

المملكة المغربية

# السكان والتنمية في المغرب

خمس وعشرون سنة بعد مؤتمر القاهرة 1994

التقرير الوطني

2019

تم إنجاز هذا التقرير بتعاون  
مع صندوق الأمم المتحدة للسكان



# المملكة المغربية

## السكان والتنمية في المغرب

خمس وعشرون سنة بعد مؤتمر القاهرة 1994

التقرير الوطني

2019

رقم الإيداع القانوني : 2019MO4661

ردمك : 0-1-9314-9920-978

طبعة أكتوبر 2019

مطبعة لون : 11، زنقة دكار، حي المحيط، ص.ب: 10040، الرباط - المغرب

# الفهرس

9	ملخص.....
21	السياق العام.....
23	الجزء الأول: السياق الوطني.....
25	1. السياق السياسي والسوسيو-اقتصادي.....
25	1.1. السياق السياسي والإطار المؤسسي.....
27	1.2. الأداء الاقتصادي والسياق الاجتماعي.....
28	1.2.1. استمرار جاذبية المغرب للاستثمارات الأجنبية.....
29	2.2.1. السعي المستمر لتحقيق نمو شامل ومستدام.....
30	2. السياق الديمغرافي.....
31	1.2. عدد السكان.....
31	2.2. التزايد الديمغرافي.....
32	3.2. التوزيع المجالي والتمدن.....
32	4.2. تطور البنية حسب السن.....
33	5.2. انخفاض معدل الوفيات والخصوبة.....
33	1.5.2. تطور معدل الوفيات.....
34	2.5.2. تطور الخصوبة.....
36	3.5.2. الزواجية.....
36	4.5.2. انتشار وسائل منع الحمل.....
39	الجزء الثاني: تنفيذ إعلان القاهرة وانعكاساته على السكان والتنمية بعد سنة 2014.....
42	أ. الكرامة والمساواة.....
42	1. حقوق الإنسان.....
42	1.1. تكريس الدستور لحقوق الإنسان.....
43	2.1. تعزيز الترتيبات والاستراتيجيات المؤسسية لحماية حقوق الإنسان.....
44	3.1. وضع وتنفيذ سياسات عمومية من أجل النهوض بحقوق الفئات.....
45	4.1. الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.....
46	2. الفقر وعدم المساواة.....
46	1.2. تشخيص الوضعية.....
46	1.1.2. دينامية الفقر النقدي بين سنتي 2001 و2014: الآثار والانتشار والصعوبة.....
48	2.1.2. مستوى وتطور الفوارق في مستويات المعيشة.....
49	3.1.2. النمو والفوارق والفقر.....
50	4.1.2. الإزدهار المشترك.....
51	5.1.2. الفقر المتعدد الأبعاد بين 2004 و2014.....

51	.....	2.2. تحديات كبيرة لمكافحة الفقر والفوارق.....
53	.....	3.2. النواة الصلبة للسياسات الاجتماعية في محاربة الفقر والفوارق.....
54	.....	3. المساواة بين الجنسين والإنصاف واستقلالية النساء.....
54	.....	1.3. الوضعية الحالية.....
54	.....	1.1.3. الاستمرار في الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية.....
56	.....	2.1.3. الولوج العادل للحقوق الاجتماعية.....
56	.....	3.1.3. الولوج العادل للفرص الاقتصادية.....
57	.....	4.1.3. تعزيز مشاركة المرأة في اتخاذ القرار.....
58	.....	2.3. الاستراتيجيات والإجراءات.....
58	.....	1.2.3. الخطة الحكومية للمساواة 2012-2016.....
58	.....	2.2.3. إستراتيجية مأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، 2016-2020.....
58	.....	3.2.3. البرنامج المدمج للتحسيس لمناهضة العنف والتمييز ضد النساء، 2013-2016.....
59	.....	3.3. الإكراهات.....
60	.....	4.3. الآفاق: خطة حكومية للمساواة -إكرام 2: 2017-2021.....
60	.....	1.4.3. رؤية سنة 30.....
61	.....	2.4.3. المحاور الاستراتيجية.....
61	.....	3.4.3. عملية الإعداد.....
62	.....	4. التكوين وتعزيز القدرات.....
62	.....	1.4. الوضعية الحالية.....
62	.....	1.1.4. التعليم العام.....
62	.....	1.1.4. 1. التعليم الأولي.....
63	.....	1.4. 1. 2. التعليم الابتدائي.....
64	.....	1.1.4. 3. التعليم الثانوي الإعدادي.....
64	.....	1.1.4. 4. التعليم الثانوي التأهيلي.....
65	.....	1.1.4. 5. التعليم العالي.....
66	.....	2.1.4. التكوين المهني.....
66	.....	2.4. الاختلالات.....
66	.....	3.4. الرؤية الاستراتيجية 2015-2030.....
66	.....	1.3.4. التعليم العام.....
67	.....	2.3.4. التكوين المهني.....
68	.....	ب. الصحة.....
68	.....	1. المنظومة الصحية في المغرب.....
69	.....	2. صحة الأم والطفل، الحقوق والصحة الإنجابية.....
69	.....	1.2. الوضعية والاتجاهات.....
69	.....	1.1.2. وفيات حديثي الولادة والرضع والأطفال.....
69	.....	2.1.2. وفيات الأمهات.....

70	.....2.2. الاستراتيجيات والإجراءات والإكراهات والتحديات
70	.....1.2.2. وفيات حديثي الولادة والرضع والأطفال
70	.....2.2.2. صحة الأم
71	.....3.2.2. الصحة الإنجابية
72	.....3. داء فقدان المناعة المكتسبة-السيدا والعدوى المنقولة جنسيا وأمراض أخرى
72	.....1.3. المستويات والاتجاهات
72	.....1.1.3. داء فقدان المناعة المكتسبة-السيدا
73	.....2.1.3. داء السل
73	.....3.1.3. الملاريا
74	.....2.3. الاستراتيجيات، والإجراءات والتحديات الأساسية والإكراهات
74	.....1.2.3. داء فقدان المناعة المكتسبة-السيدا
74	.....2.2.3. داء السل
74	.....3.2.3. الملاريا
75	.....ج. المجال، وحركية السكان والبيئة المستدامة
75	.....1. التمدن
75	.....1.1. التمدن والمدن
75	.....1.1.1. الوضعية الراهنة والتوجهات
75	.....1.1.1.1. سكان المدن والتمدن
75	.....2.1.1.1. توزيع وتطور الساكنة الحضرية حسب نوع وحجم المدن
76	.....3.1.1.1. النمو العام في عدد سكان المدن
76	.....4.1.1.1. عدد المجالات الحضرية سنة 2014: انتشار المجالات التي تقل عن 50 000 نسمة
77	.....2.1.1. سياسة المدينة
77	.....1.2.1.1. خلق مدن جديدة
78	.....2.2.1.1. برامج التأهيل الحضري
79	.....3.1.1. الصعوبات ومشاكل المدن
79	.....4.1.1. المخططات المستقبلية في مجال سياسة المدينة
80	.....2. الإسكان والولوج إلى الخدمات الأساسية
80	.....1.2. وضعية قطاع الإسكان
80	.....2.2. الولوج لخدمات البنيات التحتية الأساسية
80	.....1.2.2. وولوج البنيات التحتية الطرقية
81	.....2.2.2. وولوج الماء الصالح للشرب والتطهير السائل
81	.....3.2.2. النفايات المنزلية والمماثلة لها
81	.....4.2.2. كهربية العالم القروي
84	.....3.2. الآفاق
84	.....1.3.2. آفاق قطاع السكنى
84	.....2.3.2. آفاق الولوج إلى خدمات البنيات التحتية الأساسية

84	.....1.2.3.2. التولج إلى البنايات التحتية الطرقية.....
85	.....2.2.3.2. التولج للماء الصالح الشرب والتطهير السائل.....
85	.....3.2.3.2. النفايات المنزلية.....
87	.....3. الهجرة الدولية.....
88	.....1.3. المغاربة المقيمون بالخارج.....
88	.....1.1.3. استراتيجية المغاربة المقيمين في الخارج.....
88	.....2.1.3. إجراءات لفائدة المغاربة المقيمين في الخارج.....
91	.....3.1.3. التحديات والمعوقات.....
92	.....4.1.3. آفاق.....
93	.....2.3. الهجرة واللجوء في المغرب.....
93	.....1.2.3. الوضع الحالي والاتجاهات.....
93	.....1.1.2.3. الاتجاه العام لتطور عدد الأجانب.....
94	.....2.1.2.3. التوزيع المجالي للأجانب حسب الجهات.....
94	.....3.1.2.3. توزيع الأجانب حسب الجنسية.....
95	.....4.1.2.3. اللاجئون وطالبي اللجوء في المغرب.....
96	.....2.2.3. السياسة الوطنية في مجال الهجرة واللجوء.....
96	.....3.2.3. إنجازات ومعوقات السياسة الوطنية للهجرة واللجوء.....
96	.....1.3.2.3. تسوية الوضعية الإدارية للمهاجرين المقيمين بصفة غير قانونية.....
97	.....2.3.2.3. إدماج المهاجرين في الخدمات العمومية.....
101	.....3.3.2.3. تأهيل الإطار القانوني والمؤسساتي.....
101	.....4.2.3. الخطط المستقبلية.....
103	.....د.الحكامة.....
103	.....1. دستور 2011، قاعدة لحكامة جيدة.....
104	.....2. تنزيل الأحكام الدستورية لحكامة جيدة.....
104	.....1.2. الحكامة الإدارية.....
105	.....2.2. محاربة الفساد.....
106	.....3.2. الحكامة الترابية.....
108	.....3. المعطيات والإحصائيات.....
108	.....1.3. الوضع الراهن.....
109	.....1.1.3. جمع المعطيات.....
110	.....1.1.1.3. بعد النوع الاجتماعي.....
111	.....2.1.1.3. الفئات الخاصة من السكان.....
111	.....2.1.3. التنسيق بين مستعملي الإحصائيات ومنتجها.....
112	.....3.1.3. الحصول على المعلومة الإحصائية واستعمال التكنولوجيات الحديثة.....
112	.....4.1.3. وضع قواعد المعطيات.....



113	.....2.3. الإكراهات والآفاق
113	.....1.2.3. الحكامة في مجال الإحصائيات العمومية
114	.....2.2.3. مواكبة مسلسل الجهوية
115	.....4. الدراسات والأبحاث
115	.....1.4. الوضع الراهن
115	.....1.1.4. الأبحاث والتحليل الديمغرافية والسوسيو-اقتصادية
115	.....2.1.4. مؤسسات الأبحاث
116	.....2.4. الإكراهات
116	.....3.4. الآفاق
117	.....الجزء الثالث : التقدم المنجز وآثار الجهود لتحقيق العائد الديمغرافي
119	.....1. الدينامكية الديمغرافية في المغرب
120	.....2. البنية حسب السن
121	.....3. الهبة الديمغرافية
121	.....4. النتائج السوسيو-اقتصادية

## لائحة الجداول

- الجدول 1: تطور عدد السكان ومعدل التزايد السنوي المتوسط حسب وسط الإقامة بين 1960 و2014..... 32
- الجدول 2: تطور نسب النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة ويستخدمن وسائل منع الحمل حسب وسط الإقامة..... 37

## لائحة الأشكال

- الشكل 1: تطور معدل التزايد الديمغرافي، بالمغرب من 1960 إلى 2014..... 31
- الشكل 2: تطور المعدل التركيبي للخصوبة حسب وسط الإقامة..... 35
- الشكل 3: تطور متوسط العمر عند الزواج الأول للرجال والنساء..... 36
- الشكل 4: تطور معدل الفقر (%) حسب وسط الإقامة بين سنتي 2001 و2014..... 47
- الشكل 5: تطور معدل الهشاشة % حسب وسط الإقامة بين سنتي 2001 و2014..... 48
- الشكل 6: تطور فوارق مستوى المعيشة حسب مؤشر جيني (%)..... 49
- الشكل 7: منحنى تأثير النمو على المستوى الوطني..... 50
- الشكل 8: الفارق بين معدل نشاط النساء والرجال بين 2014 و2017 حسب وسط الإقامة..... 56
- الشكل 9: معدل الكهربية القروية..... 84
- الشكل 10: تطور عدد الأجانب المقيمين في المغرب (بالآلاف)..... 93
- الشكل 11: توزيع الأجانب المقيمين في المغرب حسب الجنسيات الأكثر تمثيلاً سنة 2014..... 95
- الشكل 12: تطور سكان المغرب ما بين 1900 و2014 (بالملايين)..... 119
- الشكل 13: تطور البنية حسب السن في المغرب ما بين 2015 و2050 (ب % )..... 120
- الشكل 14: تطور نسبة الإعالة في المغرب ما بين 1960 و2050 (ب % )..... 121

## ملخص

### الإصلاحات المؤسسية والاجتماعية

تهدف الإصلاحات المؤسسية والاجتماعية التي عرفها المغرب إلى تعزيز المشاركة والتأطير وتعبئة السكان. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بمدونة الحريات العامة، ومدونة الشغل، ومجموعة القانون الجنائي، والمؤسسات القانونية والقانون التنظيمي للجماعات والجهوية المتقدمة. وقد تعززت هذه الإصلاحات بالمصادقة على مقتضيات الآليات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والاتفاقية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ومنذ سنة 2004، أصبح إصلاح مدونة قانون الأسرة يضمن المساواة بين الزوجين وحماية حقوق الطفل.

تكرس انفتاح المغرب على محيطه الدولي والإقليمي، من خلال تعميق إصلاحات التحديث التنافسي، وتعزيز روابط الشراكة مع الفاعلين الرئيسيين في النظام المعولم وتنويعها التدريجي لصالح البلدان الصاعدة والنامية في إطار البعد جنوب-جنوب للسياسة الخارجية للمغرب. وشهد الانتماء الإقليمي المتجدد للمملكة، الذي يعتبر ركيزة نظام تحالفاتها وشراكاتها، نقلة تحول مع عودتها إلى أسرتها المؤسسية الإفريقية، مما سيمكنها من لعب دور محوري أكبر خدمة لتنمية قارتنا، وفق صيغ تعاون رابح-رابح.

على المستوى الاقتصادي، اعتمد المغرب إصلاحات رئيسية لتسريع التحول البنيوي لنظامه الإنتاجي كما يتضح من خلال الاستراتيجيات القطاعية الطموحة التي تغطي القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني. ويكمن هدفها في تعزيز تناسق نموذج التنمية وجعله أكثر شمولية، لاسيما على المستوى الترابي من خلال الارتقاء بجهات المملكة لتصبح فاعلا تنمويا ومجالا لخلق الثروة ولظهور سمات تخصص تنافسي.

ويجب ألا تخفي التطورات التي أحرزها المغرب، والتي تعد واعدة، وجود بعض التحديات التي يتعين معالجتها من أجل تأمين مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وتمكينها من الاستفادة من اندماجها في الاقتصاد العالمي. وفضلا عن رفع الإنتاجية الكلية للعوامل وتحسين محتوى النمو من الشغل، فإن تحسين الاستثمار العمومي وتعزيز تناسق الاستراتيجيات القطاعية ستشكل عناصر أساسية من شأنها تمكين المغرب من دخول كامل في مصاف الدول الصاعدة.

### حقوق الإنسان

لقد التزم المغرب بحزم بحماية وتعزيز حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها كونيا. وقد عمد بالفعل، إلى إضفاء الطابع الدستوري على حقوق الإنسان وعلى العديد من الهيئات التي تهتم بحمايتها والنهوض بها، واعتماد قوانين وسياسات عمومية جديدة من أجل ضمان فعلي لهذه الحقوق وتعزيز التفاعل مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان. وخصص الدستور جزءاً كاملاً لحماية الحريات وحقوق الإنسان، مع حث الدولة على الحرص على تمتع المواطنين والمواطنات بهذه الحريات والحقوق بشكل فعلي. وهو يقوي، في هذا الصدد، ضمانات حصول جميع الفئات الاجتماعية على حقوقها على قدم المساواة. ويتعلق الأمر أساسا بتكريس المساواة بين الجنسين

في التمتع بحقوق الإنسان، وحقوق الشباب والأشخاص والفئات ذات الاحتياجات الخاصة، ولاسيما النساء والأطفال والمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة.

من أجل تنفيذ المقتضيات الدستورية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، تمت المصادقة على عدة قوانين تنظيمية بين سنتي 2012 و2018، تحدد اختصاصات الهيئات الدستورية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. كما انخرط المغرب أيضا في إصلاح شامل وعميق لنظامه القضائي، يمكن من تعزيز مبادئ الاستقلالية والنزاهة واحترام حقوق الإنسان. وقد توج هذا المسلسل باعتماد ميثاق إصلاح منظومة العدالة سنة 2013، والذي تعد تدابير تنفيذه في طور الإنجاز.

وقد تم دعم هذه التدابير المؤسساتية من خلال تنفيذ مجموعة من السياسات العمومية الموازية للنهوض بحقوق الفئات ولاسيما منها الخطة الحكومية للمساواة بين الجنسين، والسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة، والسياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والسياسة الجديدة للهجرة واللجوء. كما شكل النهوض بحرية الرأي والتعبير أحد الاهتمامات الرئيسية للسلطات العمومية. ولهذا الغرض، تمت المصادقة سنة 2016 على قانون متعلق بالصحافة والنشر يمكن من الحفاظ على هذه الحريات وحمايتها. ويحرص المغرب أكثر من ذلك، على التربية والتكوين المستمر في مجال ثقافة حقوق الإنسان وقد عمد في سنة 2016 إلى مراجعة الكتب المدرسية لجعلها تتماشى مع حقوق الإنسان والمواطنة.

### **المساواة بين الجنسين، الإنصاف، وتمكين المرأة**

لقد حقق المغرب خلال السنوات الأخيرة تطورات هامة في مجال المساواة في حقوق الإنسان والنوع. يتعلق الأمر خصوصا، بمراجعة العديد من المدونات (مدونة الأسرة، قانون الجنسية، المراجعة الجزئية لمجموعة القانون الجنائي، إلخ) والمصادقة على مجموعة من القوانين (قانون محاربة العنف ضد النساء، قانون العمل المنزلي، إلخ) والتكريس الدستوري للمناصفة وتحسين تمثيلية النساء في هيئات اتخاذ القرار على المستوى السياسي والإداري والاقتصادي وحصولهن على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بالصحة والتعليم والشغل.

بالإضافة إلى ذلك، تم على المستوى المؤسساتي إرساء هيئات للتتبع واليقظة، ويتعلق الأمر بهيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، والمرصد الوطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام والمرصد الوطني للعنف ضد النساء.

وهكذا تم اعتماد استراتيجيات وطنية وتدابير مهمة لإدماج مقاربة النوع في مختلف البرامج الحكومية. يتعلق الأمر على الخصوص بالخطة الحكومية للمساواة (إكرام 1: 2012-2016 وإكرام 2: 2017-2020)، وإستراتيجية مأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية (2016-2020)، والبرنامج التحسيسي المندمج لمحاربة العنف والتمييز ضد النساء سنة 2013، إضافة إلى مسلسل التخطيط والميزانية المرتكزة على النتائج أخذا بالاعتبار مقاربة النوع.

وبالرغم من هذه التطورات، لا تزال هناك بعض المعوقات، ولاسيما في مايتعلق بالوصول لمراكز القرار الذي يظل ضعيفا ودون نسبة الحد الأدنى للثلث المحددة من طرف الأمم المتحدة.

وتظل النساء أقل تمثيلية (كما وكيفيا) على مستوى سوق الشغل بمعدل نشاط لم يتعدى 22,4% سنة 2017، (أي بفارق بين الرجال والنساء يبلغ 46,7 نقطة). وفيما يتعلق بالولوج إلى التعليم، تعد الفتيات القرويات أكثر تأثرا بالهدر المدرسي، ولاسيما على مستوى الثانوي الإعدادي بمعدل هدر بلغ 8% خلال الموسم الدراسي 2016-2017. ويسجل أيضا تأخر في تنفيذ مقتضيات الدستور الجديد، ويتعين بذل جهود كبيرة من أجل ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والحكمة الجيدة، وكذا في مجال التواصل والتحسيس.

## التعليم وتعزيز القدرات

عرف عدد تلاميذ التعليم الأولي تزايدا سنويا بلغ 1,55% في المتوسط السنوي (2,33% لدى الفتيات) بين 2011-2012 و2016-2017. وتعتبر المناطق القروية هي الأقل استفادة لاسيما في صفوف الفتيات. وبلغ المعدل الصافي للتمدرس بالتعليم الأولي برسم الموسم الدراسي 2016-2017، 49,5% على المستوى الوطني (45% لدى الفتيات) و35,7% بالوسط القروي (26,4% لدى الفتيات).

ارتفع العدد الإجمالي للتلاميذ المتدرسين بالتعليم الابتدائي، العمومي والخاص، على المستوى الوطني بنسبة 0,95% في المتوسط السنوي بين 2011-2012 و2016-2017، وبنسبة 27,5% بالوسط القروي. وانتقلت نسبة التعليم الابتدائي الخاص من مجموع التلاميذ من 12,9% إلى 16,7% خلال نفس الفترة. وبلغ المعدل الصافي للتمدرس بالسلك الابتدائي، العمومي والخاص، برسم الموسم الدراسي 2016-2017، 98,7% (98,2% لدى الفتيات) و100,9% بالوسط القروي (100,1% لدى الفتيات).

ارتفع إجمالي التلاميذ المسجلين بالتعليم الثانوي الإعدادي، العمومي والخاص، على المستوى الوطني بنسبة 2,01% في المتوسط السنوي بين 2011-2012 و2016-2017 (2,87% لدى الفتيات). وبلغ هذا الارتفاع في الوسط القروي نسبة 6,36% (9,28% لدى الفتيات) خلال نفس الفترة، في حين انتقلت النسبة المئوية للتلاميذ بالوسط القروي من 27,97% إلى 34,46% من مجموع التلاميذ. وقد شكل القطاع الخاص نسبة 9,3% من هذا المستوى التعليمي. وبلغ المعدل الصافي للتمدرس بالتعليم الثانوي الإعدادي، العمومي والخاص، خلال 2016-2017، نسبة 58,1% (59,9% لدى الفتيات) و36,8% (36,1% لدى الفتيات) في الوسط القروي.

وعرف إجمالي التلاميذ المسجلين بالتعليم الثانوي التأهيلي العمومي على المستوى الوطني، ارتفاعا سنويا متوسطا بلغ 0,92% (1,45% لدى الفتيات) في الفترة بين 2011-2012 و2016-2017. كان التطور أكثر أهمية في الوسط القروي حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي 8,51% (11,22% لدى الفتيات) خلال نفس الفترة، في حين انتقلت نسبة المتدرسين بهذا الوسط مقارنة بالمجموع الكلي من 11,89% إلى 17,09%. وارتفعت حصة القطاع الخاص في هذا المستوى التعليمي من 8,46% إلى 9,13%. وبلغ المعدل الصافي للتمدرس بالتعليم الثانوي التأهيلي، العمومي والخاص، نسبة 33% (37,1% لدى الفتيات) خلال 2016-2017 و10,4% في الوسط القروي (11,4% لدى الفتيات) خلال نفس الفترة.

ومع ذلك، على الرغم من التطورات المحققة، لا تزال هناك بعض الإكراهات، منها على الخصوص:

- الخصائص في التعليم الأولي وهو عامل قوي في تعميق تفاوتات الولوج والنجاح؛
- حجم الهدر المدرسي والذي يغذي التفاوتات الاجتماعية للنجاح في التعليم؛
- ضعف المكتسبات الدراسية والمردوديات الداخلية والذي يؤثر على جودة التعلم؛
- النقائص على مستوى آليات الحكامة.

لمعالجة هذه الإكراهات، تهدف الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 «من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء»، إلى تعميم التعليم الأولي الإلزامي، وتكوين وتأهيل المدرسين، وولوج ذوي الاحتياجات الخاصة إلى التعليم، والنهوض بالمدرسة القروية، والتحسين المستمر للمردودية الداخلية للمدرسة، وتعميم التعليم الشامل والتضامني لجميع الأطفال المغاربة دون أي تمييز، وتقوية الجهود لضمان تعليم مستدام يمكن من محاربة الانقطاع والهدر المدرسي والتكرار.

### الفقر وعدم المساواة

يبين التحليل بالأثر الرجعي، المنجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط حول الروابط بين الفقر والنمو والفوارق، أن التقليل المستدام والقوي لفقر الأسر بمختلف أشكاله، يتطلب الحفاظ على معدلات نمو مستدامة وتعزيز آليات الإنصاف الاجتماعي لاسيما عن طريق الحد من الآثار العكسية للفوارق على توزيع الدخل.

يرجع انخفاض أشكال الفقر النقدي في المغرب بين سنتي 1985 و2014 بشكل رئيسي إلى النمو الاقتصادي وتوسيع الولوج إلى الخدمات والتجهيزات الاجتماعية. وقد أسهمت مقاومة تقليص الفوارق خلال تلك الفترة، في إبطاء تقليص أشكال الفقر هاته.

وعلى العكس من ذلك، يشكل الارتفاع في مستوى معيشة السكان إلى جانب تحسين ظروف المعيشة والولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، العامل الرئيسي في تقليص الفقر النقدي خلال نفس الفترة. ويبين تطور مرونة النمو- الفقر، الارتفاع المتزايد لأهمية النمو في الحد من الفقر. وعلى الرغم من ذلك، فإن طبيعة النمو المقلصة للفقر، لا يمكن أن تحجب الواقع القروي للفقر النقدي. حيث يضم الوسط القروي، بوزن ديمغرافي يبلغ 40%، نسبة 79,4% من الفقراء و64% من الفئات الهشة.

بالموازاة مع ذلك، عرف الفقر متعدد الأبعاد، المستند إلى مجموعة واسعة من حالات الحرمان، انخفاضا حادا بين سنتي 2004 و2014، وهو يظل ظاهرة قروية. وعموما، فإن العجز في مجال التعليم يمثل أكثر بقليل من نصف الفقر متعدد الأبعاد.

منذ تسعينيات القرن الماضي، ظل مستوى الفوارق في مستويات المعيشة، على الرغم من اتجاهه للانخفاض مؤخرا، قريبا من العتبة غير المقبولة اجتماعيا، وهو يهدد بالتالي المكاسب التي حققتها المغرب في مكافحة الفقر النقدي، ويحد من تقليصه ويسهم، إلى جانب عوامل عدم تكافؤ الفرص، في الفقر الذاتي.

وينعكس الطابع الهيكلي لعدم تكافؤ الفرص في ارتفاع معدل الارتقاء الاجتماعي بين الرجال أكثر منه بين النساء وبين سكان المدن أكثر منه بين سكان القرى. وتظل الفوارق في التمدرس مصدرا هاما لعدم تكافؤ الفرص. ويشكل مستوى الفوارق، سواء من حيث مستوى المعيشة أو الفرص، تحديا رئيسيا من شأنه التأثير على القضاء على الفقر بشكله النقدي ومتعدد الأبعاد. ويتطلب هذا الهدف، من بين أمور أخرى، تعزيز النمو المطرد والشامل على المدى الطويل، وتقوية مسلسل الالتقائية على المستوى الترابي، وتكافؤ الفرص، لاسيما على المستوى الدراسي، والحد من الفوارق الاجتماعية في رأس المال البشري.

## الصحة

في القطاع الصحي، أحرز المغرب تقدما كبيرا، بالرغم من وجود عجز يتعين معالجته. فقد شهد معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة انخفاضا كبيرا مع تسجيل تناقص أكبر خلال الفترة بين سنة 5 سنوات، وذلك بفضل تضافر عدة برامج، نذكر من بينها على وجه الخصوص البرنامج الوطني للتلقيح، والبرنامج الوطني لمكافحة الأمراض المصاحبة بالإسهال، وبرنامج النقص في المغذيات الدقيقة، وتعزيز تغذية الرضع وخاصة عبر الرضاعة الطبيعية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مكون وفيات الأطفال حديثي الولادة لم ينخفض بشكل ملحوظ.

كما انخفض معدل وفيات الأمهات بشكل ملحوظ، ولكن لا تزال هناك تفاوتات بين وسطي الإقامة وبين الجهات.

وتتلخص الإكراهات، من بين أمور أخرى، في عدم تغطية الوسط القروي بشكل كاف بالبنية التحتية للعلاجات وبالأنظمة الطبية وشبه الطبية، وفي الفقر والامية وظروف النظافة السيئة في محيط العيش.

من أجل مواجهة الضغوط المتزايدة للطلب على الخدمات الصحية، انخرط المغرب في مسلسل إصلاحات تمس الجوانب المتعلقة بتمويل هذا القطاع وتنظيمه. وهكذا، في أعقاب إستراتيجيتي 2008-2012 و 2012-2016، شرع المغرب في استراتيجية 2017-2021. وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى تحقيق الإنصاف في عرض خدمات العلاج بين الجهات وبين الوسطين الحضري والقروي، وتيسير الاستفادة منها من طرف السكان الأكثر حرمانا، وتخفيض تكلفة العلاجات والأدوية.

كما تهدف استراتيجية 2017-2021 أيضا إلى تخفيض الحصة التي تتحملها الأسر في تمويل الصحة وإلى التكفل، بشكل كبير أو كليا، بمصاريف الأمراض طويلة الأمد. وتعتمزم، من بين أمور أخرى، تقليص معدل وفيات الأمهات والأطفال، وتوفير خدمة صحية عمومية فعالة، والقضاء على داء الإيدز سنة 2030 من خلال برمجة عدة تدابير تروم أساسا الوفاء بالتزام المملكة بخصوص أهداف التنمية المستدامة.

## المدن والتمدن في المغرب

يستمر معدل التمدن في المغرب في الارتفاع منتقلا من 29,1% سنة 1960 إلى 55,1% سنة 2004، 60,3% سنة 2014. و62,4% في سنة 2018. بلغ معدل نمو الساكنة الحضرية 2,15% بينما أصبح سلبياً في الوسط القروي (-0,01%).

في سنة 2014، بلغ عدد سكان المدن<sup>1</sup> في المغرب 19 298 254 نسمة، منهم 43,2% في المدن الكبرى (8 334 705 نسمة)، و42,1% في المدن المتوسطة (8 116 002 نسمة) و14,8% في المدن الصغرى (847 547 نسمة).

تتميز مدن المغرب بتفاوت جغرافي متنام على مستوى التوزيع السكاني. من بين 218 مدينة تم تحديدها سنة 2014، يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المدن: 7 مدن كبرى بساكنة أكثر من 500 000 نسمة، 148 مدينة صغيرة تقل ساكنتها عن 50 000 و63 مدينة متوسطة.

اعتمد المغرب سياسة المدينة التي تتجسد في مجموعة من الإجراءات الهادفة لمكافحة جميع أشكال الإقصاء الاجتماعي و/ أو المجالي وتعزيز الاندماج الحضري لسكان الأحياء المحرومة من حيث فرص العمل، والولوج إلى خدمات وتجهيزات القرب. كما تطمح أيضا إلى تطوير مدن جديدة وذكية ومفتوحة وشاملة ومنتجة ومتضامنة ومستدامة.

وبهدف تخفيف الضغط على المدن الكبرى، يتعين إحداث ما يقرب من 15 مدينة جديدة، ستة منها مبرمجة بالفعل ويتم بناؤها.

إضافة إلى هذا، تم إطلاق برامج التأهيل الحضري للمدن والمراكز الحضرية لتيسير إعادة هيكلة الإجراءات المتخذة والمتعلقة بالبنية التحتية والتجهيزات الجماعية من خلال برامج منسجمة ومندمجة، مرتكزة على الشراكة والتعاقد بين مختلف الفاعلين.

منذ سنة 2017، تم إطلاق جيل ثان من البرامج. ويتعلق الأمر بوضع برامج تنمية تهتم، فضلا عن البنية التحتية والتجهيزات، بإعادة هيكلة الأحياء ناقصة التجهيز، وحماية المدن من الفيضانات وخلق مشاريع اقتصادية.

### الإسكان والولوج إلى خدمات البنية التحتية الأساسية

مكنت الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية في مجال الإسكان من تقليص العجز في السكن من 624.000 وحدة في سنة 2014 إلى 400.000 في سنة 2016، وذلك بفضل تطوير السكن الاجتماعي وتوزيع العرض السكني لصالح الفئات المختلفة من السكان.

هكذا، وفي إطار الحد من السكن غير اللائق، عرف برنامج «مدن بدون صفيح» تطورا بنسبة 68% مقارنة مع هدفه الأولي. فمن بين 85 مدينة وجماعة حضرية يستهدفها البرنامج، تم إعلان 58 مدينة بدون صفيح سنة 2017. وبدوره، عرف برنامج إعادة تأهيل المباني الآيلة للسقوط، إنجاز عمليات تدخل همت 27 500 بناية أي 63% من الوحدات التي تم إحصاؤها.

وتم تحقيق تطوير العرض السكني بفضل إعادة إطلاق السكن الاجتماعي من خلال برنامج السكن الاجتماعي بقيمة 250 000 درهم وبرنامج السكن المنخفض التكلفة (140 000 درهم)، وإطلاق برنامج جديد للسكن خاص بالطبقة المتوسطة.

1- غير متضمنة لسكان «المراكز الأخرى».



إذا كانت ملائمة سوق العرض مع خصوصيات الطلب، والقضاء على أحياء الصفيح وإعادة تأهيل المساكن الآيلة للسقوط، تشكل الأهداف الرئيسية لسياسة الإسكان، فإن دينامية قطاع الإيجار تشكل محورا مهما في الاستراتيجية الجديدة للوزارة الوصية، نظرا لدورها كبديل للملكية. وتتعلق الإجراءات المبرمجة في هذا الصدد، بتنفيذ القانون رقم 12-67 الذي يهدف إلى ضمان التوازن بين الملاكين والمكترين ويسمح بتنظيم هذا القطاع من خلال إلزامية عقد الكراء بين الطرفين المعنيين، وإنعاش حظيرة السكن المعد للكراء، وتأمين الإيجارات، ودعم المكترين والحكامه.

حقق الولوج إلى خدمات البنية التحتية الأساسية (البنية التحتية للنقل والكهرباء والولوج إلى الماء الصالح للشرب وخدمات التطهير السائل) تقدما ملحوظا. وبالفعل، فقد تم تعميم هذه الخدمات تقريبا بالوسط الحضري وتغطية جزء كبير من الوسط القروي، باستثناء المناطق القروية التي تعرف كثافة سكانية ضعيفة وذات مساكن متفرقة.

كما مكن تنفيذ برنامجين لبناء الطرق القروية يغطيان الفترتين 1995-2005 و2005-2015، من إنجاز أكثر من 26000 كلم ورفع معدل ولوج الساكنة القروية إلى الطرق من 36% سنة 1995 إلى 54% سنة 2005، ثم 80% سنة 2015. وبالإضافة إلى ذلك، تمت بلورة مشروع طريقي يغطي الفترة 2016-2025 في إطار برنامج التأهيل الترابي وينص على بناء 25000 كلم وإعادة تأهيل 10000 كلم، بدعم من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH). وقد أعطيت الأولوية للمناطق الجبلية والناثية من أجل تقليص الفوارق بين مختلف الجماعات الترابية.

بالإضافة إلى ذلك، عرف ولوج الساكنة إلى الماء الصالح للشرب بالوسط القروي تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة حيث بلغ 96% سنة 2016. وخلال السنوات المقبلة، يعتزم المخطط الوطني للماء تعميم الولوج إلى الماء الصالح للشرب بالوسط القروي من أجل ضمان استفادة مجموع السكان القرويين وتحسين معدل ربط المساكن.

فيما يتعلق بالتطهير، مكن البرنامج الوطني للتطهير السائل (PNA) من رفع معدل الربط بشبكة الصرف الصحي إلى 90% في الوسط الحضري سنة 2016. إلا أن الوسط القروي لا يزال يسجل تأخرا كبيرا في هذا المجال. تبلغ نسبة الساكنة القروية المستفيدة من خدمات الصرف الصحي المحسنة (مع حفر صحية مجهزة) 19% منها 7,1% متصلة بشبكة الصرف الصحي. فيما يتعلق بالمخطط الوطني للتطهير السائل وتصفية المياه العادمة، فيهدف إلى تحقيق مستوى الربط بشبكة التطهير السائل بنسبة 100% وتقليص نسبة التلوث المنزلي ب 100% في أفق سنة 2030. بالنسبة للوسط القروي، ونظرا للطابع المتفرق للمساكن وطبيعة التضاريس، فقد تم إعداد برنامج وطني للتطهير السائل خاص بالعالم القروي (PNAR) لتغطية 32000 دوارا ب 1300 جماعة.

بالإضافة إلى ذلك، مكنت الجهود المبذولة في مجال الكهرباء من الوصول إلى معدل 99,49% في نهاية غشت 2017. وقد بلغ إجمالي الدواوير المرتبطة بشبكة الكهرباء 39750 دوارا، تضم ما يقارب 12,7 مليون شخص.

## الهجرة الدولية

اعتبر المغرب لفترة طويلة بلد هجرة (حوالي 4,6 مليون مغربي يعيشون في الخارج)، لكنه أصبح تدريجياً خلال العشرين سنة الماضية بلد عبور نحو الشمال، بل أصبح في الآونة الأخيرة بلد استقبال لآلاف المهاجرين، ولاسيما من بلدان جنوب الصحراء، الذين قدموا إما بإرادتهم الحرة أو أجبرتهم الظروف الاقتصادية أو السياسية الصعبة لبلدانهم أو بحثاً عن مستقبل أفضل.

إن التغييرات التي يعرفها العالم حالياً، والحركة المتسارعة لتتقل الأشخاص عبر الحدود والدول، والقرب الجغرافي للمغرب من أوروبا، فضلاً عن مناخ الاستقرار والحرية الذي يتمتع به وأوراش التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجارية، دفعت المغرب إلى الانخراط في ورش ضخمة لإصلاح استراتيجيته الوطنية للهجرة واللجوء وتلك الخاصة بالمغاربة المقيمين بالخارج. ويهدف المغرب من خلال هذه الأخيرة، إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، منها على الخصوص الحفاظ على الهوية المغربية لمغاربة العالم، وحماية حقوقهم ومصالحهم، وتعزيز مساهمتهم في تنمية البلاد والنهوض بصورتها وقيمتها وثقافتها في الخارج. وتتفرع عن هذه الأهداف الإستراتيجية 10 أهداف خاصة، تنبثق منها 8 برامج (6 قطاعية و2 أفقية)، و39 مشروعاً و104 إجراء.

تهدف الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء (SNIA) إلى ضمان اندماج أفضل للمهاجرين وتدابير أحسن لتدفقات الهجرة في إطار سياسة منسجمة وشاملة وإنسانية ومسؤولة.

تستند الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء إلى ستة مبادئ توجيهية: فهي تعتمد مقاربة إنسانية، وشمولية، وبمسؤولية مشتركة، وتعاون متجدد، واحترام حقوق الإنسان، والامتثال للالتزامات الدولية للمملكة. ويتمحور تنفيذها حول سبعة برامج قطاعية (التعليم والثقافة، الشباب والرياضة، الصحة، السكن، المساعدة الاجتماعية والإنسانية، التكوين المهني، التشغيل) و4 برامج أفقية (تدبير تدفقات المهاجرين ومحاربة الاتجار بالبشر، الشراكة والتعاون الدولي، الإطار التنظيمي والتعاقدي، الحكامة والتواصل)، تضم 27 هدفاً و81 إجراء.

وهي تعتبر نتاج مقاربة تشاركية (السلطات العمومية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والباحثين والأكاديميين والمنظمات الدولية) وتتنطبق على جميع الأجانب الموجودين فوق التراب المغربي. ومع ذلك، فقد تم تصميمها لتلبية احتياجات فئات محددة من المهاجرين، ولاسيما المهاجرين غير القانونيين والمهاجرين النظاميين واللاجئين وطالبي اللجوء، وبشكل أعم، أي شخص أجنبي في وضعية هشّة بالمغرب.

وقد قام المغرب بعملية استثنائية لتسوية وضعية المهاجرين غير القانونيين، حيث تمت معالجة 27 649 طلباً للتسوية بين 2014 و2015. ونتيجة لذلك، تمت تسوية وضعية 23 096 شخصاً، بما في ذلك القاصرين غير المصحوبين وأكثر من 10 آلاف امرأة (83,5%). وتم إطلاق مرحلة ثانية لتسوية وضعية المهاجرين غير القانونيين في 15 دجنبر 2016 تمتد لسنة واحدة. وإلى حدود تاريخ 31 دجنبر 2017، تم تقديم 28 400 طلباً لتسوية الوضعية، تمثل 113 جنسية، من قبل المهاجرين غير القانونيين على مستوى 83 عمالة وإقليم بالمملكة. وقد تم تمديد فترة صلاحية بطاقة الإقامة إلى ثلاث سنوات بالنسبة لطلبات التجديد وفقاً لتعليمات صاحب الجلالة.

حسب إحصائيات وزارة الخارجية والتعاون الدولي، بلغ عدد اللاجئين 755 سنة 2018. أما حسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، بلغ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في المغرب إلى حدود 31 مارس 2017، حوالي 7138 شخصاً موزعين على 53 مدينة مغربية، ومكونين من 58,5% من الرجال مقابل 41,5% من النساء. غالبية طالبي اللجوء الذين استقروا في المغرب هم من سوريا. وبالفعل، ينحدر 3062 منهم من سوريا، تليها الكاميرون بـ 701 شخصاً، وغينيا بـ 612، واليمن بـ 556 شخصاً. وهم يتمركزون في الرباط (900 شخص، 18% من العدد الإجمالي)، والدار البيضاء (673 شخص) ووجدة (567 شخصاً). ونجد في المركز الرابع، مدينة القنيطرة بـ 430 شخص، وتمارة بـ 306، وطنجة بـ 259 ومكناس بـ 233. وتتنوع بقية طالبي اللجوء بين مختلف مدن المملكة.

على المستوى الدولي، حظيت قضايا الهجرة باهتمام متجدد. وقد شكل الاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن النزوح الكبير للاجئين والمهاجرين، بتاريخ 19 شتبر 2016، مناسبة لانطلاق إعداد «ميثاق دولي لهجرة آمنة و منظمة و منتظمة». كان هذا الاجتماع بمثابة نقطة تحول لإرساء نظام أكثر مسؤولية وقابلية للتوقع لتدبير الهجرة الدولية. وقد شكل الاتفاق العالمي حول الهجرة أيضاً الموضوع الرئيسي للنقاش في القمة العاشرة للمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية، المنعقد في برلين في الفترة من 28 إلى 30 يونيو 2017، والذي عرف رئاسة مشتركة لكل من ألمانيا والمغرب. حيث تم عقد مشاورات موضوعاتية وإقليمية لصياغة اقتراح للتفاوض وتمت المصادقة عليه في دجنبر 2018.

## الحكامة

تعتبر الحكامة الجيدة، في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية-المؤسسية، واحدة من ركائز المشروع المجتمعي المغربي الذي رسم جلالة الملك معالمة في مختلف خطاباته، والذي يستهدف مجتمعا حديثا، شاملا ومستداما، قائما على دولة القانون، والديمقراطية التشاركية والمساءلة. تكمن الغاية الكبرى لهذا المشروع المجتمعي في خلق الظروف المواتية لبروز نموذج جديد للتنمية يمكن أن تجد فيه جميع مكونات المجتمع مكانها، للمساهمة في الجهد الوطني لخلق الثروة، المادية واللامادية، وللاستفادة منها. لتكريس هذا المشروع المجتمعي، شرعت السلطات العمومية في مجموعة من الإصلاحات الهيكلية، يشكل فيها الإصلاح الدستوري حجر الزاوية.

يوفر دستور 2011 الأساس لقيم ومبادئ نظام الحكامة الجيدة. ويتم تنزيل مقتضياته بشكل تدريجي من خلال تنفيذ جيل جديد من الإصلاحات والسياسات العمومية وأنماط تدبير التنمية وصنع القرار.

تمت ترجمة تنفيذ مقتضيات الدستور المتعلقة بالحكامة الجيدة من خلال مصادقة السلطات العمومية على مجموعة من القوانين التنظيمية والنصوص القانونية التي تهم إحداثيات مكلفة بالحكامة أو تسهيل التنزيل الفعلي لمبادئ الديمقراطية التشاركية أو أيضا توسيع ولوج السكان إلى مختلف الحقوق المدنية والسياسية والسوسيو-اقتصادية والثقافية. وقد ركزت مبادرات أخرى اعتمدها الدولة، من جهة، على إصلاح القضاء والإدارة العمومية ومناخ الأعمال، ومن جهة أخرى، على إعداد وتعزيز خطط إستراتيجية جديدة، قطاعية أو أفقية، تساهم في التنزيل الفعلي لحقوق الإنسان، ولاسيما منها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

ومن أجل تعزيز الحكامة الإدارية، تم وضع استراتيجية وطنية لتحديث الإدارة 2014-2021، تركز على محاور تهم تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن، وتمتين رأس المال البشري، وتقوية آليات الحكامة والتنظيم.

ومن جانب آخر، تمثل محاربة الفساد حجر الزاوية في بناء نظام الحكامة الجيدة، نظرا لآثاره السلبية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية وعلى علاقات الثقة بين المواطن والمؤسسات العمومية. وفي هذا الصدد، صادق المغرب سنة 2007، على اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد وشرع في تنفيذ أحكامها من خلال العديد من الإصلاحات، لاسيما القانونية والمؤسسية. في هذا الإطار، تم وضع استراتيجية وطنية وقائية، متشاور حولها، لمحاربة الفساد تحت عنوان «توطيد النزاهة والحد من الفساد بشكل ملموس في أفق 2025» والمصادقة عليها في أبعادها الوطنية والقطاعية.

كما تم تعزيز الحكامة الجهوية والترابية خدمة للتنمية التشاركية والشاملة، من خلال إصلاح دستوري معمق، جعل المغرب ينخرط في ورش كبير للجهوية المتقدمة، والذي فتح آفاقا جديدة أمام الفاعلين المحليين من حيث المشاركة في اتخاذ القرار وتبدير الشؤون العامة. وانعكس تنزيل المقتضيات الدستورية من خلال إصدار قوانين تنظيمية جديدة تنظم شؤون الجهة، والعمالة أو الإقليم، والجماعة. هذا ويجري حاليا إعداد ميثاق اللاتمركز، الذي سيمكن من إعطاء دفعة جديدة لمسلسل الجهوية المتقدمة.

## البيانات الإحصائية والدراسات البحثية

في إطار تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، تم اتخاذ عدة إجراءات في مجال إنتاج ونشر المعلومات الإحصائية حول السكان. ويتعلق الأمر بالخصوص بتوسيع نطاق التغطية الجغرافية للعمليات الإحصائية، وبالجهود الملموسة في مجال تطوير الإحصائيات الإدارية القطاعية، وباستخدام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في مختلف العمليات الإحصائية المتعلقة بجمع المعطيات ومعالجتها ونشرها على المستوى الداخلي والخارجي.

وفيما يتعلق بإنتاج معطيات إحصائية تهم مجموعات سكانية محددة، قامت عدة قطاعات وزارية بإجراء بحوث وإعداد دراسات تهم الشباب والطفولة والهجرة والأشخاص المسنين والنساء والمعاقين. وتوفر المعطيات المستخلصة من الإحصاء العام للسكان والسكنى على وجه الخصوص، مجموعة من المعلومات الدقيقة والمفصلة حول مختلف المجموعات الفرعية من الساكنة المغربية.

ومن أجل تحسين حكمة النظام الإحصائي الوطني، قدمت المندوبية السامية للتخطيط مشروع القانون رقم 14.109 الخاص بالنظام الإحصائي الوطني والذي يحدد المبادئ الأساسية التي تنظم الإحصاءات الرسمية والإطار القانوني الذي ينطبق على جمعها ومعالجتها وحفظها ونشرها، ويحدد المهمة الموكلة إلى النظام الإحصائي الوطني وتكوينه، فضلا عن إحداث مجلس وطني للإحصاء.

وقد بذلت العديد من الجهود من طرف المندوبية السامية للتخطيط وباقي مكونات النظام الإحصائي الوطني من أجل تسهيل الولوج للمعطيات من طرف جميع المستخدمين وخصوصا

الباحثين. وتجدر الإشارة في مجال الوصول إلى المعلومة، أن المغرب واصل انخراطه في المعايير الخاصة لنشر المعطيات من أجل نشر المعلومات الإحصائية وبذل عدة جهود، لاسيما من خلال المندوبية السامية للتخطيط، في مجال استخدام التكنولوجيات الجديدة للولوج إلى المعلومة.

ومع ذلك، فإن الإطار القانوني الذي يحكم النظام الإحصائي الوطني وتدييره، يشكل عائقاً رئيسياً أمام السير الجيد للأنشطة الإحصائية وتنسيقها. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الإطار القانوني الحالي لم يعد يستجيب للتطورات التي عرفتها هيكل إنتاج المعلومة الإحصائية الرسمية، وبالتالي أصبح تحيينه ضرورة مستعجلة من أجل تطويره وملائمته مع المبادئ والتوصيات المعمول بها على المستوى الدولي في هذا المجال.

وفي علاقة مع إنتاج الإحصائيات، تطور البحث بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، نتيجة تطور وتنوع المعطيات الإحصائية التي تنتجها مختلف القطاعات الحكومية، و لاسيما المندوبية السامية للتخطيط، المنتج الرئيسي للمعلومات الإحصائية، والقطاع الخاص، والجماعات الترابية والمجتمع المدني أحياناً.

غير أن هذا التطور يبقى إلى حد ما غير كاف مقارنة بالتغيرات السريعة والعميقة التي يعرفها المجتمع المغربي. وبالفعل، فإن مجال البحث ما زال أمامه طريق طويل ليوفر دراسات تبلور معرفة حول الظواهر والسلوكيات الجديدة، وتمكن من فهم أفضل للتحويلات التي تحدث في المجتمع، وتحديد الآفاق وتتوير متخذي القرار السياسيين من أجل استهداف أحسن واتخاذ القرارات المناسبة.

### تأثير الإجراءات السياسية على المكاسب الديمغرافية

كانت ساكنة المغرب خاضعة لنظام ديمغرافي شبه طبيعي، يتميز بتزايد طبيعي ضعيف للغاية. وانطلاقاً من القرن العشرين، أصبح التزايد السكاني ملحوظاً بفضل التحسينات المهمة التي عرفتها ظروف المعيشة والرعاية الطبية الوقائية والعلاجية. وهكذا، عرف سكان المغرب فترة من النمو السريع، تميزت بارتفاع مستمر لمعدل التزايد منذ بداية القرن، حيث انتقل من 0,6% خلال الفترة 1900-1912 إلى 2,6% خلال العقد 1970-1980. وانطلاقاً من بداية الثمانينات، تباطأ التزايد الديمغرافي من 2,6% خلال 1970-1980 إلى 1,6% خلال 1990-2000، ثم إلى 1,25% حالياً.

أحد الآثار الرئيسية لهذا الانتقال الديمغرافي هو تغيير البنية العمرية للسكان مما أدى إلى ظهور إشكاليات أساسية على مستويات التعليم والتشغيل والنفقات العمومية، والصحة، والحماية الاجتماعية وإعداد التراب، التي ترتبط بها بشكل وثيق وعلى نحو مستدام.

وبالفعل، عرفت التركيبة الديمغرافية حسب السن لساكنة المغرب تغيرات هيكلية كبيرة، تتمثل في ارتفاع نسبة السكان في سن النشاط<sup>2</sup> من إجمالي السكان من 49,9% سنة 1981 إلى

2- الفئة العمرية 15-59 سنة.

62,4% سنة 2014 و62,8% سنة 2018، وانخفاضها بالنسبة للفئة العمرية أقل من 15 سنة من 45,6% من مجموع السكان سنة 1981 إلى 28,2% في 2014 و26,6% في 2018. أما نسبة المسنين<sup>3</sup>، فقد عرفت استقرارا نسبيا خلال الخمس عقود الأخيرة، حيث انتقلت من 7,2% سنة 1960 إلى 9,4% سنة 2014 و10,5% في 2018.

وابتداء من الفترة 2005-2010، يظهر تطور نسبة الإعاقة استقرارا في حدود 60% بعبارة أخرى، يتكفل كل شخص نشيط بأقل من شخص واحد غير نشيط. و سوف ينخفض هذا الفارق الإيجابي بمرور الوقت ليؤدي إلى ارتفاع في هذه النسبة ابتداء من الفترة 2035-2040 قبل أن يصل إلى 70 شخصا غير نشيط لكل 100 شخص نشيط في أفق 2050.

سيوفر مثل هذا الوضع، فترة مواتية للمغرب للاستفادة من ساكنته النشيطة. وهي فرصة ديمغرافية يتعين استغلالها إلى أقصى حد مع العمل في الآن نفسه على استباق التحديات المستقبلية ووضع سياسات اجتماعية قوية تركز على الإنسان، تهتم مجالات التعليم والتكوين والتشغيل، مصاحبة باستثمارات في الأنشطة الاقتصادية المحدثة لفرص شغل للشباب، وذلك قبل أن تتنامى الشيخوخة.

في سنة 2014، بلغ معدل الأمية بين السكان الذين تبلغ أعمارهم 10 سنوات فأكثر، حوالي 32% مقابل 43% سنة 2004. وبلغت نسبة الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 6 و11 سنة الذين يذهبون إلى المدرسة 94,1%، 96,6% بالوسط الحضري مقابل 90,9% بالوسط القروي. وقد تحققت التكافؤ بين الجنسين في جميع مستويات التعليم بفضل التمييز الإيجابي، مع تسجيل معدل نمو أكثر ارتفاعا بالوسط القروي. كما يتوفر 44,7% من السكان البالغين 10 سنوات أو أكثر على شهادة، سواء تعلق الأمر بشهادة للتعليم العام أو التكوين المهني، لتصل نسبة غير المتوفرين على شهادة 55,3%.

وتبقى مشاركة المرأة في سوق العمل ضعيفة برسم سنة 2017، بلغ معدل نشاط مجموع السكان 46,7%، ويناهز معدل نشاط الإناث 22,4% (18,4% بالوسط الحضري و29,6% بالوسط القروي) وهو أقل من معدل نشاط الرجال البالغ 71,6% (67,6% بالوسط الحضري و78,4% بالوسط القروي)، أي بفارق 49,2 نقطة. يعتبر هذا الفارق هو نفسه تقريبا في كل من الوسط الحضري (49,2 نقطة مئوية) والوسط القروي (48,7 نقطة).

أما معدل البطالة، فقد تراجع بين سنة 2004 (16,7%)، و2014 (15,7%) و2017 (10,2%)، وقد كان هذا الانخفاض ملحوظا أكثر بالوسط الحضري. ورغم ذلك، فإن مستوى البطالة في سنة 2017، كان أعلى بنسبة أربعة أضعاف تقريبا في المدن (14,7%) منه في القرى (4%) وأعلى بين النساء (14,7%) مقارنة بالرجال (8,8%).

وقد انتقل إجمالي معدل الاستثمار الوطني الخام بالقيمة، بين 1999 و2014، من 25,8% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 32,2%. وقد مكنت هذه الدينامية من خلق مناصب شغل، لكنها تظل هشة من حيث التأهيل والاستقرار والأجر.

## السياق العام

طرحت قضايا السكان دائماً مشاكل جدية لمتخذي القرار، وخاصة عند مقابلتها مع إشباع حاجاتهم الأساسية. ودفعت هذه القضايا، المتصلة ببنية الساكنة حسب العمر والجنس أو توزيعها المجالي أو حتى تطورها في الزمن، الأمم المتحدة لتنظيم مؤتمرات دولية دورية حول السكان والتنمية. وقد أسفرت هذه المؤتمرات، التي انعقد آخرها بالقاهرة سنة 1994 حول موضوع «السكان والتنمية»، عن إجماع واسع بأن قضايا السكان تشكل دائماً أصل إشكاليات التنمية.

وبالضبط منذ سنة 1994، تجرى عمليات تقييم كل خمس سنوات للإجراءات والاستراتيجيات المتعلقة بالسكان والتنمية، ويندرج المؤتمر الذي عقد بالقاهرة سنة 2013، في إطار مسلسل تتبع وتقييم السياسات السكانية في الدول العربية.

تؤكد توصيات هذا المؤتمر على الأهداف والإجراءات الواجب اتخاذها من أجل ضمان التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة السكان، بمن فيهم المهاجرين واللاجئين والنازحين؛ والقضاء على الفقر والفوارق الاجتماعية؛ وإرساء تعليم ابتدائي وثانوي عام؛ وضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتحسين صحة الأم والطفل؛ وتعزيز الصحة والحقوق الإنجابية؛ ومكافحة الأمراض المنقولة جنسياً، لاسيما داء فقدان المناعة المكتسبة/السيدا؛ والقضاء على العنف القائم على نوع الجنس وجميع أشكال التمييز.

يعكس إعلان القاهرة للسكان والتنمية في الدول العربية بعد سنة 2014، الالتزام السياسي للدول العربية لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على مستوى القارة، والذي تندرج الإنجازات والتقدم المحقق على مستواه في إطار الحفاظ على مكتسبات المنطقة وتحقيق غاياتها وأهدافها.

المغرب، من خلال إعادة إندماجه في الاتحاد الأفريقي سنة 2017، يبقى، ضمنياً، ملتزماً بهذا الإعلان. والالتزامات والإجراءات ذات الصلة بالسكان والتنمية، لم تتأخر على الصعيدين الوطني والدولي.

بالفعل، في قمة الاتحاد الإفريقي الثامنة والعشرين، تم تكليف جلالة الملك محمد السادس بمهمة «قائد الاتحاد الإفريقي في قضية الهجرة». وبعد مرور سنة، في قمة الاتحاد الإفريقي التاسعة والعشرين في يناير 2018، قدم جلالة الملك وثيقة تشكل «الأجندة الإفريقية للهجرة» المصممة بنهج شمولي وتشاركي». تميل هذه الأجندة إلى «جعل الهجرة وسيلة للتنمية المشتركة، وركيزة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومحرك للتضامن». أيضاً، تقترح هذه الأجندة إنشاء مرصد إفريقي للهجرة يقوم على أسس: الفهم، التوقع، والفعل. وقد تم اعتماد هذا الاقتراح من قبل مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي في مايو 2018.

كذلك، يلتزم المغرب، على مستوى عالٍ، بجعل المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الميثاق العالمي للهجرة والتنمية، الذي انعقد في دجنبر 2018، منبراً لإفريقيا.

بالإضافة إلى ذلك، تعرف البلدان الأفريقية مرحلة انتقالية سكانية تطرح العديد من التحديات التي يمكن تحويلها «... إلى إمكانات حقيقية للتنمية والاستقرار. نموها السكاني،

مؤسساتها، هجرة الشباب تمثل فرص وجب استغلالها مجتمعة». تمثل المكاسب الديمغرافية لإفريقيا إمكانات مهمة للنمو الاقتصادي شريطة أن يتم استباقها وإدارتها بشكل جيد، وتوجيهه بشكل عاجل (...) «نحو استنهاض القارة. وبالتالي يتم توفير فرصة غير متوقعة لإفريقيا للاستفادة من القوى العاملة الشابة، المتعلمة لتغذية نموها الاقتصادي.

وفي المغرب، على الرغم من الانخفاض النسبي للسكان دون سن 15، تظل الساكنة شابة. حيث انتقلت نسبة الأطفال دون سن 15 من 37% سنة 1994 إلى 28,2% سنة 2014، ويتوقع أن تصل إلى 26,2% سنة 2019. ويعتبر هذا الانخفاض أكبر في المدن مقارنة بالبوادي. ويستمر السكان في سن النشاط، المتراوح أعمارهم بين 15 و59 عاما، في الارتفاع بوتيرة كبيرة سواء بالوسط الحضري أو القروي (64,7% و59,6% على التوالي سنة 2019). وفيما يتعلق بالسكان البالغين 60 سنة فما فوق، فقد مثلوا 7,1% سنة 1994 و9,4% سنة 2014 ومن المتوقع أن يبلغوا 10,8% سنة 2019.

ويوفر هذا الوضع فرصة للمغرب للاستفادة من نمو سكانه في سن النشاط لتحقيق نموه وإفلاعه الاقتصادي عبر استغلال كامل لهذه الفرصة الديمغرافية، واستباق التحديات المستقبلية، ووضع سياسات اجتماعية ملائمة في مجالات التعليم والتكوين والتشغيل، مصحوبة باستثمارات في الأنشطة الاقتصادية المحدثة لفرص الشغل للشباب.

ومع ذلك، فإن معدل النشاط لا يتجاوز 46% سنة 2017، ويعرف انخفاضا مستمرا منذ سنوات 2000 حيث كان يبلغ 54%. وانتقل معدل التشغيل من 46% إلى 42%. كلها مؤشرات تبعث رسالة مقلقة في سياق اقتصادي يتسم بإكراه مزدوج، إكراه نمو متباطئ، انتقل في المتوسط السنوي من 5% بين سنتي 2000 و2008 إلى 3,7% في 2009-2017 وإكراه انخفاض محتواه من الشغل من 30.000 منصب لكل وحدة نمو إلى 10.500 بين كلا الفترتين، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والشغل الناقص إلى مستويات عالية بشكل مزمن.

من الواضح أن مسألة التشغيل في بلادنا تطرح بشكل حاد ودائم، الأمر الذي يتطلب تهمين مواردها البشرية، واستدامة نمو اقتصادها والحفاظ على استقرار مجتمعه ودينامية مؤسساتها الديمقراطية.

في مواجهة مثل هذا الوضع الديمغرافي، يتعين أن يعرف الاقتصاد الوطني تحولا هيكليا حتى يمكن من استيعاب الأعداد المتزايدة من السكان في سن النشاط والتي ترتفع بحوالي 400 ألف شاب سنويا. ومع ذلك، يلج أقل من نصف هذه الساكنة إلى سوق العمل، مما يجعل على مشكل عدم النشاط ولاسيما لدى الشباب، والذي ينبغي أن يشكل هاجسا من أجل الحفاظ على التماسك والاستقرار الاجتماعيين.

يكمن تحدي المستقبل في فهم محددات تطور معدل النشاط، الذي يشهد اتجاها نحو الانخفاض. الهدف هو إعادة الشباب والنساء إلى سوق العمل لخلق دينامية إيجابية لخلق فرص الشغل-خلق الثروة. هذا، ويتم تناول مسألة التشغيل بشكل كمي، في حين أن الجانب النوعي يتم تجاهله غالبا: الشغل الناقص والشغل غير المؤدى عنه، اللذان يمثلان نسبة هامة ويؤثران سلبا على تحسين الإنتاجية وبالتالي على خلق الثروة والشغل اللائق.



---

## الجزء الأول : السياق الوطني



# السياق الوطني

## 1. السياق السياسي والسوسيو-اقتصادي

### 1.1. السياق السياسي والإطار المؤسسي

يعتبر المغرب «ملكية ديمقراطية واجتماعية» يحكمها دستور، تمت مراجعته في سنة 2011، يكرس الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان «كما هو معترف بها كونياً».

كان المغرب يتمتع حين استقلاله بخصائص اقتصاد تقليدي يعتمد بالأساس على القطاع الأولي ويعرف خصائصا اجتماعيا كبيرا. وقد شرع في عملية تحديث تدريجي لهيكله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يطفى عليها هاجس التوازنات الماكرو اقتصادية وتحقيق نمو اقتصادي قوي. وإذا كان إطار تنفيذ السياسات العمومية يخضع في البداية لاقتصاد موجه بقوة، إلا أنه قد تم خلال الثمانينيات والتسعينيات، إجراء إصلاحات جوهرية لتحرير الاقتصاد المغربي تدريجياً.

ومع ذلك، ظلت النتائج إلى غاية سنوات 2000، دون المستوى المنشود، لاسيما من حيث تراكم الثروة الاقتصادية والتنمية البشرية. وهذا ما أجبر المغرب على الانخراط في تحول سياسي وديمقراطي كبير وإنشاء إطار للمصالحة بين متطلبات التحرير والانفتاح الاقتصادي، من جهة، وضرورات التنمية البشرية، المتجسدة في انضمام المغرب إلى إعلان الألفية للتنمية، من جهة أخرى.

وهكذا، فإن الاندماج التدريجي للأبعاد المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قد تم تحقيقه في السنوات العشر الأخيرة، عبر تبني سياسات وبرامج عمومية من أجل ضمان تفاعل أفضل لمحددات خلق الثروة مع تلك الخاصة بالتنمية البشرية. ولا يزال تحسين جاذبية الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية يمثل أولوية في السياسة العمومية، تدعمها الاستراتيجيات القطاعية، ولكن الحاجة إلى توزيع عادل لثمار النمو على المستوى المجالي والاجتماعي أصبحت بشكل معلن، واحدة من الأولويات الأساسية للدولة. ولقد تم تنفيذ العديد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق هذه الغاية.

لقد تم اعتماد إصلاحات مؤسساتية واجتماعية من أجل تعزيز المشاركة والتأطير وتعبئة السكان. ويتعلق الأمر خصوصا بمدونة الحريات العامة ومدونة الشغل ومجموعة القانون الجنائي والمؤسسات القانونية والميثاق الجماعي. وقد عززت هذه الإصلاحات بالمصادقة على أحكام الأليات الدولية المتعلقة بحقوق الأفراد واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة.

وكان أهم إصلاح هو مدونة الأسرة سنة 2004، والتي تضمن المساواة بين الزوجين وحماية حقوق الأطفال، وهو ما يعتبر تقدما كبيرا في الحفاظ على حقوق المرأة. وقد تم دعم هذا الإصلاح من خلال إصدار قانون الجنسية، الذي يكفل للأطفال من أمهات مغربيات الحق في

الحصول التلقائي على جنسية أهمهم. كما تم تعزيز تعددية التراث الثقافي للبلاد عبر إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية (IRCAM) وإدخال اللغة الأمازيغية في البرامج المدرسية ووسائل الإعلام السمعي البصري، وبذلك تم إعادة تأهيل اللغة والثقافة الأمازيغية. وفي إطار هذه الدينامية، تم القيام بعملية تحرير القطاع السمعي البصري من الاحتكار الموازاة مع إنشاء الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، مما يوفر للسلطات العمومية آليات لتوجيه وتنظيم هذا القطاع.

ومن ناحية أخرى، تم تعزيز خيارات سياسات التحرير الاقتصادي والاندماج في السوق العالمية عن طريق إصلاح الإطار المؤسساتي والقانوني والتنظيمي الذي يحكم النشاط الاقتصادي الوطني. ولقد تم إبرام العديد من اتفاقيات التبادل الحر مع الشركاء الثنائيين، والمتعددي الأطراف والإقليميين، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض البلدان في منطقة البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي. وقد حصل المغرب على وضع الشريك المتقدم مع هذا الأخير، مما يتيح له فرصة الاندماج في البرامج والشبكات والوكالات التابعة له.

لقد تم دعم مسلسل تحديث مناخ الأعمال وتعزيز آليات المنافسة من خلال إرساء ميثاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقانون حرية الأسعار والمنافسة. وتعزز تنفيذ هذا الإطار التنظيمي، على وجه الخصوص، من خلال إنشاء مجلس المنافسة الذي يهدف إلى تطوير القدرة التنافسية للنسيج الاقتصادي الوطني. كما تم دعمه من خلال إنشاء الهيئة المركزية للحماية من الرشوة والمسؤولة عن اقتراح تدابير مكافحة الرشوة والمساهمة في انسجام التشريعات الوطنية مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة في هذا المجال.

تم تعزيز مسلسل الإصلاحات عبر تكييف تدريجي لمقاربات تدبير التنمية. وعادت الدولة تدريجياً للتركيز على وظائفها الأساسية في تنظيم السوق، ومواكبة مبادرات الفاعلين الاقتصاديين وتحمل متطلبات التنمية البشرية. كما تمت تعبئة الشركاء السوسيو اقتصاديين لتحقيق أهداف التنمية في البلاد، من خلال الحوار الاجتماعي والتشاور اللذان تجرهما الدولة مع ممثلي أرباب العمل والنقابات على نحو منظم، وعبر عقود البرامج التي تسطر الأهداف المنشودة وتحدد التزامات مختلف الفاعلين وكذا من خلال إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص في بعض القطاعات الاستراتيجية.

إضافة إلى هذا، أولت الدولة أهمية كبيرة للبعد الاجتماعي في سياستها العمومية، من خلال تعبئة نسبة متزايدة من ميزانيتها لصالح القطاعات الاجتماعية. مثلت اعتمادات الميزانية المخصصة للقطاعات الاجتماعية ما يقرب من 54% من ميزانية الدولة سنة 2012 بدلاً من 41% في بداية التسعينيات. كما أن الميزانيات المعتمدة أصبحت أكثر حساسية لقضايا النوع الاجتماعي وأصبحت تولي أهمية أكبر لنتائج التنمية أكثر منها للوسائل المستخدمة.

تشكل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقها جلالة الملك سنة 2005، والتي تم الشروع مؤخرًا في مرحلتها الثالثة، مثالاً آخر على توجيه السياسة العمومية لصالح الإنسان. وهي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال تطوير البنيات التحتية الاجتماعية والتحفيز على خلق مشاريع مدرة للدخل على مستوى الوحدات الجغرافية الأساسية. كما أن

من شأنها تعزيز تآزر تراكمي مع تداعيات الإصلاحات المجتمعية الهادفة إلى الحد من الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي.

كما تم تعزيز مقاربة التدبير عبر النقاش الوطني حول إشكالات التنمية على الصعيدين الوطني والجهوي. وأسهم تأسيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة 2011 في خلق منصة للحوار الاجتماعي وإشراك الفاعلين. وأسند لهذه المؤسسة دور إبداء رأيها، بالتشاور مع مختلف الشركاء، بشأن التوجهات العامة للاقتصاد وتقديم مقترحات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وشكل البحث عن مساهمة أفضل للفاعلين الاقتصاديين المحليين في مجال التنمية الترابية، موضوع تفكير وتشاور بين الهيآت والفاعلين المعنيين، في إطار لجنة استشارية حول الجهوية، أسند إليها وضع «التصور العام لنموذج وطني للجهوية المتقدمة» يشمل جميع جهات المملكة.

## 1.2. الأداء الاقتصادي والسياق الاجتماعي

إن انفتاح المغرب على بيئته الدولية والإقليمية قد تحقق من خلال تعميق إصلاحات التحديث التنافسي، وتقوية الشراكات مع الجهات الفاعلة الرئيسية في النظام المعولم، والعمل على تنويعها تدريجيا لصالح البلدان الصاعدة والنامية في إطار البعد جنوب-جنوب للسياسة الخارجية للمغرب.

عرف الانتماء الإقليمي المتجذر للمغرب، باعتباره أساس نظام تحالفاته وشركاته، نقطة تحول حاسمة مع عودته إلى عائلته المؤسساتية الإفريقية مما سيمكنه من لعب دور محوري أكبر من أجل تنمية قارتنا في إطار صيغ تعاون رابح-رابح.

على الصعيد الداخلي، جعل المغرب من التنمية البشرية أولوية وطنية وشرع في إصلاحات رئيسية تستهدف تسريع التحول الهيكلي لنظامه الإنتاجي، كما تبرز ذلك الاستراتيجيات القطاعية الطموحة التي تغطي القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني. ويكمن الهدف من وراء ذلك في تعزيز تناسق نمودجه التنموي وجعله أكثر شمولية، لاسيما على المستوى الترابي من خلال الارتقاء بجهات المملكة لتصبح فاعلا تنمويا ومجالا لخلق الثروة وظهور سمات تخصص تنافسي.

إن التقدم الذي أحرزه المغرب، رغم أهميته، لا ينبغي أن يؤدي إلى إغفال وجود بعض التحديات من أجل تأمين مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وتمكينها من الاستفادة بشكل أفضل من اندماجها في الاقتصاد العالمي. وبالإضافة إلى زيادة الإنتاجية الكلية للعوامل وتحسين محتوى النمو من التشغيل، سيشكل تحسين الاستثمار العمومي وتعزيز تناسق الاستراتيجيات القطاعية، العناصر الرئيسية التي من شأنها تمكين المغرب من الولوج بصفة كاملة إلى مصاف الدول الصاعدة.

## 1.2.1. استمرار جاذبية المغرب للاستثمارات الأجنبية

تحسنت جاذبية المغرب للاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مستمر خلال العقدین الماضیین. ویظهر التوزیع الجغرافی فی للاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب هیمنة الاستثمارات القادمة من بلدان الاتحاد الأوروبي، رغم أن حصتها قد تراجعت إلى حد كبير، من 84% سنة 2000 إلى 51% سنة 2016، لصالح الدول العربية التي ارتفعت حصتها بشكل ملحوظ إلى 27% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2016 مقابل 6% فقط فی سنة 2000.

إن مختلف التقارير التي تقيم وتصنف نقاط القوة والضعف فی الاقتصادات المختلفة من حیث جاذبية الاستثمارات (التقرير حول التنافسية العالمية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، تقرير حول مؤشر الحرية الاقتصادية)، تشهد على الجهود التي يبذلها المغرب فی مجالات الاستقرار السياسي، والإطار الماكرو اقتصادي، وانفتاح الاقتصاد والتجارة الخارجية. ومع ذلك، تشير هذه التقارير إلى بعض المجالات التي ينبغي بذل جهود كبيرة فیها من أجل الرفع من جاذبية المغرب بشكل ملحوظ، ولاسيما منها مجالات العدالة وسوق الشغل ومحاربة الفساد ومجال البحث والتطوير، وكذا جودة نظام التعليم والتكوين المهني.

وتجدر الإشارة إلى أن تطور التجارة الخارجية المغربية على مدى العقدین الماضیین قد تميز بظهور تحولات مهمة على مستوى البنية الجغرافية والقطاعية للصادرات، وكذا من حیث تحسن جودتها ومحتواها التكنولوجي، الأمر الذي أفرز تأثيرات إيجابية، وإن كانت معتدلة، على القدرة التنافسية للعرض المغربي الموجه للتصدير. وهكذا شهد المغرب تطور معدل انفتاح اقتصاده من 49% سنة 2000 إلى 62,2% سنة 2016. وبالمقارنة مع بلدان صاعدة أخرى، سجلت بلادنا معدل انفتاح متوسط يقدر ب 62% خلال الفترة 2008-2016، وهو أعلى من المعدل المسجل بجنوب إفريقيا (57%)، وتركيا (42%) والبرازيل (19%). ولكنه يبقى أقل من ذلك الذي سجلته على وجه الخصوص، ماليزيا (135%) وتونس (87%) وبولندا (76%).

ويكشف تحليل تطور الصادرات المغربية حسب الوجهة عن تنوع أكبر فی وجهات التصدير، كما یوضح ذلك انخفاض حصة الاتحاد الأوروبي، التي انتقلت من 75,5% من إجمالي الصادرات المغربية سنة 2000 إلى 64,8% سنة 2016. على الرغم من هذا الاتجاه، تبقى فرنسا وإسبانيا واليونان الرئیسیان للمغرب، بنسبة 21,1% و23,3%، على التوالي، من الصادرات المغربية لسنة 2016.

من حیث البنية القطاعية للصادرات المغربية، تم تسجيل تغير ملحوظ فی السنوات الأخيرة. وبالفعل، بلغ مؤشر تنوع المنتجات 0,869 خلال فترة 2000-2016. وهكذا، ارتفع عدد المنتجات المصدرة بنسبة 1,5% فی المتوسط بين سنتي 2000 و2016، منتقلا من 2.580 إلى 3.272 منتج. بالإضافة إلى ذلك، فإن متوسط القيمة لكل منتج تم تصديره، تجاوزت الضعف، حیث انتقلت من 30 مليون درهم فی سنة 2000 إلى أكثر من 68 مليون سنة 2016.

وبدورها، شهدت الواردات المغربية زيادة ملحوظة، حیث انتقلت من 165 مليار درهم فی المتوسط خلال الفترة 2000-2007 إلى 354 مليار درهم بين سنتي 2008 و2016، مشكلة بذلك قسما مهما فی الاستهلاك الوطني. وبالفعل، فإن نسبة تغلغل الواردات، التي تقيس حصة

الواردات الإجمالية في السوق الداخلي، قد ارتفعت من 35% بين 2000-2007 إلى 40% بين 2008-2016. ويبين تحليل ارتفاع واردات السلع المغربية، على أنه ينجم أساسا عن ارتفاع أسعار منتجات معينة مثل الطاقة وزيوت التشحيم، والمنتجات الخام والمنتجات الغذائية، وعن الارتفاع السريع لحجم المنتجات النهائية للتجهيز المستوردة، والمنتجات نصف النهائية والمنتجات الاستهلاكية نهائية.

### 2.2.1. السعي المستمر لتحقيق نمو شامل ومستدام

إن التحليل الهيكلي للنمو الاقتصادي الوطني يؤكد الالتزام الراسخ للمغرب على المضي قدما في طريق تحديث وتنويع قاعدته الإنتاجية. إن التحول الذي شرع فيه المغرب منذ سنة 2000 والتي بدأ يؤتي ثماره، كما يبين ذلك تطور القيم المضافة القطاعية، ينبع من هذا الالتزام في تنفيذ استراتيجيات قطاعية لتحديث النظام الإنتاجي الوطني وتعزيز أداءه وصلابته. وهكذا، استطاع الاقتصاد الوطني أن يحقق، بين سنتي 2008 و2016، متوسط نمو سنوي، من حيث الحجم، بحوالي 3,9%.

ويعزى هذا الأداء جزئياً إلى القطاع الفلاحي الذي تعزز أدائه منذ إطلاق الاستراتيجية الفلاحية المسماة «مخطط المغرب الأخضر». وهكذا، ارتفعت القيمة المضافة الفلاحية، والتي تمثل في المتوسط 13% من إجمالي القيمة المضافة، بحوالي 5,7% كمتوسط سنوي بين سنتي 2008 و2016. من جانبها، ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الثانوي بنسبة 2,5% كمتوسط سنوي، مشكلة في المتوسط 29% من إجمالي القيمة المضافة. أما بالنسبة للقطاع الثالث، الذي يشكل 58% في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة بين سنتي 2008 و2016، فقد ارتفع بمعدل سنوي يقارب 3,6% في المتوسط.

كما يبرز تحليل مساهمة مكونات الطلب في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، الأثر الحاسم للاستهلاك النهائي وبدرجة أقل، للاستثمار. وهكذا، عرفت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر خلال الفترة 2008-2016، والتي تمثل 58,9% من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط، نموا لحجمها بمعدل 4,1% سنويا مع مساهمة في النمو الاقتصادي ناهزت 2,4 نقطة. من جانبه، فإن التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت (FBCF)، الذي يمثل 31,1% من الناتج الداخلي الإجمالي، قد ارتفع بنسبة 3,2% كمتوسط سنوي، وساهم بنقطة واحدة، في المتوسط، في النمو الاقتصادي. أما الاستثمار العمومي، والذي يتكون أساسا من استثمار المقاولات العمومية، متبوعا بنفقات الاستثمار للميزانية العامة للدولة، فقد شكل رافعة مهمة لنمو الاقتصاد الوطني.

فيما يتعلق بالتأثير الاجتماعي للإصلاحات والبرامج العمومية المعتمدة من قبل المغرب، فإن التحليل البنوي لنظام نمو الاقتصاد المغربي، خلال الفترة 2002-2016، يظهر انحدارا واضحا لمرونة النمو/التشغيل. ويشرح هذا الوضع إلى حد كبير، انتقال معدل البطالة من 8,9% في سنة 2011 إلى 10,2% في سنة 2017. وهو الأمر الذي يشكل تحديا كبيرا يتعين على المغرب مواجهته، باستخدام سياسات متجددة كفيلا بخلق مناصب شغل لائق وبأعداد كافية لسكان معظمهم من الشباب والمتعلمين.

بالإضافة إلى ذلك، يعكس تطور مؤشرات الولوج إلى التعليم، التقدم الكبير في مجال تعميم التعليم الابتدائي والحد من الفوارق بين الوسطين الحضري والقروي. وهكذا، عرف معدل التمدرس بالتعليم الابتدائي تحسنا كبيرا، حيث انتقل من 97,4% على المستوى الوطني خلال 2015-2016 إلى 99,1% خلال 2016-2017.

أما بحسب وسط الإقامة، فقد ارتفع هذا المعدل من 99,4% إلى 101,1% بالوسط القروي وبالمقابل من 95,8% إلى 97,4% بالوسط الحضري خلال الفترة نفسها. أما في السلكين الثانوي الإعدادي والتأهيلي، فإن نسبة تـمدرس الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 12 و14 سنة و بين 15 و17 سنة، قد سجلت على التوالي، 87,6% و66,6% في 2016-2017، مقابل 85,2% و65,3% في 2015-2016. أما نسبة أمية السكان البالغين 10 سنوات فأكثر في المغرب، فقد بلغت 32% سنة 2014 مقابل 43% سنة 2004. وحسب نوع الجنس، فإن معدل الأمية بين النساء يرتفع إلى 42,1% مقابل 22,2% بالنسبة للرجال.

وعيا منها بالتحديات الكبرى التي تواجه نظام التعليم على المستوى الوطني، وضعت السلطات العمومية رؤية استراتيجية جديدة (2015-2030) تهدف إلى إرساء مدرسة جديدة، قوامها الإنصاف وتكافؤ الفرص، والجودة للجميع والارتقاء بالفرد والمجتمع. وتتمحور هذه الرؤية حول ثلاثة مجالات للتدخلات ذات الأولوية و16 مشروعاً تم تحديدها على أنها حاملة للتغيير.

وفيما يخص الولوج إلى الخدمات الصحية، فقد تم إحراز تقدم كبير، ولاسيما فيما يتعلق بالولوج إلى الخدمات العلاجية بالمستشفيات العمومية، مع زيادة معدل الاستشفاء بنسبة 61% وانخفاض معدل وفيات الأمهات بنسبة تفوق 68% خلال الفترة 2004-2016 لتصل إلى 72,6 حالة وفاة لكل 100000 ولادة حية. كما انخفضت وفيات الأطفال بشكل كبير حيث تم تسجيل 18,0 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية للأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة، وذلك برسم سنة 2017. ومع ذلك، فإن هذا التقدم لا يزال غير كاف لمواجهة التحديات المستمرة والمتعلقة بالولوج للعلاج وبتوفر الموارد البشرية، ولاسيما في الوسط القروي وفي المناطق النائية.

أما فيما يتعلق بالحصول على الحماية الاجتماعية، فتجدر الإشارة إلى أن التغطية الطبية والتقاعد يشكّلان ورشان مهمان في هذا المجال. وفي هذا الصدد، وضعت الحكومة تدابير رائدة لضمان قدر أكبر من الحماية الاجتماعية للسكان، ولاسيما من خلال مواصلة تنفيذ التغطية الصحية الأساسية، التي انطلقت سنة 2005 مع بدء سريان التأمين الإجباري عن المرض وتنفيذ المرحلة الأولى من إصلاح نظام التقاعد في هذا السياق، ومن أجل تحسين الحماية الاجتماعية للسكان الذين يمارسون نشاطا مهنيا مستقلا، تمت المصادقة على مشاريع القوانين الرامية لضمان استفادة هذه الفئة من التغطية الصحية ومن التقاعد. ومن شأن التنفيذ الفعلي لهذه المشاريع، أن يحقق قفزة نوعية نحو تعميم التغطية الصحية الأساسية وتحسنا كبيرا في معدل تغطية السكان النشطين بنظام التقاعد.

## 2. السياق الديمغرافي

إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر، كانت الساكنة المغربية خاضعة لنظام ديمغرافي شبه طبيعي، يتميز بنمو طبيعي جد منخفض. وتعزى هذه الوضعية إلى التوازن بين الوفيات والولادات،



المتركزتان كلاهما عند مستويات عالية للغاية. وانطلاقا من القرن العشرين، أصبح النمو السكاني ملحوظا بفضل التحسن الكبير في الظروف المعيشية والرعاية الطبية سواء الوقائية أو العلاجية. وفي الوقت الحالي، يصل التحول الديمغرافي المغربي إلى نهايته ويتجه النمو الطبيعي للسكان ليصبح محدودا للغاية نتيجة التوازن بين الخصوبة والوفيات، المتواجدتان عند مستويات منخفضة نسبيا .

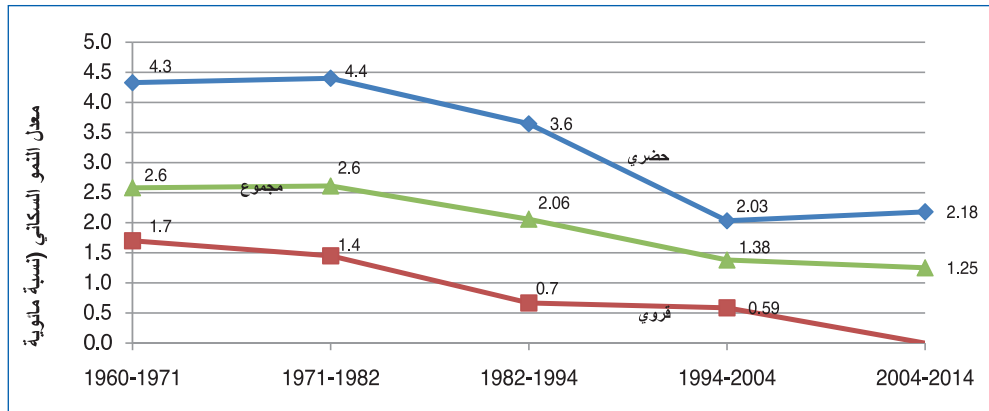
## 1.2. عدد السكان

منذ خمسينيات القرن العشرين، عرفت الساكنة المغربية التي كانت تتطور ببطء شديد في السابق، تزايدا أسرع بكثير، بحوالي نصف مليون نسمة سنويا . وهكذا، انتقلت من 11,6 مليون نسمة سنة 1960، إلى 20,4 مليون سنة 1982، و29,9 مليون سنة 2004 لتصل إلى 33,848 مليون نسمة سنة 2014، و35,219 مليون سنة 2018 .

## 2.2. التزايد الديمغرافي

منذ بداية القرن الماضي، بدأ معدل تزايد الساكنة المغربية في ارتفاع سريع ومستمر. وهكذا انتقل من 0,6% خلال الفترة<sup>4</sup> 1900-1912 إلى 2,6% بين سنتي 1960 و1982 (الشكل 1) .

### الشكل 1: تطور معدل التزايد الديمغرافي بالمغرب حسب وسط الإقامة ما بين 1960 و2014



المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنوات 1960، 1971، 1982، 1994، 2004 و2014

وعقب هذا، بدأ معدل تزايد الساكنة المغربية في الانخفاض بشكل طفيف خلال الفترة 1982-1994، بمعدل نمو يبلغ حوالي 2,06%. وسيبرز هذا التغيير في النظام الديمغرافي بوضوح خلال الفترة 1994-2004، وسيعرف معدل تزايد أقل بكثير من السابق (1,38%). وخلال الفترة بين إحصائي 2004 و2014 استمر انخفاض معدل تزايد الساكنة المغربية، ولكن بشكل أقل سرعة ليبلغ 1,25%. ويصل معدل التزايد السنوي حاليا إلى حوالي 1,1<sup>5</sup>%.

.Escalier, 1984 -4

5- المندوبية السامية للتخطيط، 2017، إسقاطات السكان والأسر بين 2014 و2050.

### 3.2. التوزيع المجالي والتمدن

كان التزايد الديمغرافي أسرع بكثير في المدن مقارنة مع الوسط القروي. وارتفع حجم الساكنة الحضرية من 3,4 مليون نسمة سنة 1960 إلى 13,4 مليون سنة 1994، ثم إلى 20,4 مليون نسمة سنة 2014 و21,968 مليون نسمة سنة 2018. وانخفض معدل تزايدها السنوي المتوسط من نحو 4,5% بين سنتي 1971 و1982 و3,6% بين سنتي 1982 و1994، إلى حوالي 2% فقط ابتداء من سنة 1994. وانتقلت الساكنة القروية، التي كان يقدر عددها بـ 8,2 مليون سنة 1960، إلى 12,7 مليون سنة 1994، لتستقر في حدود 13,4 مليون نسمة بين سنتي 2004 و2014. وانخفض متوسط معدل تزايدها السنوي من 1,8% بين سنتي 1960 و1971 إلى 0,6% فقط بين 1994 و2004 و ليصبح منعهدما تقريبا منذ سنة 2004. ويمكن تفسير الزيادة في عدد الساكنة الحضرية من جهة، من خلال النمو الديمغرافي الطبيعي، ومن جهة أخرى، بفعل الهجرة القروية، وإحداث مراكز حضرية جديدة وتوسيع المدار الحضري للمدن. وشهد معدل التمدن تطورا ملحوظا، حيث انتقل من 29% فقط في سنة 1965 ليتجاوز الآن 60%.

الجدول 1: تطور عدد السكان ومعدل التزايد السنوي المتوسط حسب وسط الإقامة بين 1960 و2014

معدل التمدن	الوسط الحضري		الوسط القروي		السنوات
	العدد	متوسط معدل التزايد (%)	العدد	متوسط معدل التزايد (%)	
29,1	3389613	-	8236857	-	1960
35,1	5401971	4,3	9977288	1,8	1971
42,7	8730399	4,5	11689156	1,4	1982
51,4	13414560	3,6	12659033	0,7	1994
55,1	16463634	2,1	13428074	0,6	2004
60,3	20432439	2,2	13415803	0	2014

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنوات 1960، 1971، 1982، 1994، 2004 و2014

### 4.2. تطور البنية حسب السن

نتيجة للتزايد الديمغرافي السريع نسبياً في الماضي، تتميز البنية السكانية للمغاربة حالياً بأهمية فئة الشباب. حيث مثلت نسبة الأطفال أقل من 15 سنة 28,2% من إجمالي السكان سنة 2014 و26,6% سنة 2018. غير أن هذه الفئة العمرية شهدت انخفاضا ملحوظا منذ الستينات، حيث كانت تمثل آنذاك 44,4%، أي بانخفاض يناهز 18 نقطة مئوية تقريبا بين سنتي 1960 و2018.

إذا كان ميزة الشباب التي تطبع الساكنة المغربية تمثل اليوم ثروة بشرية بالغة ومفيدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا، فإنها تؤشر أيضا على حجم الحاجيات التي يتعين تلبيتها في مجال التعليم. ومن جانبها، تستمر الفئة العمرية 15-59 سنة، في النمو بوتيرة مرتفعة نسبيا سواء بالوسط الحضري أو القروي، وقد بلغت في سنة 2014، نسبة 62,4% (64,6% بالوسط الحضري و59,0% بالوسط القروي)، مقابل 48,4% فقط سنة 1960 (52,7% بالوسط الحضري و46,6% بالوسط القروي). أما بالنسبة للسكان البالغين 60 سنة فأكثر، فقد ارتفعت نسبتهم من 7,2% سنة 1960 إلى 9,4% سنة 2014 وإلى 10,5% سنة 2018.

## 5.2. انخفاض معدل الوفيات والخصوبة

شهد المغرب تراجعا سريعا في الخصوبة، حيث انخفض معدلها التركيبي بأكثر من الثلثين خلال نصف قرن، بين 1970 و2017. ومع ذلك، يظل العامل الرئيسي الآخر في هذا الانتقال الديمغرافي هو التراجع في معدل الوفيات، والذي يعتبر أيضا شرطا مسبقا لانخفاض الخصوبة.

### 1.5.2. تطور معدل الوفيات

#### (أ) الوفيات

كان معدل الوفيات في المغرب مرتفعا جدا، يتراوح بين 30 و40 في الألف خلال الفترة 1930-1940<sup>6</sup>. ومنذ مجاعة 1945-1946، لم يتوقف معدل الوفيات العامة عن التراجع. وقدر المعدل الخام للوفيات، الذي كان في حدود 25,7% بين سنتي 1950 و1957<sup>7</sup>، بنحو 18,7% سنة 1962<sup>8</sup>. واستمرت الوفيات في الانخفاض بوتيرة متسارعة لتصل إلى 10,6% سنة 1980<sup>9</sup>، و7,4% سنة 1987<sup>10</sup>، و6,7% سنة 1994<sup>11</sup>. وستكون في حدود 5,1% سنة 2014<sup>12</sup>. وهكذا، انخفض معدل الوفيات العامة منذ الخمسينات بحوالي 80%.

#### (ب) وفيات الأطفال

في المغرب في أوائل الستينات، سجل معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 213 حالة وفاة لكل ألف ولادة حية. وانخفض احتمال الوفاة هذا، بشكل ملحوظ خلال الستين سنة الأخيرة. وقد بلغ 118% خلال الفترة 1977-1986 و45,8% خلال 1992-1997 و22,2% سنة 2018<sup>13</sup>، مسجلا انخفاضا قدره 90% تقريبا. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال المغرب متأخرا في هذا المجال مقارنة مع بعض الدول العربية مثل لبنان (8%) أو تونس (14%).

7- الأمم المتحدة (2001)، التوقعات السكانية في العالم. The 2000 Revision vol I.

8- حسب البحث متعدد الأهداف المنجز في 1961-1963.

9- مركز الدراسات والبحوث الديمغرافية، 1986، تحليل الاتجاهات الديمغرافية.

10- البحث الوطني الديموغرافي متعدد الزيارات 1986-87 (ENDPR).

11- الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 1994.

12- وزارة الصحة، الصحة في أرقام 2014.

13- وزارة الصحة، البحث الوطني حول السكان وصحة الأسرة 2018 (ENPSF).

## ج) وفيات الأمهات

أحرز المغرب تقدما كبيرا في مجال تقليص وفيات كل من الأطفال والأمهات، بفضل تحسين الرعاية الصحية للأم والطفل منذ التسعينات. وبالفعل، بعد أن كانت وفيات الأمهات تبلغ 332 وفاة للأمهات لكل 100 000 ولادة حية سنة 1992، انخفضت بنسبة 66% تقريبا خلال عشرين سنة لتنتقل إلى 112 وفاة لكل 100 000 ولادة حية سنة 2010. ولا تتجاوز وفيات الأمهات في سنة 2018 نسبة 72,6 وفاة للأمهات لكل 100 000 ولادة حية، أي بانخفاض قدره 35% مقارنة بسنة 2010<sup>14</sup>.

## د) طول العمر

لم يعرف أمد الحياة عند الولادة بالمغرب ارتفاعا ملحوظا إلا مع بداية السبعينيات. وبالفعل، بعد أن كان أمد الحياة عند الولادة يقدر بحوالي 43 سنة في النصف الأول من الخمسينيات<sup>15</sup> و47 سنة في أوائل الستينيات، فهو يتجاوز اليوم سقف 75 سنة<sup>16</sup>. وهكذا تم تسجيل تحسن كبير في طول العمر منذ سنة 1960، بلغ حوالي 29 سنة. ومافتئ الفارق بين توقع أمد الحياة عند الولادة للرجال والنساء في الاتساع لصالح النساء، وظل مستقرا في حدود سنتين إلى غاية سنة 1980. وقدر هذا الفارق سنة 1987، بـ2,7 سنة (66,39 سنة للنساء، مقابل 63,74 سنة للرجال). وخلال الفترة 2009-2010<sup>17</sup>، بلغ أمد الحياة عند الولادة 74,9 سنة، و75,7 سنة لدى النساء و73,9 سنة لدى الرجال، أي بفارق قدره 1,8 سنة. وبلغ هذا الفارق سنة 2014، 3,3 سنة (77,3 سنة للنساء مقابل 74,0 سنة للرجال)<sup>18</sup>.

## 2.5.2. تطور الخصوبة

في سنة 1960، بلغت الخصوبة ذروتها بـ7 أطفال لكل امرأة (الشكل 2). وقد كان السياق السوسيو-ثقافي بالمغرب آنذاك موافقا لارتفاع معدل الخصوبة. كانت النساء تتزوجن في سن مبكرة (17 سنة في المتوسط) ونسبة اللائي تستخدمن منهن وسائل منع الحمل لا تتجاوز بالكاد 8%. وتم رصد أولى علامات انخفاض الخصوبة في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، حيث كان معدل الخصوبة في حدود 5,9 طفل لكل امرأة ومعدل الولادات (TBN) يناهز 39,9%. وفي سنة 2014، بلغ معدل خصوبة المرأة المغربية مستوى منخفض يقارب ذلك المسجل في فرنسا (طفلين لكل امرأة). وتبلغ الخصوبة في الوقت الحالي 2,38 طفل لكل امرأة، مسجلة ارتفاعا طفيفا مقارنة بسنة 2014<sup>19</sup>.

14- وزارة الصحة، البحث الوطني حول السكان وصحة الأسرة 2018 (ENPSF).

15- الامم المتحدة (2001).

16- المندوبية السامية للتخطيط، 2017، إسقاطات السكان والأسر بين 2014 و2050.

17- البحث الوطني الديمغرافي 2009-2010

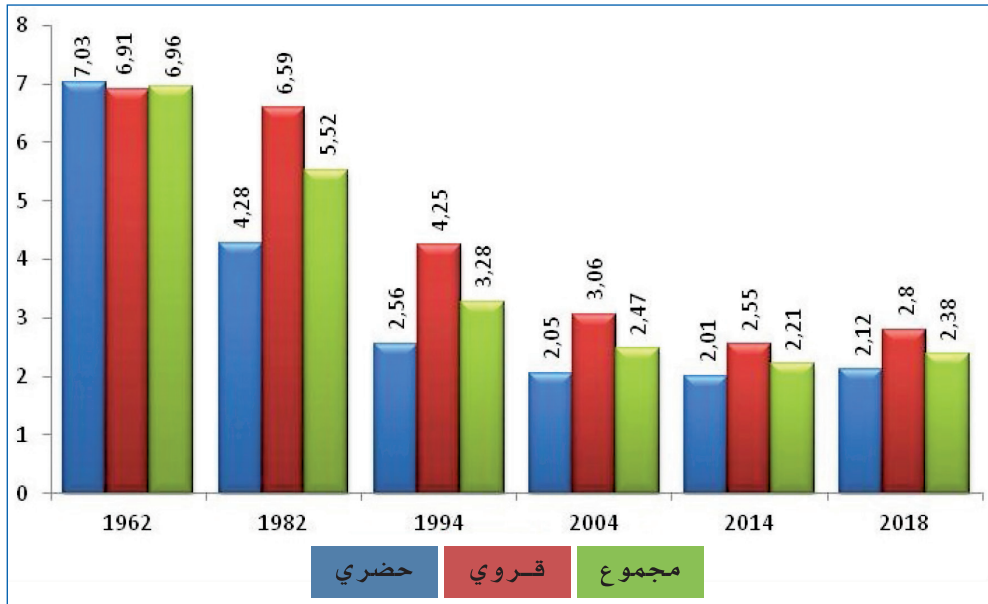
18- المندوبية السامية للتخطيط، 2017، إسقاطات السكان والأسر بين 2014 و2050.

19- البحث الوطني حول السكان وصحة الأسرة 2018 (ENPSF).

ومع ذلك، فإن الانخفاض في معدل الخصوبة لم يحدث بنفس الوتيرة في كلا وسطي الإقامة. حيث برز الانخفاض في الوسط الحضري ابتداء من أواخر السبعينيات، في حين أن خصوبة النساء القرويات في تلك الفترة ظلت في مستوى عال جدا يقارب 7 أطفال لكل امرأة. وقد لوحظ انخفاض نسبي ابتداء من سنة 1982 (6,59 أطفال)، تم تأكيده سنة 1987، بتسجيل نسبة 5,95 طفل لكل امرأة<sup>20</sup>. وانتقلت خصوبة المرأة القروية (المعدل التركيبي للخصوبة) من 5,5 طفل لكل امرأة سنة 1991<sup>21</sup>، إلى 4,25 طفل لكل امرأة سنة 1994<sup>22</sup>، و2,5 طفل لكل امرأة سنة 2014. وهكذا، وفي أقل من خمس سنوات، انخفضت الخصوبة في الوسط القروي بأكثر من طفل واحد لكل امرأة، وهو ما يعادل الانخفاض المسجل على مدى 25 سنة السابقة. هذا، وقد تم تسجيل ارتفاع في الخصوبة بالوسط القروي سنة 2018 من خلال البحث الوطني للسكان وصحة الأسرة لسنة 2018، والتي بلغت 2,8 طفل لكل امرأة قروية.

إذا كان التغير في سلوك الخصوبة بارزا بشكل خاص لدى النساء القرويات، فإن المرأة الحضرية تتميز أصلا بمستوى خصوبة منخفض جدا، انتقل إلى ما دون عتبة تجدد الأجيال، حيث بلغ المعدل التركيبي للخصوبة طفلين لكل امرأة سنة 2014 قبل أن يسجل زيادة طفيفة سنة 2018 بنسبة 2,12 طفل لكل امرأة حضرية.

## الشكل 2: تطور المعدل التركيبي للخصوبة بالمغرب حسب وسط الإقامة ما بين 1962 و2018



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط ووزارة الصحة

20- البحث الوطني الديموغرافي متعدد الزيارات ل 1986-87 (ENDPR).

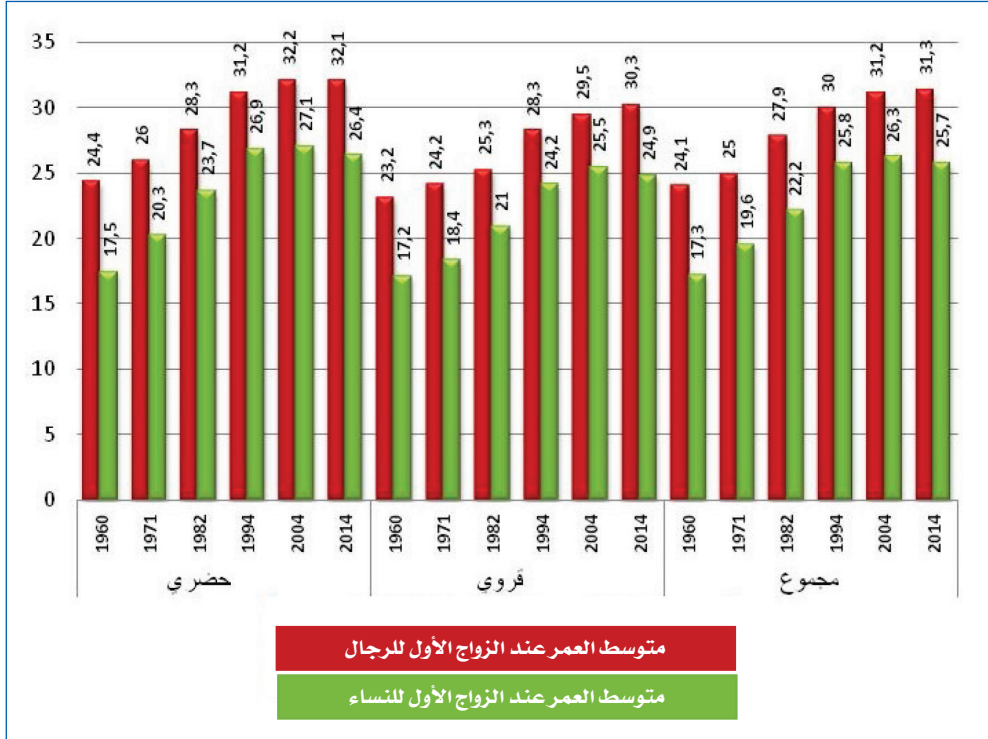
21- البحث الوطني حول السكان والصحة 1992 (ENPS-II).

22- الإحصاء العام للسكان والسكنى، 1994.

### 3.5.2. الزواجية

عند الاستقلال، كانت النساء المغربيات تتزوجن في المتوسط في عمر 17 سنة والرجال في عمر 24 سنة. وفي سنة 2014، بلغ متوسط الأعمار عند الزواج الأول مستويات عالية جدا، حيث وصل إلى 31,3 سنة للرجال و25,7 سنة للنساء. وفي سنة 2018، وصلت هذه الأعمار 31,9 سنة و25,5 سنة على التوالي للرجال والنساء و23. فقد تم الانتقال من زواج مبكر إلى زواج متأخر بشكل متزامن في الوسطين الحضري والقروي، مع وجود تغير أكبر في الوسط الأول. وفي سنة 2014، بلغت العزوبة عند الإناث مستويات عالية في الأعمار الحاسمة: حوالي الربع (24%) من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 30 و34 سنة لم يسبق لهن الزواج والعزوبة الدائمة تخص أكثر من 11% من النساء في سن 45-49 سنة.

الشكل 3: تطور متوسط العمر عند الزواج الأول حسب الجنس ووسط الإقامة ما بين 1960 و2014



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

## 4.5.2. انتشار وسائل منع الحمل

في المغرب، تم تنفيذ سياسة تنظيم الأسرة منذ سنة 1966، إلا أنها لم تتكاثف إلا في سنوات 1980، فبعدما كانت محدودة جدا في الستينيات، حيث فقط 8% من النساء كن يستخدمن وسيلة لمنع الحمل، مرَّ معدل انتشار وسائل منع الحمل إلى 19% سنة 1980، وإلى 50,3% سنة 1995، ثم إلى 63% سنة 2003. وفي سنة 2018، وصلت النسبة إلى 70,8% وفقا للبحث الوطني حول السكان والصحة العائلية، مع 58,0% لأساليب منع الحمل الحديثة و12,8% للطرق التقليدية. وهكذا، ازداد انتشار وسائل منع الحمل ما بين 1979-1980 و2018 بنسبة 265% سواء بالنسبة لجميع الوسائل أو الأساليب الحديثة.

**الجدول 2: تطور نسب النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة ويستخدمن وسائل منع الحمل حسب وسط الإقامة ما بين 1979 و2018**

السنة والمصدر	قروي	حضري	مجموع
البحث الوطني حول الخصوبة والتخطيط الأسري 1979-1980	9,7	36,0	19,4
البحث حول السكان والصحة 1995	39,2	64,2	50,3
البحث الوطني حول السكان والصحة العائلية 2003	59,7	65,5	63,0
البحث الوطني حول السكان والصحة العائلية 2011	65,5	68,9	67,4
البحث الوطني حول السكان والصحة العائلية 2018	70,3	71,1	70,8

في سنة 1995، كان انتشار وسائل منع الحمل إجمالا أعلى في الوسط الحضري منه في الوسط القروي (64% و39% على التوالي، بفارق 25 نقطة). غير أن هذا الفارق بين الواسطين يتجه إلى الانخفاض. ففي سنة 2011، بلغ معدل انتشار وسائل منع الحمل لدى النساء الحضريات 68,9%، ونسبة النساء القرويات 65,5%، مما قلل الفارق إلى 3,4 نقط.





---

**الجزء الثاني:**  
**تنفيذ إعلان القاهرة**  
**وانعكاساته على السكان والتنمية**  
**بعد سنة 2014**



إن مؤتمر القاهرة لسنة 2013، والذي يندرج في سياق تتبع وتقييم السياسات السكانية والتنمية في الدول العربية، وخاصة تنفيذها طبقاً للتوصيات والإجراءات التي اتخذتها مختلف المؤتمرات منذ مؤتمر القاهرة (CIPD) لسنة 1994، أسفر عن إعلان يرسم الالتزامات المستقبلية لتحقيق الأهداف المتوخاة.

وبالفعل، فإن الإعلان الذي انبثق عن هذا المؤتمر، والذي يقر بالعلاقة المتبادلة بين السكان والنمو الاقتصادي المدعم والتنمية المستدامة، وأهميتها المركزية في تجاوز التحديات التي تواجهها، وخاصة تحسين نوعية الحياة لجميع السكان، يترجم الالتزام السياسي للبلدان الإفريقية المشاركة في المؤتمر، لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (CIPD) بالقارة. فالإنجازات والتقدم الحاصل يجب أن يستمر في الزمن للحفاظ على المكاسب وتحقيق أهداف وغايات إعلان القاهرة حول السكان والتنمية بعد سنة 2014.

وهكذا، وبعد خمس سنوات بعد هذا المؤتمر، أقدم المغرب على تقييم التقدم المحرز في مجال السكان والتنمية، وفي المجالات ذات الأولوية التي حددها الإعلان.

إن توصيات مؤتمر القاهرة، والتي تشكل المرجع الرئيسي لسياسات السكان والتنمية في الدول العربية، تحدد الأهداف والإجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ الإعلان من أجل تحسين نوعية حياة السكان. ولهذه الغاية، تم تحديد 129 توصية تهم أربعة مجالات بالغة الأهمية: الكرامة والمساواة؛ الصحة؛ التمدين والنقل، والحكامة.

بالنسبة لكل مجال من المجالات الموضوعاتية لبرنامج العمل، سيحاول التقرير رصد وعرض الوضعية الحالية والاتجاهات المستقبلية، والتدابير المتخذة، والإنجازات والدروس المستخلصة.

## أ- الكرامة والمساواة

يتضمن مجال الكرامة والمساواة لإعلان القاهرة لسنة 2013 حوالي 29 التزاماً باحترام حقوق الإنسان والاستجابة لاحتياجات الجميع، مع إيلاء اهتمام خاص لفئات معينة من السكان، خاصة النساء، والشباب، والمراهقين والمسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمهاجرين. وتشمل القضايا الرئيسية القضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، ومكافحة العنف الجنسي، والممارسات المشينة، خاصة إلغاء زواج الأطفال، والتعليم وبناء مهارات الشباب، وتعليم الفتيات وغيرها.

### 1. حقوق الإنسان

تلتزم المملكة المغربية، بحزم، بالنهوض وحماية حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالمياً. وبالفعل، قام المغرب بدسترة حقوق الإنسان والعديد من الهيئات التي تهتم بحمايتها والارتقاء بها، ووضع قوانين وسياسات عمومية جديدة من أجل نجاعة هذه الحقوق وتعزيز التفاعل مع الآليات الأمامية لحقوق الإنسان.

#### 1.1 تكريس الدستور لحقوق الإنسان

ينص دستور 2011 في ديباجته، على أن المملكة المغربية ملتزمة ببناء دولة قانون ديمقراطية وحديثة، وتنمية مجتمع متضامن قائم على مبادئ المشاركة، والتعددية، والحكامة الرشيدة، حيث يتمتع جميع المواطنين والمواطنات بحقوقهم. ويعلن الدستور عن التزام المغرب بتعزيز الترتيبات المؤسسية لحماية وتنمية حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتطويرها وعدم قابليتها للتجزئ والعالمية، كما ينص على عزم المغرب على مكافحة جميع أشكال التمييز.

يخصص الدستور جزءاً كاملاً (الباب الثاني) لحماية الحريات وحقوق الإنسان. فهو يدافع عن المساواة بين الجنسين في التمتع بالحريات والحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والبيئية، والحقوق المدنية والسياسية، ويلزم الدولة بتحقيق المناصفة بين الرجال والنساء، وأنشأ لهذا الغرض، هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز على أساس الجنس. كما يضمن المساواة بين الجنسين في الولوج إلى الوظائف الانتخابية.

يلزم الدستور الدولة أيضاً بحماية حقوق الأشخاص في الحياة، وبأمن الأشخاص وممتلكاتهم، وضد التعذيب، والعدالة المنصفة، وبحماية الحياة الخاصة، وكذلك بضمان حرية التفكير، والرأي والتعبير، والولوج للمعلومة التي تتوفر عليها المؤسسات العمومية، وأيضا التجمع، والتظاهر السلمي، والانتماء النقابي والسياسي.

كما يحث الدستور الدولة على أجراً تمتع المواطنين بحقوقهم في الصحة، والتعليم والتكوين المهني، والسكن، والشغل، والولوج للوظائف العمومية، والمياه والبيئة السليمة والتنمية المستدامة.

كما كرّس الدستور الأسرة كخلية أساسية للمجتمع المغربي وأحاطها بحماية قانونية، واجتماعية، واقتصادية، من أجل الحفاظ على وحدتها واستقرارها، وضمان، خاصة، بيئة ملائمة لتنمية الطفولة. وفي هذا السياق، تم إنشاء المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.

كما حث الدستور أيضا على حقوق الشباب، وفي هذا الصدد، وضع المسؤولية على السلطات العمومية من أجل تعبئة جميع الوسائل التي تمكن جميع الشباب، بمن فيهم أولئك الذين هم في وضعية صعبة، من المشاركة الواسعة والفعالة في مسلسل التنمية وفي الحياة الجموعية، والاستفادة من الثقافة، والعلوم، والأنشطة الرياضية والترفيهية. ولهذا الغرض، أنشأ المجلس الاستشاري للشباب والعمل المجتمعي بعد اعتماد القانون رقم 89-15 في 13 ديسمبر 2017.

في نفس الإطار، ولتعزيز الحقوق الفئوية، حث الدستور على حقوق الأشخاص والفئات ذات الاحتياجات الخاصة، خاصة النساء، والأطفال، والأشخاص المسنين، والأشخاص المعاقين. لتحقيق هذه الغاية، كلف الدستور السلطات العمومية بوضع وتنفيذ سياسات عمومية تستهدف هؤلاء الأشخاص والفئات، وتمكينهم من الحماية ضد الهشاشة والتمتع بجميع الحقوق المعترف بها دوليا.

## 2.1. تعزيز الترتيبات والاستراتيجيات المؤسسية لحماية حقوق الإنسان

تنفيذا للأحكام الدستورية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، اعتمدت السلطات العمومية في السنوات الأخيرة، عدة قوانين تحدد الهيئات الدستورية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها. يتعلق الأمر خاصة بالقوانين المنظمة المتعلقة، على التوالي، بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2014)، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية ومحاربة الرشوة (2015)، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (2014)، وبالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة (2016)، وبإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصالات السمعية البصرية (2016)، وبإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان (فبراير 2018) الذي وضع، إلى جانب المجلس، آلية وطنية لمنع التعذيب، إضافة إلى الآليتين اللتين جاء بهما قانون إعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبالسلطة من أجل المناصفة ومكافحة التمييز (2017) وبالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجموعي (2018). كما اعتمدت السلطات العمومية القانون المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء (2018)، وقانون العمل المنزلي (2017).

كما شرع المغرب في إصلاح شامل وعميق لمنظومة العدالة، يمكن من توطيد مبادئ الاستقلالية والنزاهة واحترام حقوق الإنسان. وتوجت هذه العملية باعتماد ميثاق إصلاح منظومة العدالة سنة 2013. ويرجع تنفيذ هذا الميثاق إلى عدة عوامل نذكر منها:

1. اعتماد قوانين تنظيمية تعزز استقلالية السلطة القضائية، خاصة تلك المتعلقة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة؛
2. تقوية وسائل الاستئناف التي تسمح بتوسيع نطاق الولوج للعدالة؛
3. وضع قانون المسطرة الجنائية والقانون الجنائي للتعديل.

تهدف مشاريع مدونة المسطرة الجنائية والقانون الجنائي إلى مكافحة التعذيب وتعزيز حقوق المتقاضين فيما يتعلق بالمساواة أمام القانون، والحق في المحاكمة داخل آجال معقولة، واحترام حقوق الدفاع وضمن حقوق الضحايا والمتهمة. ويفرض مشروع مدونة المسطرة الجنائية التسجيل السمعي البصري لجلسات الاستماع للمتهمة، والفحص الطبي، عند الاقتضاء، لهؤلاء المتهمين، وحضور محامي المدعى عليه، خاصة أثناء جلسة الاستماع. بالإضافة إلى ذلك، يتم التحقيق في الشكاوى المتعلقة بالتعذيب أو سوء المعاملة من طرف القضاء.

كما تم تعزيز حقوق السجناء مع المشروع الجديد للقانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية. ويعزز مشروع القانون الجنائي اللجوء لأحكام بديلة ضد المعتقلين، مما يقلص من عددهم، وبالتالي تحسين وضعيتهم. وفي نفس السياق، تنظم مدونة المسطرة الجنائية زيارات المؤسسات السجنية من قبل السلطات القضائية المختصة، كما شرعت الحكومة في تعزيز المؤسسات السجنية بالأطر الطبية وشبه الطبية.

كذلك، فإن التدابير المخصصة لحماية القاصرين المخالفين للقانون قد أدرجت في مدونة المسطرة الجنائية، خاصة عن طريق تنظيم زيارات مراكز حماية الطفولة من قبل قاضي الأحداث.

وبالإضافة إلى ذلك، بُدلت مجهودات في مجال مكافحة الاتجار بالبشر. وبالفعل، فإن قانون مكافحة الاتجار بالبشر، المعتمد سنة 2016، يحفظ حقوق ضحايا هذا الاتجار، ويصنف أفعال الاتجار بالبشر كجرائم جنائية مع أقصى العقوبات إذا كانت الضحية قاصرا (أقل من 18 سنة) أو شخص في وضعية صعبة (شخص مسن، مريض، معاق وإمرأة حامل) أو إذا كان الفعل مرتكب من طرف زوج الضحية، أو ضد أحد أقاربه أو أصوله، أو ولي أمره، أو الشخص المسؤول عن حمايته. كما عملت وزارة العدل على إعداد المرسوم المحدث للجنة الوطنية لتتبع إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه والتي يشرف عليها السيد رئيس الحكومة. وتتكون هاته اللجنة من 14 قطاعا حكوميا و6 مؤسسات عمومية وجمعيتين للمجتمع المدني والتي ستعد خطة وطنية شاملة لمحاربة الاتجار بالبشر والوقاية منه والتكفل بضحاياها.

### 3.1. وضع وتنفيذ سياسات عمومية من أجل النهوض بحقوق الفئات

من أجل ضمان فعالية المساواة بين الجنسين والمناصفة، اعتمدت السلطات العمومية سنة 2013 خطة حكومية للمساواة والمناصفة (إكرام 1، 2012-2016 وإكرام 2، 2017-2021)، تهدف إلى إدماج حقوق النساء في مختلف السياسات العمومية، وأرفقتها بهيات للتتبع والتقييم (لجنة تقنية مشتركة بين الوزارات ونظام للمعلومات والتتبع).

وبالنسبة لحماية حقوق الطفل، اعتمدت سياسة عمومية مندمجة جديدة لحماية الطفولة (PPIPEM) سنة 2015، تهدف حماية الأطفال من جميع أشكال العنف والاستغلال.

أما فيما يتعلق بالأشخاص في وضعية إعاقة، فقد اعتمدت السلطات العمومية سنة 2015 سياسة عمومية مندمجة للنهوض بحقوق هذه الفئة من السكان، مرفقة بخطة عمل لتنفيذها وآلية مشتركة بين الإدارات لتتبع الإنجازات.

كما كانت حماية حقوق المغاربة المقيمين بالخارج محور اهتمامات الدولة. وفي هذا الصدد، وضعت الحكومة سياسة وطنية، تتكون من برامج متنوعة، اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وقانونية.

وتفيذاً للالتزامات الدولية بشأن حقوق الإنسان، أطلق المغرب سنة 2013، بناءً على تعليمات من جلالة الملك، سياسة جديدة للهجرة واللجوء (SNIA)، تهدف إلى النهوض بحقوق المهاجرين وطالبي اللجوء في المغرب، واندماجهم في المجتمع المغربي.

تعزيز حرية الرأي والتعبير هم الجوانب التشريعية والمؤسسية. وهكذا، فقد قدم قانون الصحافة والنشر، المعتمد سنة 2016، مجموعة من التدابير تسمح بالحفاظ على هذه الحريات والنهوض بها. كذلك، فإن قانون سنة 2016 الذي أنشأ بموجبه المجلس الوطني للصحافة أسس آلية لتنظيم والنهوض بالمهنة، وعزز قانون 2016 الخاص بوضعية الصحافة المهنية، حقوق وحرريات الصحفي في مجال الحماية القضائية، والولوج للمعلومة، وتعزيز استقلاليتها وحمايتها الاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك، يعمل المغرب من أجل التربية والتكوين المستمر على ثقافة حقوق الإنسان. وبالفعل، فقد أقدم سنة 2016، على مراجعة المقررات المدرسية لملاءمتها مع مبادئ حقوق الإنسان والمواطنة، خاصة، تلك المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز والتسامح. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت حقوق الإنسان، محاور دائمة في الدورات التكوينية التي يستفيد منها القضاة، ورجال الأمن المكلفين بتطبيق القوانين، وموظفي المؤسسات المعنية برعاية النساء والأطفال ضحايا العنف.

#### 4.1. الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

واصل المغرب انخراطه في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان من خلال مساهمته في مسار بلورة وإعداد مجموعة من الاتفاقيات والبروتوكولات والقرارات والإعلانات الدولية في مجال حقوق الإنسان ومن خلال الدور البارز الذي لعبه في إحداث مجلس حقوق الإنسان، ومساهمته المباشرة في إعداد وتفعيل العديد من المبادرات الدولية. كما استكمل المصادقة على الاتفاقيات الأساسية في مجال حقوق الإنسان وشرع في الانضمام لبروتوكولات أخرى أكثر أهمية وذات طابع إقليمي وهي كالاتي:

- اتفاقية حماية الأشخاص من الاختفاء القسري (2013)؛
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب (2014)؛
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات (2013)؛
- البروتوكول الاختياري الملحق بالمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (2015)؛
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (2015)؛
- اتفاقية مجلس أوروبا بشأن ممارسة حقوق الطفل (2014)؛
- اتفاقية مجلس أوروبا بشأن العلاقات الشخصية للطفل (2014)؛
- اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (2014).

وفي إطار التفاعل مع هيآت المعاهدات المكلفة بمراقبة تنفيذ مقتضيات اتفاقيات حقوق الإنسان، عملت المملكة المغربية على تدارك التأخر الحاصل في تقديم بعض التقارير الأولية والدورية في آجال استحقاقها، حيث قدمت خلال الثمان سنوات الأخيرة خمسة تقارير أولية ودورية وقامت بمناقشتها خلال الحوارات التفاعلية مع هيآت المعاهدات المعنية، همت مجملًا المجالات الآتية: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حقوق الطفل، حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، مناهضة التعذيب، والتمييز ضد المرأة.

## 2. الفقر وعدم المساواة

### 1.1.2. تشخيص الوضعية

على مدى السنوات الخمس عشرة الأخيرة، اندرج المغرب في مسلسل التنمية الاقتصادية، والإصلاحات المجتمعية والتوفيق بين إكراهات التحرر والانفتاح الاقتصادي من جهة، وضرورات التنمية البشرية، من جهة أخرى. اتخذ هذا الاختيار الاقتصادي والسياسي، لضمان تفاعل أفضل بين محددات خلق الثروة ومحددات التنمية البشرية، وتحسين التوزيع العادل لثمار النمو الاقتصادي، سواء على المستوى المجالي أو الاجتماعي.

في سياق هذه الدينامية، حقق المغرب تقدما كبيرا من حيث النمو الاقتصادي. وهكذا نما الناتج الداخلي الخام لكل فرد بنسبة 3.2% سنويا كمتوسط بين سنتي 2000 و2015. وقد اعتبرت هذه الفترة كأسرع فترة للنمو، والذي كان يصل في المتوسط إلى 2,5% من الثمانينات و1,6% خلال التسعينات.

كما تجدر الإشارة، حسب الحسابات الوطنية، إلى أن متوسط الدخل السنوي للفرد الواحد ارتفع بين سنتي 2001 و2014، من حوالي 11000 درهم إلى 19000 درهم، مسجلا معدل نمو بلغ 5% سنويا. ونظرا لضعف معدل التضخم، عرفت القدرة الشرائية متوسط نمو سنوي بلغ 3,4% خلال نفس الفترة. وبالرجوع إلى البحوث الوطنية حول استهلاك ونفقات الأسر، فإن مستوى المعيشة تضاعف تقريبا، إذ انتقل من حوالي 8300 درهم سنويا سنة 2001 إلى حوالي 15900 درهم سنة 2014. وهكذا، فقد ارتفعت القيمة الحقيقية، بمعدل سنوي متوسط وصل 3,5% خلال هذه الفترة، إذ انتقل من 3,3% بين 2001 و2007 إلى 3,6% بين سنتي 2007 و2014. ووصلت معدلات النمو على التوالي، 2,7% و3,5% بالوسط الحضري و4,7% و2,8% بالوسط القروي.

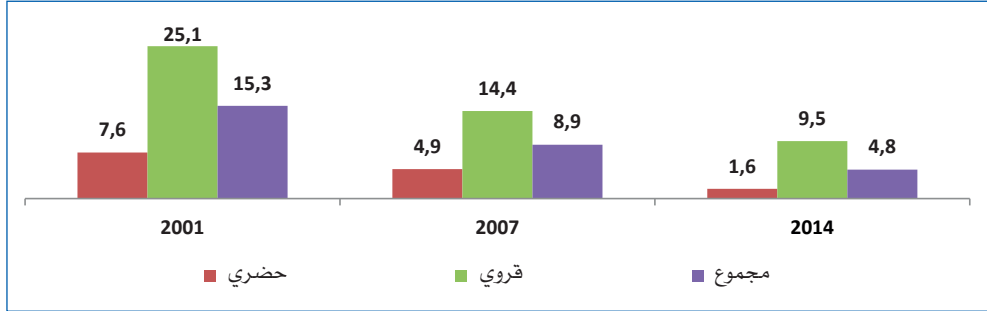
### 1.1.2. دينامية الفقر النقدي بين سنتي 2001 و2014: الآثار والانتشار والصعوبة

في ظل هذه الظروف، تميز تطور الفقر بمنحى عام نحو الانخفاض، لكنه ظل أكثر تركزا بالوسط القروي. على المستوى الوطني، انتقل معدل الفقر من 15,3% سنة 2001 إلى 8,9% سنة 2007 وإلى 4,8% سنة 2014. وحسب وسط الإقامة، انتقل على التوالي من 7,6% إلى 4,9% ثم إلى 1,6% بالوسط الحضري ومن 25,1% إلى 14,4% ثم إلى 9,5% بالوسط القروي.



بين سنتي 2001 و2014، انتقل عدد السكان الفقراء من 4.461 مليون نسمة سنة 2001 إلى 2.755 مليون سنة 2007 ثم 1.605 مليون سنة 2014، مسجلا بذلك متوسط انخفاض سنوي قدره 7,7% بين سنتي 2001 و2007 و7,8% بين سنتي 2007 و2014.

#### الشكل 4: تطور معدل الفقر (%) حسب وسط الإقامة بين سنتي 2001 و2014



المصدر: البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر لسنة 2014

على الرغم من أن الفقر انخفض بسرعة بوسطي الإقامة، لكن تجدر الإشارة إلى أن الانخفاض كان أكثر وضوحا بالوسط الحضري مقارنة مع الوسط القروي. فوتيرة الانخفاض السنوي المتوسط للفقر كانت أكثر سرعة بالمدن، إذ انتقلت من 7,1% بين 2001 و2007 إلى 15,4% بين سنتي 2007 و2014 مقابل انخفاض بالقرى مر على التوالي من 8,8% إلى 6,0%. هذا التباين في معدل انخفاض الفقر بين الوسطين تدعمه التغيرات الملحوظة في وتيرة نمو مستويات المعيشة حسب وسط الإقامة: ففي الوقت الذي تسارعت فيه بالوسط الحضري، حيث مرت من 2,7% بين سنتي 2001 و2007 إلى 3,5% بين سنتي 2007 و2014، فإنها تباطأت بالوسط القروي، حيث انتقلت على التوالي من 4,7% إلى 2,8%. بادئ ذي بدء، أصبح الفقر النقدي ظاهرة تتركز بشكل كبير بالوسط القروي: سنة 2014، كان يعيش ما يقارب 79,4% من السكان في وضعية فقر بالوسط القروي، مقابل 69,9% سنة 2007.

بالموازاة مع انخفاض الفقر، عرفت الهشاشة الاقتصادية<sup>24</sup> أيضا انخفاضا كبيرا بين سنتي 2007 و2014. وهكذا، انتقلت حصة الأشخاص الذين يعانون من الهشاشة الاقتصادية من 17,4% إلى 12,5% على المستوى الوطني، ومن 12,7% إلى 7,9% بالوسط الحضري ومن 23,6% إلى 19,4% بالوسط القروي.

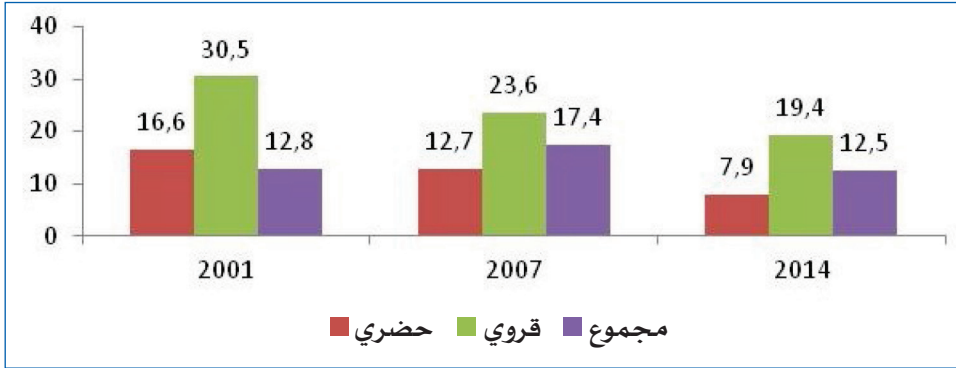
من حيث القيمة المطلقة، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من الهشاشة الاقتصادية من 5,4 مليون سنة 2007 إلى 4,2 مليون سنة 2014، مسجلا معدل انخفاض سنوي قدره 3,6%. وحسب وسط الإقامة، يبقى الانخفاض أكثر وضوحا بالمدن مما هو عليه بالقرى: انتقل

24- طريقة حساب الهشاشة يقتضي تقدير نسبة السكان الذين يتراوح مستوى استهلاكهم الفردي بين عتبة الفقر و1.5 هذه العتبة. فهو يسمح بمعرفة السكان الذين ليسوا فقراء ولكنهم يواجهون مخاطر كبيرة للوقوع في الفقر.

مجموع الأشخاص الذين يعانون من الهشاشة الاقتصادية من 2,2 مليون إلى 1,6 مليون بالوسط الحضري، أي بانخفاض سنوي بنسبة %4,6 وانتقل من 3,2 مليون إلى 2,6 مليون بالوسط القروي، أي بانخفاض قدره %2,8.

يلاحظ أن الهشاشة الاقتصادية أصبحت تدريجياً ظاهرة تتركز بالوسط القروي: ما يقارب الثلثين (%62,1) من الساكنة الهشة هم قرويون سنة 2014، مقابل %58,0 سنة 2007.

#### الشكل 5: تطور معدل الهشاشة % حسب وسط الإقامة بين سنتي 2001 و2014



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

#### 2.1.2. مستوى وتطور الفوارق في مستويات المعيشة

بين سنتي 2001 و2014 شمل ارتفاع مستوى المعيشة جميع الأسر، خاصة الفئات المتواضعة والمتوسطة. يبين تطور تركيز كتلة النفقات بين سنتي 2001 و2014 أن توزيع النفقات أصبح أقل تفاوتاً:

انتقلت فوارق الحصة في إجمالي النفقات بين %10 الأغنى و%10 الأفقر، من 12,2 مرة سنة 2001 إلى 12,7 مرة سنة 2007 ثم إلى 11,8 مرة سنة 2014. هذا الانخفاض كان أكثر أهمية بالوسط الحضري مقارنة بالوسط القروي: حيث انتقلت الحصة العشرية على التوالي من 11,2 مرة إلى 12,4 مرة ثم إلى 10,8 مرة بالمدن، ومن 7,5 مرة إلى 8,1 مرة ثم 7,4 مرة بالقرى.

وتسجل نفس الوضعية بين %5 الأفقر و%5 الأغنى، حيث مرت حصة مستوى معيشتهم من 19,3 مرة سنة 2001 لصالح الأكثر غنى، إلى 20,4 مرة سنة 2007 ثم إلى 19,2 مرة سنة 2014.

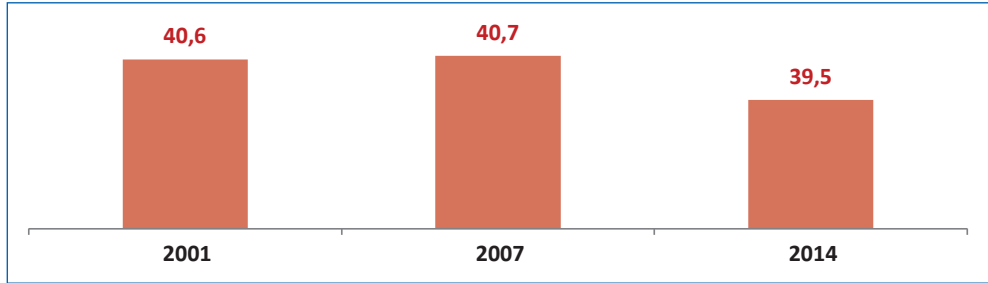
نصف السكان الأكثر ثراءً لديهم %75,8 من كتلة مستويات المعيشة، أي أكثر بقليل من ثلاثة أضعاف (3,1) مستوى معيشة الـ %50 الأقل ثراءً. بين سنتي 2001 و2014، لم تحسن الـ %50 من الأسر الأقل غنى إلا قليلاً من حصتها في مجموع النفقات، إذ انتقلت من %23,4 سنة 2001 إلى %24,2 سنة 2014.

حسب الفئة الاجتماعية، عرف مستوى المعيشة حسب الفرد، خلال الفترتين 2001-2007 و 2007-2014، تحسنا حسب القيم الحقيقية، وذلك على التوالي:

- 3,8% و 4,0% بالنسبة لـ 20% من الأسر الأكثر فقرا؛
- 3,6% و 3,9% للفئة الاجتماعية المتوسطة؛
- 3,3% و 3,3% لـ 20% من الأسر الأكثر غنى.

في ظل هذه الظروف، أظهر قياس الفوارق الاجتماعية، حسب مؤشر جيني، حدوث أول انعطاف في مقاومتها للانخفاض، حيث انتقلت من 40,6% سنة 2001 إلى 40,7% سنة 2007 ثم إلى 39,5% سنة 2014. هذا الاتجاه نحو الانخفاض يبدو أنه أكثر وضوحا حسب وسط الإقامة: انخفضت الفوارق حسب مؤشر جيني من 41,1% سنة 2007 إلى 38,8% سنة 2014 بالوسط الحضري، ومن 33,1% إلى 31,7% بالوسط القروي.

الشكل 6: تطور فوارق مستوى المعيشة حسب مؤشر جيني (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

### 3.1.2. النمو والفوارق والفقير

يرجع الانخفاض في الأشكال النقدية للفقير المطلق في المغرب، بين 2001 و 2007، أساساً إلى النمو الاقتصادي، بينما كان هذا الانخفاض بين سنتي 2007 و 2014، نتيجة للنمو الاقتصادي وللتراجع الملحوظ في الفوارق متجمعين.

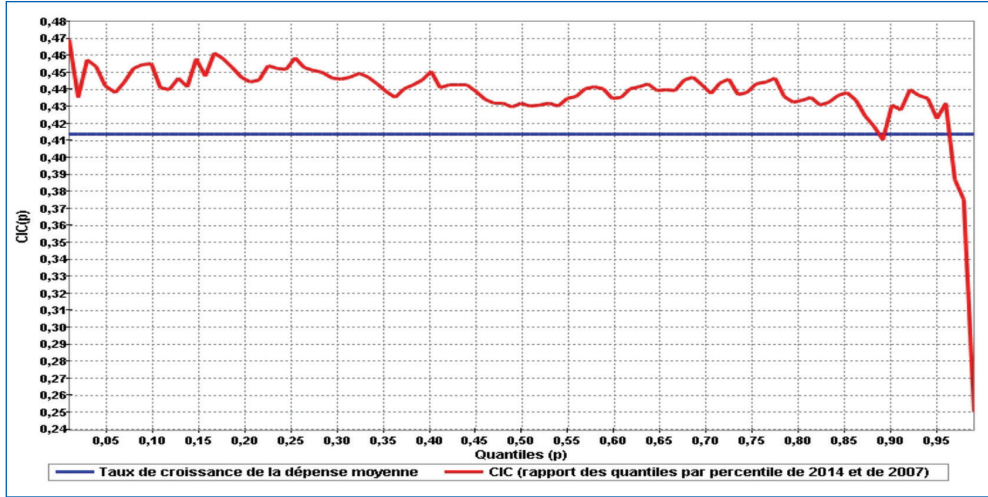
بين سنتي 2001 و 2007، كان الانخفاض في معدل الفقر النقدي راجع فقط لتحسن النمو، خاصة بسبب توقف الفوارق. وعلى العكس من ذلك، بين سنتي 2007 و 2014، ساهم انخفاض التفاوت الاقتصادي في الحد من الفقر المطلق بالنسبة لـ 18,0%. ويعزى ما تبقى من الانخفاض (82%) إلى تأثير نمو مستويات المعيشة. وقد تكررت نفس الوضعية بين سنتي 2001 و 2014، رغم أنه يبدو أن تأثير النمو (92%) يهيمن أكثر على تأثير انخفاض الفوارق (8%) في التقليل من انتشار الفقر.

تقدم المقاربة التراتبية، باستخدام منحنى تأثير النمو (CIC)، رسماً بيانياً لطبيعة الروابط بين النمو والفقير. وبالتالي، فإن منحنى تأثير النمو CIC بين سنتي 2007 و 2014 كله إيجابي، مما يدل على أن توزيع 2014 كان مصحوباً بتحسناً في مستوى المعيشة لجميع الفئات الاجتماعية، من الأكثر فقراً حتى الأكثر غنى.

يترجم هذا التحسن، في نفس الوقت، بالتقليص من الفقر النقدي بجميع أشكاله وبانخفاض الفوارق بشكل عام. حيث، تتناقص منحنيات معدل النمو بالوسطين الحضري والقروي، مما يعكس ربح ثمار نمو السكان الفقراء بشكل أكثر تناسبية من بقية السكان.

وبشكل عام، تقودنا هذه المؤشرات إلى اعتبار أن النمو كان بوضوح لصالح الفقراء خلال الفترة 2007-2014.

الشكل 7: منحنى تأثير النمو على المستوى الوطني



#### 4.1.2. الإزدهار المشترك

كان التقدم والازدهار المشترك المسجل لدى جميع الفئات مهما. وهكذا فقد نمت نفقات الـ 40% من السكان الأكثر فقرا بشكل سريع مقارنة مع الـ 60% الأكثر غنى. فبين سنتي 2001 و2007 و2007 و2014، ارتفعت نفقات الـ 40% الأكثر فقرا (مصنفة حسب إجمالي نفقات الفرد) بمعدل سنوي بلغ 3,6% و 3,8% على التوالي. وهي نسبة تفوق بقليل معدل النمو لدى الـ 60% الأكثر غنى (3,3% و 3,4%). ويبدو الفارق كبيرا خلال الفترة الثانية حيث كان النمو أكثر ارتفاعا. وتجلت ظاهرة ما يسمى بالازدهار المشترك في كل من الوسطين الحضري والقروي، باستثناء الوسط القروي خلال الفترة الأولى. بين سنتي 2001 و2007، ارتفعت النفقات بالوسط القروي بوتيرة أسرع من تلك الخاصة بالوسط الحضري. ومع ذلك، يبقى نمو نفقات الـ 40% الأكثر فقرا بالوسط القروي أقل بـ 0,6 نقطة مئوية من نمو الـ 60% الأكثر ثراءً.

وقد ساهم هذا التقدم والازدهار المشترك في تقليص الفرق في الاستهلاك بين الـ 60% الأكثر غنى والـ 40% الأكثر فقرا، لكن بشكل هامشي فقط. في حين أن الـ 60% الأكثر ثراءً ينفقون أكثر بـ 3,3 مرة أكثر من الـ 40% الأكثر فقرا سنة 2001، وقد انخفض هذا المعدل قليلاً إلى 3,2 مرات سنة 2014. وانخفض الفارق بالوسط الحضري أكثر منه بالوسط القروي.

## 5.1.2. الفقر المتعدد الأبعاد بين 2004 و2014

عرف الفقر متعدد الأبعاد، شأنه شأن الفقر النقدي، انخفاضاً كبيراً مع مرور السنين. فبين سنتي 2004 و2014، انخفض معدل الفقر متعدد الأبعاد بشكل كبير، وقد وصل هذا الانخفاض إلى 67,2% على الصعيد الوطني، إذ انخفض من 25,0% إلى 8,2%، (78% بالوسط الحضري) إذ انخفض من 9,1% إلى 2,0%، (60% بالوسط القروي) إذ انخفض من 44,6% إلى 17,7%. ويبلغ العدد الإجمالي للسكان الفقراء حسب المقاربة المتعددة الأبعاد، حوالي 2,8 مليون نسمة، 2,4 مليون منهم قرويون و400 ألف منهم حضريون.

تبين هذه الفوارق بين وسطي الإقامة أن الفقر متعدد الأبعاد، مثله مثل الفقر النقدي، لا يزال ظاهرة قروية بالأساس: إذ تقطن نسبة 85,4% من السكان الذين هم في وضعية فقر متعدد الأبعاد بالوسط القروي. إحصائياً، يكاد الفقر متعدد الأبعاد بالوسط الحضري أن يكون غير ذا أهمية. أما بالوسط القروي، وعلى الرغم من أنه لا يزال يؤثر على أقل من شخصين من كل 10 أشخاص، فإنه ينخفض بشكل كبير.

ويبين تحليل الفقر متعدد الأبعاد حسب بعد الرفاه، أن الاختلالات فيما يتعلق بتعليم الكبار وحدها تفسر 34% من الفقر على المستوى الوطني. ويساهم عدم تلمس الأطفال بنسبة 21,3% في الفقر متعدد الأبعاد. وعموماً، يفسر الخلل في مجال التعليم أكثر من نصف الفقر المتعدد الأبعاد (55,3%). أما بالنسبة للحرمان من ولوج إلى البنيات التحتية الاجتماعية الأساسية، فهو يفسر 19,7% من الفقر متعدد الأبعاد. ويساهم الحرمان من ظروف السكن بنسبة 14,1% ومن الصحة بنسبة 10,9%.

## 2.2. تحديات كبيرة لمكافحة الفقر والفوارق

من خلال المعطيات الكمية والكيفية المتوفرة خلال الفترة الممتدة بين 1990 و2014، تبين الاتجاهات الثقيلة للفقر بشكله النقدي والمتعدد الأبعاد، الجوع، وتوزيع مستويات المعيشة، ما يلي:

- تم القضاء على الفقر المدقع والجوع منذ بداية سنوات 2000؛
- تسير أشكال الفقر المطلق ومتعدد الأبعاد نحو الاندثار بالوسط الحضري، لكن، ورغم انخفاضها الكبير، ما زالت منتشرة بالوسط القروي؛
- للمرة الأولى منذ سنة 1990 بدأت الفوارق في مستوى المعيشة تتخفف، لكن هذا الانخفاض ليس له تأثير كبير على الفقر النسبي؛
- الارتقاء الاجتماعي على سلم الدخل، والذي يتسم بتكدس الذين خرجوا من الفقر من بين الفئات الهشة، بأسفل الفئة الوسطى من الدخل؛
- فقر ذاتي لفئات عريضة، يرتبط بانعدام الأمن الاجتماعي والمالي والإحساس بانعدام المساواة؛
- نمو اقتصادي لصالح فئات الدخل الميسورة والفقيرة، أكثر من الفئات المتوسطة.

في هذا الإطار، تمكن المغرب من تحقيق الغايات الأساسية للهدف الأول من أهداف الألفية للتنمية 2015 (المندوبية السامية للتخطيط 2016)، أي القضاء على الفقر المدقع والجوع إلى جانب انعطاف ارتفاع الفوارق في مستويات المعيشة. لكن أولئك الذين تمكنوا من الإفلات من الفقر المدقع خلال الفترة 2000-2014، معظمهم مهدد بالتكدس في قاعدة سلم الدخل، أي في مرحلة الهشاشة الاقتصادية. وهكذا فقد بلغ عدد الأشخاص الذين هم في وضعية هشّة سنة 2014 حوالي 4,2 مليون شخص، الشيء الذي يهدد الإنجازات في مجالات محاربة الفقر المطلق.

إن التحكم في الهشاشة الاقتصادية والفقر المتعلق بتوزيع مستوى المعيشة، ينبغي أن يركز من الآن فصاعداً على السياسات المتعلقة بالارتقاء الاجتماعي للذين تمكنوا من الخروج من الفقر، والحد من الفوارق وتوسيع الفئات المتوسطة.

يعتبر المستوى السائد للفوارق، سواء تعلق الأمر بالدخل، أو الاستهلاك، أو الفرص، أو النوع الاجتماعي، تحدياً آخر من شأنه أن يتحكم في التنمية البشرية في المغرب. وفي هذا الإطار، فإن العيش غير المتكافئ في نظام للتعليم والتكوين هو على رأس مصادر الفوارق: 31,3% من مجموع الفوارق ترجع إلى التباين في المستويات الدراسية لأرباب الأسر. وتكشف دراسة الحركية الاجتماعية عن الطابع البنيوي للفوارق: فمعدل الحركية الاجتماعية الصاعدة هو أكثر أهمية لدى الرجال (43,7%) مما هو عليه لدى النساء (17,9%) وكذا لدى السكان الحضريين (51,7%) مقارنة مع السكان القرويين (14,8%).

يبقى الفرق في مستويات التعليم والتكوين مصدراً لانعدام التكافؤ في الفرص. فالتقدم بسنة في عدد سنوات الدراسة، يحسن فرص الارتقاء الاجتماعي بنسبة 13,7% في المتوسط. وفي مجال التعليم، فإن أي تلميذ يستفيد من التعليم الأولي يزيد احتمال تجنبه للهدر المدرسي بست مرات عن التلميذ الذي حرم منه.

في المغرب، لا يزال مستوى الفرق في مستويات المعيشة، على الرغم من اتجاهه التنازلي مؤخراً، قريب من العتبة غير المحتملة اجتماعياً (جيني يساوي 0,42). فهو يهدد إنجازات المغرب في مجال مكافحة الفقر النقدي ويغذي، إلى جانب العوامل المذكورة أعلاه، الفقر الذاتي. تتزايد مرونة الفقر بالمقارنة مع الفوارق، من 4,1% سنة 2001 إلى 8,4% سنة 2014. وهكذا تبدو الفائدة من الحد من الفوارق بشكل ملموس، ليس فقط لدعم الحد من الفقر، ولكن أيضاً لتوسيع الفئات المتوسطة على المستوى الموضوعي والذاتي. وهذا هو السبب في أهمية تفعيل انخفاض الفوارق الاجتماعية لدعم، ليس فقط التقليل من الفقر والهشاشة، ولكن أيضاً توسيع ودعم الفئات المتوسطة. يتعلق الأمر ب:

- توطيد الانخفاض في الفوارق بالتحسين الملحوظ في نسبة المجموعات العشرية (أو الخمسية) من السكان في إجمالي الدخل؛
- ضمان انخفاض للفقر بنسبة أكبر من الارتفاع العام للدخل؛ والتقريب بين مستويات المعيشة (الدخل أو نفقات الاستهلاك) بمختلف الجهات، عن طريق الحد من الفوارق بين الجهات أو داخلها؛

- عكس مقاومة الانخفاض لمستويات المعيشة بين سكان الوسطين الحضري والقروي؛
- تقليص الفوارق الاجتماعية والترايبية في ما يتعلق برأس المال البشري، الذي يتم قياسه بمتوسط عدد سنوات الدراسة، حيث يعزى ما يقارب 30% من الفوارق في مستوى المعيشة إلى هذا النوع من الفوارق.

### 3.2. النواة الصلبة للسياسات الاجتماعية في محاربة الفقر والفوارق

تدرج السياسات الاجتماعية لمحاربة الفقر والفوارق ضمن إستراتيجية استهداف متزايد، وتهدف على الخصوص إلى سد العجز الاجتماعي، من خلال تعزيز الاستثمارات في التنمية الاجتماعية، وتعزيز الاندماج المهني للفئات الاجتماعية الهشة، من خلال سياسات فعالة للشغل. فسواء على المستوى الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو المستوى البيئي، فإن السياسات العمومية بالمغرب تركزت أكثر، منذ سنوات 2000، على الاستراتيجيات القطاعية، والمساهمة في تنفيذ عدد كبير من أهداف مكافحة الفقر والفوارق.

منذ سنة 2005، نتج الانخفاض في الفقر، النقدي ومتعدد الأبعاد، عن عملية استهداف جغرافي واجتماعي لبرامج الحماية الاجتماعية الموجهة لأفقر المناطق. وهكذا، تم تعزيز لائحة برامج مكافحة الفقر والفوارق لتلبية الاحتياجات المتزايدة من البنيات التحتية والخدمات الأساسية للسكان الفقراء. على المستوى الاجتماعي، تم تبني برامج كبرى، مثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي انطلقت سنة 2005، والتي اعتبرت كإحدى أفضل مبادرات في خدمة الصالح العام في العالم. في مجال الصحة، يهدف نظام المساعدة الطبية "راميد" (RAMED)، الذي تم تعميمه سنة 2013، إلى توسيع ولوج الساكنة الفقيرة والهشة للمستشفيات والمرافق الصحية العمومية. أما التعليم، فهو قطاع استفاد حديثاً من رؤية إستراتيجية (2015-2030)، وضعت من طرف المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وتطمح إلى إرساء مدرسة للإنصاف، والجودة والارتقاء. في إطار هذه الدينامية الاجتماعية، والتي تمثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية محوراً، فإن المغرب مستمر في تعزيز شبكات نظام الحماية الاجتماعية لصالح الفئات الهشة. وهكذا، التزمت الحكومة بتنفيذ البرامج التالية للحماية الاجتماعية:

- برنامج "تيسير" للتحويلات المالية المشروطة (برنامج لدعم التعليم)؛
- برنامج "دعم": الموجه مباشرة للنساء الأرامل اللواتي تعانين من الهشاشة؛
- برامج للأشخاص المعاقين؛
- دعم الطاقة والغذاء (صندوق المقاصة)؛
- التعويض عن فقدان الشغل، IPE (منذ يوليو 2013)؛
- توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل العمال الفلاحيين؛
- صندوق التكافل العائلي لفائدة النساء المطلقات.

### 3. المساواة بين الجنسين والإنصاف واستقلالية النساء

يقترح هذا الفصل عرض الوضعية الراهنة للمساواة بين الجنسين، والاستراتيجيات والتدابير المتخذة في هذا المجال، والعراقيل والتحديات التي يجب تجاوزها، وكذلك الآفاق لتعزيز المكتسبات وضمان المساواة بين الرجل والمرأة. يتعلق الأمر خاصة بالتبني الصريح لمبادئ المساواة والمناصفة، والتدابير المؤسساتية لمحاربة التمييز القائم على النوع الاجتماعي، في أحكام الدستور الجديد، وكذا الإصلاحات القانونية الأساسية، والاستراتيجيات الهادفة لتقليص الفوارق بين النساء والرجال في مجال الولوج والتمتع بمختلف الحقوق.

#### 1.3.1. الوضعية الحالية

##### 1.1.3. الاستمرار في الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية

قام المغرب، طبقاً للمعايير الدولية، وتماشياً مع التزاماته في مجال احترام حقوق الإنسان، بتسريع مسلسل ملائمة تشريعاته الوطنية مع التزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان. فبالإضافة إلى رفع التحفظات المضمنة في البندين 1 و 2 من الفقرة "ب" من وثائق الانضمام لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء (CEDAW) مع الإبقاء على البند 3 من الفقرة "ب" من وثائق المملكة المتعلقة بالمادة 29 الخاصة بالعرض على التحكيم لأي خلاف بشأن تأويل أو تطبيق الاتفاقية، اعتمدت العديد من مشاريع القوانين بهدف النهوض بالمساواة بين الجنسين واستقلالية النساء. يتعلق الأمر خاصة ب:

- القانون رقم 125-12 بشأن الموافقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء، الذي اعتمد في يوليوز 2015 والمنشور بالجريدة الرسمية في سبتمبر 2015. ويهدف هذا البروتوكول إلى السماح للجنة بتلقي بلاغات الأفراد الذين يدعون أنهم ضحايا انتهاكات الحقوق المنصوص عليها في هذا الميثاق؛
- القانون رقم 126-12 بالموافقة على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (PIRDPC)، الذي اعتمد في يوليوز 2015، والمنشور بالجريدة الرسمية في غشت 2015. ويهدف هذا البروتوكول إلى تمكين لجنة حقوق الإنسان بتلقي بلاغات الأفراد الذين يدعون أنهم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

على الصعيد التشريعي، تم إجراء العديد من الإصلاحات على الترسنة القانونية التي تسمح بالاعتراف وضمان تمتع النساء بحقوقهن الأساسية، وترجمتها إلى تدابير فعلية. ويتعلق الأمر، على وجه الخصوص، بإصدار أو مراجعة عدة قوانين: مدونة الأسرة، مدونة الجنسية، ومدونة المسطرة الجنائية، والقانون الجنائي، ومدونة الشغل، ومدونة التجارة، وقانون الالتزامات والعقود، وقانون الحالة المدنية. وفي هذا الصدد، تم اعتماد عدة قوانين. ويتعلق الأمر ب:

- القانون رقم 13-103 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، الذي اعتمد في فبراير 2018. يجزّم نص القانون بعض الأفعال التي تعتبر شكلاً من أشكال التحرش أو الاعتداء أو الاستغلال الجنسي أو سوء المعاملة، كما أنه يشدد العقوبات في حالة الوضعيات



الخطيرة، خاصة ضد النساء الحوامل، أو الزوجة، أو الطليقة؛

- قانون رقم 12-19 المتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل الخاصة بالعاملات والعمال المنزليين، الذي صادق عليه البرلمان في يوليو 2016 ودخل حيز التنفيذ في 10 غشت 2017. يندرج هذا القانون في إطار المادة 4 من مدونة الشغل التي تنص على إصدار قانون خاص يحدد شروط التشغيل وعمل خادمت البيوت؛
- تعديل القانون رقم 77-03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري لتضمينه مقتضيات ذات الصلة بالنوع الاجتماعي.

وعلى المستوى المؤسسي، وفي سياق ترسيخ مبادئ المساواة، وحماية النساء، ومحاربة التمييز، تم إرساء هيئات استشارية، لليقظة، والتتبع والتقييم. يتعلق الأمر هنا ب:

- صدور قانون رقم 14-79 الذي صادق عليه البرلمان في 8 غشت 2017، يتعلق بهيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز (APALD) الصادر الأمر بتنفيذه بالظهير الشريف المؤرخ في 21 شتنبر 2017. تهدف هذه الهيئة إلى توفير التوجيه، والتتبع والتقييم، وتنفيذ جميع التشريعات والسياسات العمومية، وإرساء ثقافة المساواة والمناصفة وعدم التمييز؛
- صدور القانون رقم 14-78، الذي اعتمد في يونيو 2016 ونشر في غشت من نفس السنة بالجريدة الرسمية رقم 6491 ويتعلق بإنشاء المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة. تتجلى مهمته في توجيه وتنوير السياسات العمومية في مجال الأسرة والطفل؛
- إنشاء المرصد الوطني لتحسين صورة النساء في وسائل الإعلام وذلك في 19 يونيو 2015، كهيئة مكلفة بالمساهمة في وضع دراسات وبحوث أصيلة لصورة النساء في وسائل الإعلام وإعداد قاعدة معطيات للصور النمطية المجمع من مختلف الإنتاج الإعلامي (الإذاعة، الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية والرقمية)؛
- إنشاء المرصد الوطني لمحاربة العنف ضد النساء في 19 يونيو 2015، مهمته الرئيسية هي ضمان اليقظة وملاحظة ظواهر العنف ضد النساء، وكذلك تتبع وتقييم السياسات العمومية في مجال محاربة العنف ضد النساء.

فيما يتعلق بالحكامة، هناك مبادرات للأخذ في الاعتبار المساواة بين الجنسين في مسلسل التخطيط على المستوى القطاعي والمشارك بين الوزارات. يتعلق الأمر هنا، بمسلسل التخطيط والميزانية القائمة على النتائج التي تأخذ في الاعتبار مقارنة النوع الاجتماعي. وقد تم تعزيزه مع بداية تطبيق القانون الجديد المنظم للمالية لسنة 2015 (المادة 39)، من خلال إرساء الأدوات والقواعد التي تشمل إعداد، وتنفيذ، وتتبع وتقييم الميزانيات العمومية، ومع الإدماج المنهج والأفقي لبعد النوع الاجتماعي في ممارسات البرمجة والتخطيط بالقطاعات الوزارية.

ومن بين الإجراءات والتدابير الرامية إلى مأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين ومحاربة التمييز في مجال الوظيفة العمومية وولوج سوق الشغل بادرت وزارة العدل خلال سنة 2018 بفتح المجال أمام المرأة للولوج إلى مزاولة خطة العدالة لأول مرة حيث بلغ عدد الناجحين 800 متباريا، منهم 299 من النساء بنسبة 37,38%.

### 2.1.3. التولوج العادل للحقوق الاجتماعية

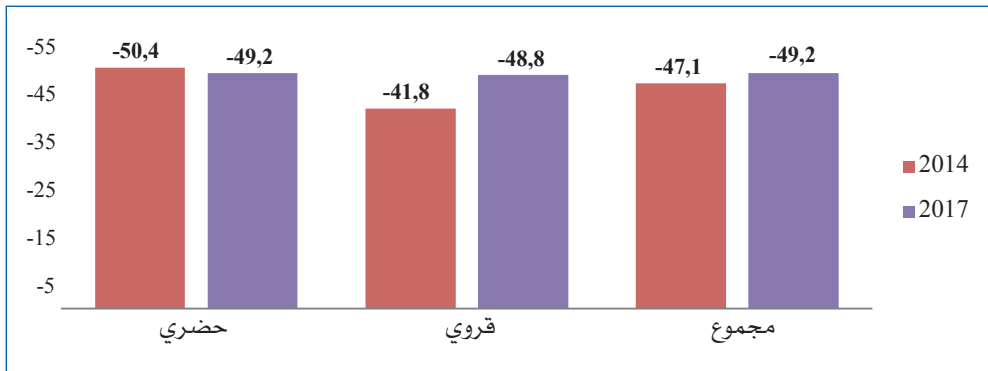
فيما يتعلق بتولوج التعليم، انخفض مؤشر المناصفة بشكل طفيف بالنسبة للتعليم الابتدائي بين موسمي 2013-2014 و 2016-2017، من 0,95 إلى 0,94. لكنه ارتفع بالنسبة للمستوى الإعدادي ب 0,4 نقطة، إذ مر من 0,84 إلى 0,88. أما بالنسبة للمستوى التأهيلي، فقد ارتفع هذا المؤشر من 0,93 إلى 1 خلال نفس الفترة، في حين أنه شهد شبه ركود بالنسبة للمستوى العالي (0,94). وبالإضافة إلى ذلك، تجاوز مؤشر المناصفة 1 خلال الموسم الدراسي 2016-2017 في بعض المجالات، حيث بلغ 1,07 في الشعب العلمية والتقنية و1,63 بالنسبة للطب.

من حيث التولوج للتمدرس، تحسن وضع النساء والفتيات المغربيات بشكل كبير خلال العقد الأخير. وبالفعل، ارتفع معدل التمدرس بين الشباب (15 إلى 24 سنة) من 69,9% إلى 85,9%، ما يعني ربحاً قدره 16 نقطة بالنسبة للنساء، مقابل 8,3 نقطة بالنسبة للرجال (من 85% إلى 94,1%). أما بالنسبة لتمدرس السكان الذين تبلغ أعمارهم 10 سنوات فأكثر، فقد كانت الزيادة أقل وضوحاً، فمعدل التمدرس ارتفع من 45,3% إلى 57,9% بالنسبة للنساء (12,6 نقطة) ومن 69,2% إلى 77,8% بالنسبة للرجال (8,6 نقطة).

### 3.1.3. التولوج العادل للفرص الاقتصادية

لا تزال مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي منخفضة، بمعدل نشاط لا يتجاوز 22,4% سنة 2017 مقابل 71,6% بالنسبة للرجال (أي بفارق 49 نقطة)<sup>25</sup>. بين سنتي 2014 و 2017، انتقل معدل نشاط النساء من 25,3% إلى 22,4%، أي بانخفاض قدره 1,3 نقطة مئوية. بالنسبة للرجال، تصل هذه المعدلات إلى 72,4% و 71,6% على التوالي. (الشكل 8).

الشكل 8: الفارق بين معدل نشاط النساء والرجال بين 2014 و 2017 حسب وسط الإقامة



المصدر: البحث الوطني حول التشغيل - المندوبية السامية للتخطيط

25- حسب معطيات البحث الوطني حول التشغيل.

من جهة أخرى، لا يمثل معدل تشغيل الإناث سوى حوالي ربع عدد الإناث اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 سنة فما فوق. وشأنه شأن معدل النشاط، فإنه لا يزال أقل بكثير من ذلك الخاص بالرجال (حوالي 46,2 نقطة كفارق). وهكذا، فخلال سنة 2017، استقر معدل تشغيل النساء في 19,2% مقارنة بـ 65,4% للرجال. سنة 2014، كان هذان المؤشران على التوالي 22,6% و 65,3%. تضاف إلى صعوبة اندماج النساء في سوق الشغل، هشاشة الأعمال التي تشغلها بعضهن، خاصة من حيث التأهيل، وبالوسط القروي على وجه الخصوص.

يتم قياس وزن الشباب غير المثمن والمؤهل لمناصب شغل، من خلال معدل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة الذين لا يشتغلون، وليسوا في المدرسة، ولا يتلقون أي تكوين (NEET). يصل هذا المعدل إلى 29,3% من مجموع الشباب على الصعيد الوطني، و 13% بين الرجال و 46% بين النساء، أي أنه 3,5 مرات أكثر أهمية لدى النساء مقارنة مع الرجال.

### 4.1.3. تعزيز مشاركة المرأة في اتخاذ القرار

بين سنتي 2011 و 2016، ارتفعت نسبة النساء في مجلس النواب من 16,7% إلى 20,5%، أي بزيادة قدرها 3,8 نقطة. بلغت نسبتهن في مجلس المستشارين 11,67% سنة 2015 مقابل 2,2% سابقاً.

على المستوى الجماعي، وبالإضافة إلى إنشاء لجنة استشارية تسمى "لجنة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع (الميثاق الجماعي، القانون رقم 17-08 في 2009) ومراعاة مقاربة النوع الاجتماعي أثناء وضع مخطط التنمية الجماعية (PCD)، حيث تم تخصيص حصة 12% للنساء في المجالس الجماعية. وهكذا، ارتفعت نسبة النساء المنتخبات في هذه المجالس من 12,38% سنة 2009 إلى 21,18% سنة 2015.

وبالفعل، شكلت الانتخابات الجماعية لسنة 2015 خطوة هامة حيث حصلت النساء على 6773 مقعد، أي ضعف عدد المقاعد في انتخابات 2009 (3408)، لكنها لا تزال أقل من الحد الأدنى لحصة الثلث التي حددتها الأمم المتحدة.

فيما يتعلق بمناصب الإدارة، تمثل النساء سنة 2015، حوالي 1% من رؤساء المجالس الإقليمية أو الجماعية، بينما تمثل النساء حوالي 16% من الوزراء سنة 2016 (3,2% سنة 2011). أما بالنسبة للنساء الموظفات، فإن معدل ولوجهن لمناصب المسؤولية يبلغ 19,1% سنة 2017، مع معدل تأنيث في الإدارة العمومية بنسبة 35%.

على الرغم من الجهود المبذولة لتشجيع المشاركة السياسية والعمومية (الحصص، المقاعد المحجوزة، إلخ)، فإن تمثيلية النساء في هيئات اتخاذ القرار، سواء على المستوى الوطني أو المحلي، لا تزال منخفضة.

ففيما يتعلق بولوج مناصب المسؤولية، لا تزال نسبة النساء منخفضة، حيث تمثل 19,1% فقط سنة 2017 مقابل 16% سنة 2012. وحسب نوع المنصب، تصل هذه النسبة إلى 10,7% بين الكتاب العاميين للوزارات، 9% بين المفتشين، 10,3% بين المديرين، 10,0% بين رؤساء الأقسام، و 23,2% بين رؤساء المصالح.

## 2.3. الاستراتيجيات والإجراءات

### 1.2.3. الخطة الحكومية للمساواة 2012-2016

تم وضع الخطة الحكومية للمساواة 2012-2016 من قبل وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية (MFSEDS) بالتشاور مع القطاعات الحكومية والمجتمع المدني. تتمحور حول المجالات الثمانية التالية:

- مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والبدء في تنفيذ قواعد المناصفة؛
- محاربة جميع أشكال التمييز ضد النساء؛
- إعادة تأهيل نظام التعليم والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة؛
- النهوض بالولوج العادل والمتساوي للخدمات الصحية؛
- تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين الظروف المعيشية للنساء والفتيات؛
- الاستقلالية الاجتماعية والاقتصادية للنساء؛
- ضمان ولوج متساوي وعادل لمناصب المسؤولية على المستويين الإداري والسياسي؛
- تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل.

### 2.2.3. إستراتيجية مأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، 2016-2020

اعتمدت الوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، بالتشاور مع 18 قطاعا وزاريا، إستراتيجية لمأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، تستند على الإدماج الأفقي لمبدأ العدل والمساواة بين الجنسين في إصلاحات الوظيفة العمومية. تتمحور هذه الإستراتيجية حول ثلاثة محاور رئيسية:

- وضع وتعزيز بنيات مكلفة بالمساواة بين الجنسين وكذا إدماج هذا المبدأ في بنيات الوظيفة العمومية؛
- إدراج مبدأ المساواة في النظام القانوني، خاصة في إدارة الموارد البشرية والكفاءات؛
- توطيد المساواة بين الجنسين في الممارسات، والسلوكيات والثقافة التنظيمية للإدارة العمومية.

### 3.2.3. البرنامج المندمج للتحسيس لمناهضة العنف والتمييز ضد النساء، 2013-2016

يعتبر هذا البرنامج ثمرة التنسيق الحكومي المتواصل بهدف تعزيز التحسيس والتوعية بمخاطر العنف والتمييز ضد النساء، وتطوير الإلتقائية بين-قطاعية في التعبئة الاجتماعية الشاملة وفق نهج مشترك، إضافة إلى مأسسة الشراكة بين-قطاعية في مجال التحسيس والتوعية. وقد توج هذا البرنامج بتوقيع اتفاقيتين مع وزارتي الثقافة والاتصال. يهدف هذا

البرنامج المدعوم من وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية (MFSEDS)، إلى إرساء مبادئ المناصفة والمساواة بين الرجال والنساء.

وقد تم اتخاذ تدابير أخرى لتحقيق المساواة بين الجنسين واستقلالية النساء، مثل إنشاء صندوق دعم للنهوض بمشاركة النساء في التدبير المحلي، تعميم وتعزيز خدمات وحدات الرعاية للنساء والأطفال ضحايا العنف، ووضع نظام معلوماتي مندمج حول العنف ضد النساء، وإطلاق الحملة الوطنية الخامسة عشرة لمحاربة العنف ضد النساء، وإنشاء مركز التميز لميزانية حساسية النوع BSG، وإنشاء مرصد النوع الاجتماعي للوظيفة العمومية الخ.

### 3.3. الإكراهات

على الرغم من هذا التقدم، لا تزال هناك بعض العراقيل، خاصة ما يتعلق بالهدر المدرسي، والذي يمس بشكل خاص الفتيات بالوسط القروي. ففي الوقت الذي انخفض فيه معدل الهدر بشكل كبير بالمستوى الابتدائي ليصل إلى 1,7% خلال الموسم الدراسي 2016-2017، فإنه لا يزال مرتفعاً بالمستوى الثانوي الإعدادي ب 8% خلال نفس السنة الدراسية.

فيما يتعلق بالولوج العادل للتمدرس، تم تسجيل انخفاض تدريجي في معدل الأمية. وبالفعل، فإن معدل الأمية استقر في 32,2%، مع انخفاض قدره 10,8 نقط على مدى 10 سنوات. وتبقى الساكنة النسوية أكثر تضرراً من الأمية (41,9% مقابل 22,1% للرجال). ويبقى الفارق أكثر وضوحاً بالوسط القروي، حيث أن 60,1% من النساء أميات مقابل 34,9% من الرجال.

وهكذا، لا تزال هناك فوارق كبيرة بين الجنسين يتعين تداركها وتحديات يجب رفعها. ونسجل على وجه الخصوص، تأخرًا في تنفيذ أحكام الدستور الجديد، والحاجة الماسة لبذل جهود كبيرة لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والحكامة الجيدة، وبذل الجهد في مجال التواصل والتحسيس.

ساعد الوعي بأفقية قضية المرأة في تسليط الضوء على الفوارق بين الجنسين في جميع المجالات. من جانبه، نص الدستور الجديد على جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية، تسمو على التشريعات الوطنية، والعمل على ملائمة هذه التشريعات مع ما تتطلبه تلك المصادقة. لكن فيما يتعلق بالوضعية القانونية للنساء، وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه، ما زال يتعين بذل الجهد لجعلها تتلاءم بالكامل مع المعايير الدولية.

لكن، ورغم المكتسبات السياسية والقانونية، فإن التصورات الاجتماعية السائدة والمشاركة بين النساء والرجال، لا تدمج كلياً مبدأ المساواة في سلوكياتهم. فالأدوار الاجتماعية، والقيم التقليدية لا تزال تشكل عقبات أمام المساواة الفعلية بين الجنسين. وتلعب المدرسة ووسائل الإعلام دوراً هاماً في هذا المجال حيث يساعدان في صقل التصورات والتأثير على المواقف والسلوكيات.

وهكذا، لا يزال دور وسائل الإعلام في تعزيز قيم المساواة ضعيفاً أو غير مرئي. فهناك حاجة ملحة لتحسيس أمثّل للفاعلين في هذا المجال بإشكالية المساواة. من المهم أيضاً تعزيز تعلم ثقافة المساواة في المدرسة. فداخل سياق لا يزال فيه السكان المغاربة منقسمين بين الأصالة والمعاصرة، فإنه يجب تعزيز المكتسبات المهيكلة لفائدة النساء بتدابير تهدف إلى تغيير أوسع للعقليات.

على الرغم من التدابير العديدة التي اتخذتها الحكومة للنهوض بالمساواة بين الجنسين واستقلالية النساء، لا تزال هناك العديد من المعوقات:

- التأخير في تنفيذ أحكام الدستور الجديد المتعلقة بتقليص الفوارق بين الجنسين؛
- التأخير في مطابقة الوضعية القانونية للمرأة المغربية مع المعايير الدولية؛
- ضعف الحكامة في سياسات وبرامج التنمية؛
- بطء إدماج المساواة في سياسات وبرامج التنمية؛
- التصورات الاجتماعية والقيم التقليدية التي تعيق الارتقاء بالمساواة بين الجنسين؛
- دور وسائل الإعلام في النهوض بقيم المساواة التي تظل ضعيفة أو غير مرئية؛
- هيمنة العمل غير المدفوع الأجر، ما دام أكثر من نصف النساء النشيطات المشتغلات هن في وضعية مساعدات عائليات، مما يزيد من هشاشتهن الاقتصادية.

#### 4.3. الأفاق: خطة حكومية للمساواة – إكرام 2: 2017-2021

تعتبر النسخة الثانية من الخطة الحكومية للمساواة (إكرام 2، 2017-2021) استمرارية للخطة الحكومية الأولى للمساواة (إكرام 1) وتعتمد على الإنجازات من حيث المكتسبات والقدرات التي تم تطويرها سواء على المستوى المؤسسي، أو التنظيمي أو التقني. وتهدف هذه الخطة إلى تحقيق المساواة بين النساء والرجال والقضاء تدريجياً على المساس بحقوق النساء والفتيات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وضع الميزانية القائم على النتائج، والذي يأخذ بعين الاعتبار جانب النوع الاجتماعي، يعتبر خطوة جديدة في مجال تنفيذ أحكام القانون التنظيمي رقم 103.13 لقانون المالية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.62 الصادر في 14 شعبان 1436 هـ الموافق ل 2 يونيو 2015 م (LOLF)، حيث المادة 39 منه تضع الأدوات والقواعد المرتبطة به، والتي تشمل وضع، وتنفيذ، وتتبع وتقييم الميزانيات العمومية للاستجابة للاحتياجات المختلفة للسكان المستهدفين.

#### 1.4.3. رؤية سنة 30

وتستند الخطة الحكومية للمساواة (إكرام 2) على مقارنة تركز على حقوق الإنسان، وفقاً للهدف رقم 5 من أهداف التنمية المستدامة: "تحقيق المساواة بين الجنسين واستقلالية جميع النساء والفتيات. وتهدف إلى فهم محددات وأسباب التمييز وانتهاكات حقوق النساء من أجل اتخاذ التدابير اللازمة من خلال مبادرات أفقية وخاصة من قبل جميع الجهات المعنية وفي علاقة مع الأهداف الأخرى من أهداف التنمية المستدامة ODD ذات الصلة مع قضية المساواة بين الجنسين ومحاوّر إعلان القاهرة.

### 2.4.3. المحاور الإستراتيجية

تم تقسيم الخطة الحكومية للمساواة (إكرام 2) إلى 7 محاور، 3 منها موضوعاتية، و4 عرضانية، يدعمها نظام للحكامة، و23 هدفاً و83 إجراءً. المحاور الإستراتيجية لهذه الخطة هي:

- تقوية فرص عمل النساء وتمكينهن اقتصادياً؛
- حقوق النساء، بعلاقتها بالأسرة؛
- مشاركة النساء في اتخاذ القرار؛
- حماية النساء وتعزيز حقوقهن؛
- نشر مبادئ المساواة ومحاربة التمييز والصور النمطية المبنية على النوع الاجتماعي؛
- إدماج النوع الاجتماعي في جميع السياسات والبرامج الحكومية؛
- التنزيل الترابي لأهداف الخطة الحكومية للمساواة.

### 3.4.3. عملية الإعداد

يتعلق الأمر بخمس مقاربات أساسية ومندمجة:

- المقاربة المبنية على حقوق الإنسان؛
- المقاربة المبنية على النوع الاجتماعي؛
- المقاربة الترابية والإدماج العرضاني؛
- التدبير المبني على النتائج؛
- الديمقراطية التشاركية.

وتجدر الإشارة إلى أن تحديد الأفق الزمني للخطة الحكومية للمساواة (إكرام 2)، من منتصف سنة 2017 حتى نهاية سنة 2021، لا يسمح بتأمين مساواة كاملة بين النساء والرجال. وتتضمن بعض طموحات المساواة بين الجنسين تدخلات قانونية، ومؤسسية، وسيسيو-ثقافية، واقتصادية، وغيرها. ولا يمكن تحقيقها في أقل من 10 أو 15 أو 20 سنة.

ومع ذلك، يجب أن تتضافر العديد من شروط النجاح لكي تشعر النساء والفتيات بتحسين جوهرية؛ كما يجب استثمار العديد من التوافقات والالتقائية لتحقيق تحسن ملموس ودائم حتى تتمكن من التمتع الكامل والفعلي بحقوقهن.

ولتحقيق هذه الغاية، تتضمن خطة إكرام 2 جميع الأطراف المعنية، العمومية والمؤسسات الأخرى تحت الوصاية، ليس فقط القطاعات الوزارية، ولكن أيضاً المؤسسات العمومية (EEP)، وكذلك الجماعات الترابية (الجهات/الأقاليم والعمالات/الجماعات). بالإضافة إلى ذلك، فإن تحقيق المساواة بين النساء والرجال يعني أيضاً القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والجامعات، إلخ.

## 4. التكوين وتعزيز القدرات

تم إنشاء اللجنة الخاصة للتربية والتكوين (COSEF) سنة 1999، مهمتها إعداد مشروع لإصلاح المدرسة المغربية. أسفر عمل هذه اللجنة عن اعتماد الميثاق الوطني للتربية والتكوين للفترة 2000-2010.

أظهر تقييم منتصف المدة لهذا الميثاق، الذي تم إعداده سنة 2007، أنه على الرغم من التقدم الحاصل في العديد من المجالات، فإن حصيلة الإنجازات تظل متذبذبة. وهكذا، أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الخريفية لسنة 2007، تعليماته السامية لتفعيل المجلس الأعلى للتعليم، الذي يمثل مصدرا دائما ومستقلا لتتبع وتقييم السياسات العمومية في مجال التربية، ولوضع خطة إستراتيجية للفترة 2009-2012، كخارطة طريق لتسريع تنفيذ الميثاق للسنوات المتبقية، مع أخذ توجيهات هذا الميثاق كإطار مرجعي.

المجلس الأعلى للتربية، والذي أصبح يسمى المجلس الأعلى للتربية، والتكوين والبحث العلمي (CSEFRS)، وبعد إجراء تقييم شامل للميثاق، وضع إستراتيجية جديدة للفترة 2015-2030 بعنوان "الرؤية الإستراتيجية 2030"، التي تستند خطوطها الرئيسية على ثلاثة مبادئ أساسية: مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص، ومدرسة الجودة للجميع ومدرسة الارتقاء الفردي والمجتمعي.

### 1.1.4. الوضعية الحالية

#### 1.1.4.1. التعليم العام

##### 1.1.4.1.1. التعليم الأولي

إن الآثار الإيجابية للتعليم الأولي معروفة حيث أثبت قدرته على تحسين كفاءة النظام التربوي والمساهمة في الحد من الهدر المدرسي.

يفتح التعليم الأولي أساسا في وجه الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و 5 سنوات. ويتميز بتعايش بين تعليم أولي حديث، يقدمه القطاع الخاص، تحت أشكال مختلفة من الاستقبال، تتراوح بين حجرة مهيكلة ومؤسسة تعليمية، وتعليم أولي تقليدي (مسيد أو كتاب) يتركز بشكل خاص بالوسط القروي وتعليم أولي عمومي بالمدارس الابتدائية العمومية منذ سنة 2006.

خلال الموسم الدراسي 2016-2017، استقبل التعليم الأولي التقليدي 63,4% من الأطفال. ويهيمن سواء بالوسط الحضري (58,2%) أو بالوسط القروي (74,5%). في حين أن التعليم الأولي الحديث يستحوذ على 24,8%، ويستوعب التعليم الأولي العمومي 11,8% من الأطفال.

عرفت أعداد تلاميذ التعليم الأولي ارتفاعا بين موسمي 2011-2012 و 2016-2017، حيث انتقلت من 682.701 طفل (منهم 290.284 فتاة، أي 42,52%) إلى 726.917 (منهم 321.430 فتاة، أي 44,22%) وهذا يعني نمو سنوي متوسط قدره 1,55% (2,33% بالنسبة للفتيات).



فيما يتعلق بالوسط القروي، ارتفع عدد أطفال التعليم الأولي من 207.732 (30,4% من المجموع) إلى 225.983 (31,09% من المجموع) خلال نفس الفترة. أما حصة الفتيات فلا تزال منخفضة، حيث ارتفعت من 30,23% إلى 35,50%. ويبدو أن المناطق القروية هي الأقل استفادة، خاصة بالنسبة للفتيات.

ارتفع عدد المدرسين من 37.621 خلال موسم 2011-2012 إلى 40.555 خلال 2016-2017، أي أن معدل التأطير التربوي انتقل من 18,1 إلى 17,9 تلميذا لكل مدرس.

كما ارتفع المعدل الصافي للتعليم الأولي، والذي يمثل نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4-5 سنوات المسجلين بالتعليم الأولي وحده، من 53,7% (46,9% بالنسبة للإناث) خلال 2011-2012، إلى 49,5% (45% بالنسبة للفتيات) خلال 2016-2017 على المستوى الوطني. بالوسط القروي، انتقل هذا المعدل من 34,8% (21,9% بالنسبة للإناث) إلى 35,7% (26,4% بالنسبة للإناث) خلال نفس الفترة.

وللنهوض بهذا النوع من التعليم تم عقد اتفاقيات شراكة بين المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي ووزارة الداخلية من أجل إحداث 10000 قسم وتأهيل 5000 قسم للتعليم الأولي خلال الفترة 2019-2023.

#### 2.1.1.4. التعليم الابتدائي

بين موسمي 2011-2012 و2016-2017، مر العدد الإجمالي للتلاميذ المتدرسين بالتعليم الابتدائي العمومي والخاص على التوالي من 4.016.934 (منهم 1.910.711 فتاة، أي 47,57%) إلى 4.210.676 (منهم 1.999.537 فتاة، أي 47,49%). ويقدر معدل النمو السنوي المتوسط خلال هذه الفترة ب 0,95%. بالوسط القروي، وخلال نفس الفترة، ارتفع عدد التلاميذ من 1.921.353 (منهم 903056 فتاة، أي 47,01%) إلى 1.947.477 (منهم 917.598 فتاة، أي 47,12%). وهو ما يعادل نسبة نمو سنوي متوسط قدرها 27,47% (32,62% بالنسبة للفتيات)، في حين مرت نسبة الوسط القروي من المجموع من 54,88% إلى 55,50%.

انتقل عدد التلاميذ المتدرسين بالتعليم الابتدائي الخاص من 516.179 (منهم 244.567 فتاة، أي 47,38%) إلى 701.684 تلميذاً (منهم 33.322 فتاة أي 47,57%) بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 6,34%. وهكذا انتقلت حصة التعليم الابتدائي الخاص من المجموع من 12,85% إلى 16,66%.

انتقل المعدل الصافي للتدرس بالتعليم الابتدائي العمومي والخاص من 97,5% (96,7% بالنسبة للفتيات) خلال الموسم 2011-2012 إلى 98,7% (98,2% بالنسبة للفتيات) خلال موسم 2016-2017. بالوسط القروي، ارتفع هذا المعدل من 96,3% (95,7% بالنسبة للفتيات) إلى 100,9% (100,1% بالنسبة للفتيات).

في حين، بقي مؤشر المناصفة مستقراً (0,94). وزاد معدل الإنهاء من 85,7% إلى 92,3% وارتفع عدد التلاميذ بالنسبة لكل مدرس من 27,3 إلى 31 خلال نفس الفترات (2011-2012 و2016-2017).

#### 3.1.1.4. التعليم الثانوي الإعدادي

انتقل مجموع تلاميذ المتدربين بالتعليم الثانوي الإعدادي العمومي من 1.381.107 (منهم 602.704 فتاة، أي 43,64%) إلى 1.524.521 (منهم 693.833 فتاة، أي 45,51%) بين موسمي 2011-2012 و 2016-2017، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 2,01% (2,87% بالنسبة للفتيات). بالوسط القروي، خلال نفس الفترة، انتقل عدد التلاميذ من 386.316 (منهم 139110 فتاة، أي 36,01%) إلى 525.274 (منهم 216.563 فتاة، أي 41,23%). وهو ما يمثل معدل نمو سنوي متوسط قدره 6,36% (9,28% بالنسبة للفتيات)، في حين انتقلت النسبة المئوية للوسط القروي من المجموع من 27,97% إلى 34,46%.

انتقل عدد التلاميذ المتدربين بالتعليم الثانوي الإعدادي الخاص من 107.552 (منهم 51.185 فتاة، أي 47,59%) إلى 156.603 تلميذ (منهم 75.445 فتاة، أي 48,18%) بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 7,81% بين موسمي 2011-2012 و 2016-2017. انتقلت حصة القطاع الخاص بالنسبة لهذا المستوى من التعليم من 7,2% إلى 9,3%.

انتقل المعدل الصافي للمتدرب بالتعليم الثانوي الإعدادي، العمومي والخاص، من 54,5% (53,5% بالنسبة للفتيات) خلال موسم 2011-2012 إلى 58,1% (59,9% بالنسبة للفتيات) خلال موسم 2016-2017. بالوسط القروي، مر هذا المعدل من 27,7% (23,8% بالنسبة للفتيات) إلى 36,8% (36,1% بالنسبة للفتيات) خلال نفس الفترة.

انتقل مؤشر المناصفة من 0,81 (0,59 بالوسط القروي) إلى 0,88 (0,74 بالوسط القروي)، ومر عدد التلاميذ بالنسبة لكل مدرس من 24,3 (24,6 بالوسط القروي) إلى 29,9 (29,7 بالوسط القروي)، بينما مر معدل إنهاء الابتدائي والإعدادي من المجموع من 65,0% إلى 63,6% خلال نفس الفترة.

#### 4.1.1.4. التعليم الثانوي التأهيلي

انتقل عدد التلاميذ المتدربين بالتعليم الثانوي التأهيلي العمومي من 879.269 (منهم 424.220 فتاة، أي 48,25%) إلى 919.472 (منهم 455.434 فتاة، أي 49,53%) بين موسمي 2011-2012 و 2016-2017، بمعدل نمو سنوي بلغ 0,92% (1,45% بالنسبة للفتيات). وكانت الزيادة مهمة أكثر بالوسط القروي حيث انتقل العدد الإجمالي من 104.564 (منهم 40.898 فتاة، أي 39,11%) إلى 157.180 (منهم 69.574 فتاة، أي 44,26%). وهو ما يمثل معدل نمو سنوي متوسط قدره 8,51% (11,22% بالنسبة للفتيات) خلال نفس الفترة، بينما ارتفعت نسبة الوسط القروي من المجموع من 11,89% إلى 17,09%.

ارتفع عدد التلاميذ المتدربين بالتعليم الثانوي التأهيلي الخاص من 81.234 (منهم 35.815 فتاة، أي 44,09%) إلى 92.375 (منهم 43.853 فتاة، أي 47,47%) بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 2,65% بين موسمي 2011-2012 و 2016-2017. كما ارتفعت حصة القطاع الخاص بالنسبة لهذا المستوى من التعليم من 8,46% إلى 9,13%.

انتقل المعدل الصافي للمتمدرسين بالتعليم الثانوي التأهيلي، العمومي والخاص، من 29,7% (31,8% بالنسبة للفتيات) خلال موسم 2011-2012 إلى 33,0% (37,1% بالنسبة للفتيات) خلال موسم 2016-2017. أما بالوسط القروي، فقد مر هذا المعدل من 6,3% (6,0% بالنسبة للفتيات) إلى 10,4% (11,4% بالنسبة للفتيات) خلال نفس الفترة. وانتقل مؤشر المناصفة من 0,95 (0,70 بالوسط القروي) إلى 1,00 (0,83 بالوسط القروي). أما عدد التلاميذ بالنسبة لكل مدرس، فقد انتقل من 19,6 (15,3 بالنسبة للوسط القروي) إلى 18,7 (15,4 بالنسبة للوسط القروي) بينما ارتفع معدل إنهاء التعليم الابتدائي، والإعدادي، والتأهيلي من 34,7% (39,5% بالنسبة للفتيات) إلى 33,0% (46,0% بالنسبة للفتيات) خلال نفس الفترة.

#### 5.1.1.4. التعليم العالي

عرفت نسبة التمدريس بالتعليم العالي بالنسبة للفئة العمرية 18-22 سنة، تطورا ملحوظا حيث انتقلت من 20,6% سنة 2011-2012 إلى 35,4% برسم السنة الجامعية 2017-2018، أي بزيادة خمسة عشر نقطة تقريبا.

وقد انتقل عدد الطلبة المستجدين بالتعليم العالي بمكوناته الثلاث (التعليم العالي الجامعي، وتكوين الأطر، والتعليم العالي الخاص) من 175688 طالبا سنة 2011-2012 إلى 233112 طالبا سنة 2017-2018، أي بزيادة سنوية متوسطة تصل إلى 4,8%.

كما انتقل العدد الإجمالي لطلبة التعليم العالي لنفس المكونات من 507132 طالبا سنة 2011-2012 إلى 891238 طالبا سنة 2017-2018. أما فيما يتعلق بعدد الإناث منهم فقد ارتفع بمعدل نمو سنوي متوسط يناهز 10% خلال نفس الفترة، حيث انتقل من 240869 إلى 434971 طالبة. ويعتبر قطاع التعليم العالي الجامعي المستقطب الرئيسي لطلبة التعليم العالي بنسبة 92%، حيث بلغ عدد الطلبة 820430 طالبا سنة 2017-2018، في حين وصل عدد الطلبة بالتعليم العالي الخاص إلى 45174 طالبا، و25634 طالبا بالنسبة لتكوين الأطر، أي بنسبتي 5% و3% على التوالي من التعليم العالي بالمغرب.

وبالنسبة للخريجين، فقد انتقل عددهم من 72553 خريجا سنة 2012، إلى 121466 خريجا سنة 2017، أي بنسبة زيادة سنوية متوسطة تصل إلى 10,86% ويتوزع خريجو 2017 كالتالي : 85% بالنسبة للتعليم العالي الجامعي العمومي و7% بالنسبة لتكوين الأطر و8% بالنسبة للتعليم العالي الخاص.

ووصل عدد الأساتذة المداومين سنة 2017-2018 إلى 19677 أستاذة وأستاذ، 71% منهم في التعليم الجامعي العمومي في حين تمثل نسبة الأساتذة بتكوين الأطر 15% وبالتعليم العالي الخاص 14%. أما بخصوص الإداريين، فقد بلغ عددهم 13649 إداريا وتقنيا خلال نفس السنة، 65% منهم بالتعليم الجامعي العمومي و17% بالتكوين الأطر و18% بالتعليم العالي الخاص.

## 2.1.4. التكوين المهني

وفيما يتعلق بالتكوين المهني على المستوى الوطني فقد عرف عدد المتدربين ارتفاعا كما ونوعا، حيث ارتفع عدد المتدربين بالتكوين الأساسي المتوج بدبلوم بالقطاعين العمومي والخاص من 327749 متدرب ومتدربة سنة 2011/2012 إلى 433007 برسم سنة 2017/2018 أي بنسبة 32%.

كما عرفت نسب تطور عدد المتدربين ارتفاعا ملحوظا بين موسمي 2011/2012 و 2017/2018 حيث بلغت 74% بالنسبة لمستوى التقني المتخصص، 8% لمستوى التقني، 32% لمستوى التأهيل، 22% لمستوى التخصص، و6% لمستوى شهادة التكوين بالتدرج المهني.

## 2.4. الإختلالات

عموما، لا يزال تدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و5 سنوات يمثل إشكالية. فرغم الجهود المبذولة خلال العقد الأخير، لا يتلقى عدد كبير من الأطفال أي تعليم أولي، معظمهم يتواجد بالوسط القروي، وخاصة الفتيات. لهذه الغاية، يبدو أن إجراءات تطوير التعليم الأولي ترتبط ارتباطا وثيقا بالجهود المبذولة لتوسيعه بالوسط القروي، وخاصة بين الفتيات. فعرض التعليم الأولي، الذي يحتكره تقريبا القطاع الخاص، يبقى محدودا وبجودة غير متساوية. فالتعليم الأولي لا يمكن تعميمه دون تضافر جهود جميع الفاعلين (وزارات، جماعات محلية، منظمات غير حكومية) حول توافق يسمح بتصوير برنامج مندمج لتطوير هذا النوع من التعليم.

هناك خلل آخر يكمن في ضعف كفاءة النظام التعليمي، ويرجع لأسباب تتعلق بالحكامة. فالإختلالات المشار إليها أعلاه، لا ترتبط بنقص الموارد، وإنما بسوء استخدام هذه الموارد. فضعف الفعالية الداخلية للنظام، هو مشكلة أخرى تعيق الجهود الرامية إلى تعميم التعليم الإلزامي. أما انتشار الهدر المدرسي، فلا يزيد الفوارق الاجتماعية للنجاح على المستوى الدراسي إلا تفاقما.

وبالفعل، وبالنسبة لجميع المستويات، فإن خطر التكرار أو مغادرة الدراسة يرتفع كلما تطور التلميذ في المسلسل الدراسي. ومع ذلك، فإن الانخفاض الملحوظ في الهدر المدرسي، المشار إليه أعلاه، والذي حدث خلال السنوات الأخيرة، هو ضمان لنجاح التدابير المتخذة لمكافحة هذه الآفة. وعليه، وجب تثبيت وتعزيز هذه التدابير. والتركيز خصوصا على مراقبة فردية للتلاميذ الذين هم في وضعية صعبة للتعلم مصحوبة بدعم بيداغوجي ملائم.

هناك خلل آخر يرتبط بالتحسن المتواضع في جودة التعليم. وبالفعل، ورغم تصور مناهج جديدة، ومراجعة البرامج، وتكييف الدلائل المدرسية، وتنويع وتحرير المقررات المدرسية، والممارسات البيداغوجية بالقسم، ومناهج التدريس، لم نلاحظ تغييرات عميقة. ومع ذلك، فهذه الممارسات والمناهج هي التي تحدد في النهاية جودة التعليم.

## 3.4. الرؤية الإستراتيجية 2015-2030

### 1.3.4. التعليم العام

قام جلالة الملك محمد السادس في كلمته بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الخريفية، بتكليف المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (CSEFRS) بمهمة وضع خارطة طريق لإصلاح المدرسة المغربية وتحسين أدائها.

في هذا السياق، أجرى المجلس مشاورات وطنية وإقليمية مكثفة لإعداد مشروع الرؤية الإستراتيجية. همت هذه المشاورات العديد من الفاعلين في النظام التعليمي، والمتعلمين، والمسؤولين، والخبراء. كما همت مختلف الأطراف السياسية، والنقابية، والمهنية، بالإضافة إلى مكونات المجتمع المدني. وكان الهدف هو إشراك جميع القادرين والراغبين في المشاركة الجماعية في "اختبار الوعي" هذا، المقترح من أعلى سلطة في الدولة حول واقع المدرسة ومستقبلها.

تمتد الرؤية الإستراتيجية على الفترة 2015-2030 وتستند على عدة ركائز إستراتيجية تتمحور حول ثلاثة أفكار رئيسية:

- مدرسة المساواة وتكافؤ الفرص؛
- مدرسة الجودة للجميع؛
- مدرسة الارتقاء الفردي والمجتمعي.

بشكل ملموس، يتعلق الأمر بتغيير منطق التعلم. والفكرة هي الانتقال من التلقين الأفقي للمعرفة والحفظ، إلى منطق تنمية الحس النقدي، وبناء الشخصية، واكتساب اللغات، والمعارف والمهارات. الهدف هو تعزيز جودة التعليم، بناء على مرجعية يتم وضعها، من أجل الوصول إلى مدرسة جذابة ونافعة.

### 2.3.4. التكوين المهني

تهدف الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 إلى :

- تعزيز المكتسبات التي راكمها النظام الحالي للتكوين المهني عبر مختلف الإصلاحات التي تحققت والتي ساهم فيها مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بالإضافة للاتحاد العام لمقاولات المغرب من خلال إحداث مراكز للتكوين بالتدرج المهني داخل المقاولات؛
- فتح آفاق أوسع لولوج التكوين المهني لجميع الفئات، خصوصا في الوسط القروي والأحياء الهامشية، والسجناء السابقين والعاطلين عن العمل بدون شهادات والعمال غير المأجورين؛
- إحداث نظام بيداغوجي متميز خاص بالفئات التي تتراوح أعمارها ما بين 10 و15 سنة؛
- فتح مسارات جديدة للتأهيل وتنمية الكفاءات؛
- توسيع فضاء التكوين ليشمل جميع الأجراء المزاولين لعمل وكذا الأجراء في طور تغيير أو فقدان العمل بالإضافة إلى العمال غير المأجورين؛
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص من أجل هيكلة وترشيد وتحسين عرض التكوين، فضلا عن تمكين الفاعلين المحليين من الانخراط التدريجي في تحديد وتنفيذ السياسات المحلية المتعلقة بالتكوين المهني.

## ب- الصحة

يشتمل مجال الصحة لإعلان القاهرة لسنة 2013 على اثني وعشرين تعهداً بشأن قضايا ولوج الجميع لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك صحة الأم (الوفيات والحالات المرضية)، والوضع المؤهل، وتنظيم الأسرة والاحتياجات غير الملباة، وفيروس نقص المناعة المكتسبة والأمراض المنقولة جنسياً، والتربية الجنسية، والوصول العادل والشامل للرعاية الصحية وتعزيز النظم الصحية.

### 1. المنظومة الصحية في المغرب

تُعرّف المنظومة الصحية بأنها مجموعة من الموارد البشرية والمادية والمالية والمؤسسات والأنشطة التي تهدف إلى تعزيز وحماية وترميم واستعادة صحة السكان. وتتمحور المنظومة الصحية في المغرب حول قطاعين رئيسيين ومتكاملين.

القطاع العمومي: موزع في جميع أنحاء التراب الوطني، ويشمل جميع الموارد والمؤسسات والوسائل والأنشطة التي تهدف إلى تقوية، وحماية، وتعزيز وتحسين الوضع الصحي للسكان (توفير الرعاية من قبل وزارة الصحة) من ناحية، والقوات المسلحة الملكية والسلطات المحلية والوزارات الأخرى من ناحية أخرى.

القطاع الخاص: بعدما عرف ازدهارا ملحوظا منذ سنوات الثمانينيات، يشمل هذا القطاع على المؤسسات ذي الصبغة الاجتماعية غير ذات أهداف ربحية تابعة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)، والتعاضديات (CNOPS)، والهلال الأحمر المغربي (CRM)، والمنظمات غير الحكومية، إلخ. كما يشمل المؤسسات الخاصة التي تهدف إلى الربح مثل عيادات الفحوصات، والتصوير الطبي، والبيولوجيا، والرعاية وإعادة التأهيل، وجراحة الأسنان، والمصحات، والصيديات ومستودعات الأدوية، إلخ.

تمويل قطاع الصحة: بلغ إجمالي الإنفاق في المجال الصحي لسنة 2013 ما قدره 52 مليار درهم، أي 1578 درهماً لكل فرد مقابل 1002 درهم سنة 2006. وهو ما يمثل 5,8% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 5,2% في عام 2006. هذه النسبة تبقى أدنى مستوى بين البلدان ذات التنمية الاقتصادية المماثلة (7,3% من الناتج الداخلي الإجمالي بالنسبة لتونس، 6,5% بالنسبة لإيران، 7,2% بالنسبة للأردن، 6,6% بالنسبة للبنان).

تمثل حصة الإنفاق المخصصة للاستهلاك الطبي نسبة 88% من إجمالي الإنفاق في المجال الصحي، أي ما يعادل 1394 درهم لكل فرد. وقد سجل إجمالي الإنفاق في المجال الصحي ارتفاعاً بمعدل 15% بين سنتي 2006 و2013.

ومنذ 1997 و1998، تم بذل العديد من الجهود لتحسين التمويل الصحي في المغرب. غير أنه، قد تغيرت هيكلية التمويل بشكل طفيف. حيث إنه، تم تمويل إجمالي الإنفاق في المجال الصحي لسنة 2013 من خلال: الدفع المباشر للأسر (50,7%): الموارد الضريبية (24,4%): التغطية الصحية (22,4%): أرباب العمل (1,2%): التعاون الدولي (0,6%) ومصادر أخرى (0,7%).

## 2. صحة الأم والطفل، الحقوق والصحة الإنجابية

### 1.2.1.2. الوضعيات والاتجاهات

#### 1.1.2.1. وفيات حديثي الولادة والرضع والأطفال

انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بشكل ملحوظ. فقد انتقل من 76,1% في الفترة 1991-1987 إلى 30,5% سنة 2011. ووصل، حسب أحدث بحث حول الصحة، إلى 22,2% سنة 2018. مسجلا بذلك انخفاضا قدره 27% بين 2011 و2018. ونفس الوضع ينطبق على وفيات الرضع، التي انخفضت بنسبة 38%. حيث انتقلت من 28,8 إلى 18,0 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية بين سنتي 2011 و2018.

هذا الاتجاه نحو الانخفاض هو نتيجة لمجموعة من البرامج، بما في ذلك البرنامج الوطني للتلقيح، والبرنامج الوطني لمحاربة الأمراض المصاحبة بالإسهال (تشجيع العلاج عبر تروية الجسم من جديد عن طريق الفم)، وبرنامج محاربة النقص في المغذيات الدقيقة (تكميل وتقوية المواد الغذائية الأكثر استهلاكاً)، وتعزيز تغذية الرضع، خاصة، من خلال الرضاعة الطبيعية.

فيما يخص وفيات حديثي الولادة (التي تحدث خلال الشهر الأول بعد الولادة)، فقد عرفت انخفاضا مهما. حيث إن معدلها انتقل من 31,4% ما بين 1991-1987 إلى 21,7% ما بين 2011-2007، ثم إلى 13,6 حالة في كل 1000 ولادة حية حسب آخر بحث حول الصحة لسنة 2018، أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 38% مقارنة مع سنة 2011.

#### 2.1.2.2. وفيات الأمهات

انتقلت وفيات الأمهات من 227 حالة وفاة من بين 100000 ولادة حية ما بين 1991-1985 إلى 72,6 سنة 2017. تراجع وفيات الأمهات هذا يندرج في إطار اتجاه التطور الذي ميز مؤشرات التنمية البشرية خلال العشرية المنصرمة. فانخفاض الولادات وما يلازمه من ارتفاع في استعمال وسائل الحمل بطبيعتهم يؤديان إلى تقليص خطر الاعتلال والوفيات التي تتعرض لها النساء طيلة حياتهم الإنجابية، خصوصا الأخطار المتعلقة بالحمل غير المرغوب فيه والإجهاض.

إضافة إلى هاته الآثار على انخفاض وفيات الأمهات، تجدر الإشارة إلى مساهمة التطور الإيجابي لتغطية الفحوصات ما قبل الولادة والمساعدة على الوضع. هاته الأخيرة عرفت ارتفاعا مهما. فنسبة النساء الحوامل اللواتي قمن بفحص ما قبل الولادة ارتفع إلى 88,4% ونسبة الوضع في وسط تحت الإشراف يقدر بـ 86%<sup>26</sup> مقابل على التوالي 67,8% و62,6% في 2003-2004، ونسبة الوضع بمساعدة طاقم مؤهل يقدر بـ 86,6% مقابل 63% في 2003-2004. أما معدل انتشار وسائل منع الحمل عند النساء المتزوجات البالغات من العمر ما بين 15 و49 سنة فقد ارتفع بشكل مهم من 63% في 2003-2004 إلى 70,8% في 2018.

26- حسب البحث الوطني حول السكان والصحة العائلية 2018

غير أنه، نفس هاته المؤشرات تسجل مستويات مختلفة بشكل واضح حسب وسط الإقامة. ففي الواقع، 79,6% من النساء القرويات يلجأن لفحص ما قبل الولادة خلال مدة حملهن، مقابل 95,6% بالنسبة للأمهات الحضرية، ونسبة الوضع في وسط تحت الإشراف يصل إلى 73,7% في المجال القروي مقابل 96% في المجال الحضري.

## 2.2. الاستراتيجية والإجراءات والإكراهات والتحديات

### 1.2.2. وفيات حديثي الولادة والرضع والأطفال

يرجع ببطء انخفاض وفيات الأطفال دون سن الخامسة لعدة أسباب، من بينها الطابع العمودي للبرامج الخاصة التي تم اعتمادها حتى نهاية التسعينات. فهذا الطابع مسؤول عن ضعف جودة التكفل بالأطفال المرضى. وعلاوة على ذلك، لم تول برامج صحة الأم والطفل الاهتمام الضروري لحديثي الولادة إلا في سنة 2008 من خلال برنامج عمل 2008-2012. وقد أدرجت وزارة الصحة، في خطة عملها الأخيرة 2017-2021، تفعيل استراتيجية التكفل بالمواليد الجدد ضمن الأولويات، التي تتركز حول المحاور التالية:

- تعزيز الولوج لعلاج الأطفال حديثي الولادة؛
- تحسين نوعية العلاج المخصص لحديثي الولادة؛
- زيادة إمكانية الولوج لعلاج الأطفال على جميع المستويات مع التركيز على الأسباب التي يمكن تجنبها والمشاكل البارزة؛
- تحسين نوعية العلاج للأطفال (الوقائي والاستشفائي والتحسيني)؛
- إحياء التواصل والتعبئة الاجتماعية لتعزيز صحة الطفل؛
- تعزيز التغذية عند الأم والحديثي الولادة والطفل؛
- تقوية البرنامج الوطني للتلقيح على ضوء السياق الوطني والتوصيات الدولية.

### 2.2.2. صحة الأم

أخذا بعين الاعتبار الأهداف المحددة، ويحكم أن مشكلة وفيات الأطفال حديثي الولادة تقدر بـ 75% بسبب عدم وجود استمرارية في التكفل بالأطفال حديثي الولادة منذ فترة ما قبل الحمل، وفترة الحمل وإلى غاية الوضع وما بعد الوضع، فإن محاور التدخل المعتمدة هي كما يلي:

- تقوية الولوج للعلاج طوال دورة الحياة؛
- تحسين جودة للعلاج طوال دورة الحياة؛
- إحياء التواصل والتعبئة الاجتماعية؛
- تقوية الحكامة والمساءلة؛
- توحيد النشاط المشترك بين القطاعات والشراكة؛
- تقوية التتبع والتقييم المتكاملين؛
- تقوية البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة؛



- تقوية برنامج الوطني للتلقيح على ضوء السياق الوطني والتوصيات الدولية؛
- تعزيز التغذية طوال دورة الحياة؛
- تقوية البحث والدراسات.

### 3.2.2. الصحة الإنجابية

شهدت السياسات العمومية في مجال الصحة الإنجابية تطورا ديناميكيا من خلال تغطية عدة مكونات للصحة الإنجابية، خصوصا صحة الأم والتخطيط العائلي والتعنفات المنقولة جنسيا/ السيدا والتشخيص المبكر لسرطانات الثدي وعنق الرحم والتكفل المندمج بالنساء والأطفال ضحايا العنف، وكذا النهوض بصحة المراهقين والشباب.

كذلك، هناك استراتيجية وطنية للصحة الإنجابية قيد التنفيذ وتشمل الفترة 2011-2020 لضمان توفير خدمات مكتملة، يمكن الولوج إليها ومقبولة في مجال الصحة الإنجابية. ويتمثل الهدف من هذه الاستراتيجية في تقوية التنسيق بين البرامج التي تعالج مختلف مكونات الصحة الإنجابية وبلورة برامج جديدة تتوخى الوقاية والتكفل بمكونات جديدة مثل عقم الزوجين والنساء في سن اليأس، الخ.

من جهة أخرى، ولتقليل التأثير القوي للسرطان، تم سنة 2010 وضع برنامج للكشف المبكر عن سرطانات الثدي وعنق الرحم. ويتركز هذا البرنامج الذي يعتمد على مقارنة مندمجة في رزمة الصحة الإنجابية التي تقدم في مؤسسات خدمات العلاج الأساسية، على أربعة محاور هي:

- ضمان توفر الخدمات من خلال توفير مقرات المراكز المرجعية وتجهيزات وموارد بشرية مؤهلة؛
- ضمان جودة العرض من خلال تحسين كفاءات مهنيي الصحة المشاركين في البرنامج؛
- تقوية استعمال السكان لخدمات الصحة الإنجابية بالاعتماد على استراتيجية للتواصل وتعبئة المجتمع المدني؛
- وضع نظام لتتبع وتقييم خطة العمل الوطنية للصحة الإنجابية، مع التتبع المنتظم للموارد وللمسلسل ونتائجه.

تبقى الإجراءات المتخذة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين والشباب، غير كافية، لذلك ينبغي تقوية المبادرات المتخذة في هذا المجال بشكل أكبر والتعبير عنها بكيفية منفتحة. ومن بين هاته المبادرات، ينبغي ذكر ما يلي:

- إعداد استراتيجية وطنية للصحة المدرسية والجامعية؛
- إحداث فضاءات لصحة الشباب؛
- بلورة مقارنة لتربية الآباء في مجال الصحة الجنسية والإنجابية لفائدة الشباب؛
- استعمال تكنولوجيات الإعلام الجديدة للتربية على صحة الشباب من خلال إطلاق وبلورة الموقع الإلكتروني «santejeunes.ma».

### 3. داء فقدان المناعة المكتسبة-السيدا والعدوى المنقولة جنسيا وأمراض أخرى

#### 1.3.1. المستويات والاتجاهات

##### 1.1.3. داء فقدان المناعة المكتسبة-السيدا

يظل مستوى انتشار داء فقدان المناعة المكتسبة بالمغرب ضعيفا جدا. وحسب التقديرات الأخيرة لوزارة الصحة والبرنامج الوطني لمحاربة السيدا، يقدر انتشار داء فقدان المناعة المكتسبة بـ 0,1% و فيما يقدر العدد الإجمالي المتراكم للأشخاص الذين يعيشون بالفيروس المشعّرين منذ بداية الوباء سنة 1986 إلى غاية نهاية يونيو 2017 يقدر بـ 13322، منهم 52% من الحالات تم تسجيلها ما بين 2012 ونهاية يونيو 2017. حسب الجهات، فأزيد من نصف حالات الأشخاص الذين يعيشون بالفيروس تم تسجيلها في الثلاث جهات التالية: سوس - ماسة، الدار البيضاء - سطات ومراكش آسفي.

67% من الإصابات الجديدة تحدث في محيط السكان الأكثر عرضة للإصابة. وبالتالي، يقدر معدل انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة بنسبة 1,3% بين مهنيات الجنس الإناث، و4,3% بين الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال و8% بين الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن. هذا الانتشار يتعدى 5% في بعض المدن (5,7% في مراكش بين الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، و13,2% في الناظور و7,1% في تطوان بين الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن).

إن الإجراءات المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسبة وباكتشافه وبالولوج للعلاج من قبل الأشخاص الذين يعيشون بالفيروس وبالدعم النفسي والاجتماعي قد حققت تقدماً لا يمكن إنكاره. فقد تم توسيع برامج الوقاية بشكل خاص لتشمل 160960 شخصا من بين السكان الأكثر عرضة للإصابة بالعدوى خلال سنة 2016.

من جانبه، فبرنامج الحد من المخاطر لمستخدمي المخدرات المنفذ في طنجة وتطوان والناظور تم توسيعه ليشمل 4286 شخصا، منهم 634 حاقن.

أما بالنسبة لعرض الفحص الاستكشافي، فقد تمت توسعته إلى 1200 مركز صحي ومنظمات غير حكومية. وقد تزايد عدد الأشخاص الذين تم اختبارهم لفيروس نقص المناعة المكتسبة بما يقارب من 3 مرات ما بين 2012 و2016، لينتقل من 218951 إلى 605746، من بينهم 15416 امرأة حامل في الفحص ما قبل الوضع و16030 مريض بالسل.

أما بخصوص نسبة تغطية النساء الحوامل اللواتي يتبعن العلاج المضاد للفيروسات لمنع انتقال فيروس نقص المناعة المكتسبة من الأم إلى الطفل فقد انتقلت من 33% في 2011 إلى 62% في 2016.

### 2.1.3. داء السل

لا يزال داء السل يمثل مشكلا للصحة العمومية بالمغرب. فوفقا لأحدث المعطيات، تم الإبلاغ عن 31452 حالة باختلاف أنواعها في 2016، وهو ما يمثل حدوث 91 حالة لكل 100000 نسمة. في سنة 2016، أصاب هذا المرض عدد أكبر من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و45 عاما، والذين شكلوا وحدهم 63% من مجموع الحالات.

إن تحليل الوضع الوبائي يكشف أن داء السل شديد التركيز في المناطق شبه الحضرية في التجمعات الكبرى. كما أنه يرتبط بالسكن غير الصحي، والكثافة السكانية العالية، والاختلاط، وسوء التغذية، والهشاشة والفقر. ويكشف التوزيع الجغرافي أن 6 جهات تمثل وحدها 87% من حالات السل المبلغ عنها، مع تجاوز معدل الإصابة المعدل الوطني. وتأتي جهة الدار البيضاء - سطات في المرتبة الأولى بنسبة 26% من الحالات، تليها جهة الرباط - سلا - القنيطرة (17% من الحالات). طنجة - تطوان - الحسيمة (16%)، فاس - مكناس (13%)، مراكش - آسفي (10%) وسوس - ماسة (6%).

لقد تم إحراز تقدم في مكافحة هذا المرض ما بين 1990 و2015. فوفقا للمعطيات الرسمية لمنظمة الصحة العالمية الخاصة بالمغرب، انخفض معدل الإصابة بنسبة 27% خلال هذه الفترة. وينطبق نفس الشيء على معدل الوفيات الذي انخفض بنسبة 59%. وتوضح الوزارة أنه من خلال البرنامج الوطني لمكافحة داء السل، ارتفع معدل الكشف من 75% إلى 83%. مما مكن من تشخيص والتكفل بحالات أكثر. وقد أحرز تقدم في التكفل بهذا المرض. ويتم توفير هذا التكفل مجانا لجميع المرضى. ويسجل، من جهة أخرى، زيادة مهمة في الميزانية السنوية المخصصة للبرنامج الوطني لمكافحة داء السل، والتي انتقلت من 30 مليون درهم في 2012 إلى 60 مليون في 2016، بالإضافة إلى الدعم المالي من الصندوق العالمي لمكافحة فقدان المناعة المكتسبة، وداء السل والملاريا المقدر بنحو 85 مليون درهم خلال الفترة 2012-2017.

### 3.1.3. الملاريا

بفضل جهود البرنامج الوطني لمكافحة الملاريا، انتقل عدد حالات الملاريا من حوالي 30 ألف حالة في سنة 1965 إلى حوالي 100 حالة في أواخر التسعينات. منذ ذلك الحين، تم وضع استراتيجية تهدف إلى القضاء التام على الملاريا بالمغرب، حيث لم يتم الإبلاغ عن أي حالات محلية منذ سنة 2005، مما مكن من اعتماد المغرب كبلد خالي من الملاريا من قبل منظمة الصحة العالمية سنة 2010. وللحفاظ على هذا المكتسب، تعمل وزارة الصحة مع شركائها منذ 2012 سنة لتنفيذ تدابير الوقاية تتعلق أساسا بالتشخيص والتكفل السريع والمجاني بكل الحالات الوافدة، وتعزيز إجراءات المراقبة الوبائية ومحاربة الناقلات وتوفير خدمات الوقاية للمسافرين المتوجهين إلى البلدان التي يستوطن فيها المرض. ففي السنوات الخمس الأخيرة، تم تسجيل 400 حالة مصابة بالملاريا في المغرب تم استيرادها عبر المسافرين من البلدان المصابة، وتم تشخيصها والتكفل بها مجانا.

## 2.3. الاستراتيجية، والإجراءات والتحديات الأساسية والإكراهات

### 1.2.3. داء فقدان المناعة المكتسبة-السيدا:

من حيث الحكامة وتطوير الشراكات وفي سياق اللامركزية في الاستجابة، تم تقسيم الخطة الاستراتيجية الوطنية إلى خطط استراتيجية جهوية، بدعم من اللجان الجهوية المشتركة بين القطاعات لمحاربة داء فقدان المناعة المكتسبة. وبالإضافة إلى هذا، يجب الإشارة إلى تطوير وتنفيذ استراتيجية خاصة بشأن حقوق الإنسان المتعلقة بفيروس فقدان المناعة المكتسبة، مع التركيز على محاربة الوصم (التقليل من القدر) والتمييز وإدماج مقارنة النوع.

في نفس السياق، تم وضع استراتيجية خاصة للوقاية من فيروس فقدان المناعة المكتسبة وحماية المراهقين والشباب، بالإضافة إلى إجراءات خاصة تهدف إلى تحسين ولوج السجناء إلى الوقاية من الفيروس واكتشافه وعلاجه وذلك بالتعاون الوثيق مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

### 2.2.3. داء السل

على الرغم من أن معدل الإصابة انخفض سنويا بنسبة 1,1% بين 1990 و2015، إلا أنه لا يزال بطيئا وتحت مستوى التطلعات، حيث أن محددات المرض متعددة ومتصلة أساسا بالظروف الاجتماعية والاقتصادية. وقد وضعت وزارة الصحة خطة استراتيجية وطنية لمحاربة داء السل ما بين 2017-2021. وتهدف إلى تقليل عدد الوفيات المرتبطة بهذا المرض بنسبة 40% في أفق 2021 مقارنة بسنة 2015. كما ستسمح هذه الخطة الجديدة بزيادة العدد السنوي للحالات المكتشفة إلى 36300 في أفق 2021 وبلوغ معدل ولوج علاجي لا يقل عن 90% ابتداء من 2018.

### 3.2.3. الملاريا

لحفاظ على وضع البلد خال من الملاريا المحلية، تهدف الاستراتيجية المعتمدة إلى تعزيز القضاء على الملاريا المحلية والاحتياط من عودة ظهور المرض من خلال:

- إحياء التعاون المشترك بين القطاعات والمشاركة المجتمعية في إطار مقارنة « التسيير المندمج لمحاربة ناقلات الأمراض؛
- تعزيز التعاون عبر الحدود، خاصة بين الجزائر وموريتانيا.
- التشخيص والتكفل المبكر بالملاريا المستوردة من الخارج وزيادة التحسيس والنصح للمسافرين.

## ج- المجال، وحركية السكان والبيئة المستدامة

يحتوي إعلان القاهرة لسنة 2013 في مجال التمدن والحركية السكانية على 32 إلتزاماً يشمل قضايا التمدن والهجرة، بما في ذلك اندماج وإعادة إدماج المهاجرين والبيئة.

### 1. التمدن

#### 1.1. التمدن والمدن

##### 1.1.1. الوضعية الراهنة والتوجهات

###### 1.1.1.1. سكان المدن والتمدن

بلغ عدد الساكنة الحضرية في المغرب 20432439 نسمة حسب إحصاء 2014، مسجلاً بذلك تضاعفاً يصل إلى 6 مرات منذ 1960 بمتوسط نمو سنوي يصل إلى 2,65%. وخلال 54 سنة، تزايد عدد الحضريين بأكثر من 17 مليون نسمة. وخلال هذه الفترة، استمر معدل النمو السنوي للسكان في الانخفاض. حيث تناقص كثيراً بين 1971 و2004، عندما انتقل من 4,17% إلى 2,05%. بينما، خلال فترة ما بين الإحصائين الأخيرين 2004-2014، ارتفع نسبياً منتقلاً من 2,05% إلى 2,15%.

عرف معدل التمدن بالمغرب ارتفاعاً مستمراً منتقلاً من 29,1% سنة 1960 إلى 55,1% سنة 2004 ثم إلى 60,3% سنة 2014. وبلغ معدل نمو الساكنة الحضرية 2,15% بينما أصبح هذا المعدل سلبياً في الوسط القروي (-0,01%): نتيجة للزيادة الطبيعية والهجرة الداخلية والدولية، وإعادة تصنيف بعض المناطق القروية إلى مناطق حضرية، وتوسيع المحيط الحضري للمدن وإنشاء مدن جديدة. وبذلك، فإن النمو الديمغرافي الذي يهيم أكثر الوسط الحضري، يفسر تطور التمدن في المغرب.

وحسب الاسقاطات السكانية، سيصل معدل التمدن إلى 67,8% سنة 2030 و37,7% سنة 2050، بزيادة تقدر ب 11,6 مليون شخص إضافي بالمجال الحضري في حدود سنة 2050.

###### 2.1.1.1. توزيع وتطور الساكنة الحضرية حسب نوع وحجم المدن

خلال الفترة 2004-2014، انتقل عدد سكان المدن من 16219894 إلى 19298254 نسمة، أي أن هذا العدد تضاعف بحوالي 1,2 مرة، وبمعدل نمو سنوي يصل إلى 1,9%.

خلال سنة 2014، 43,8% من الساكنة الحضرية (8334705 نسمة) تعيش في المدن الكبرى، 42,1% (8116002 نسمة) في المدن المتوسطة و14,8% (2847547 نسمة) في المدن الصغيرة.

وقد تضاعف عدد الساكنة الحضرية في المدن الكبرى بحوالي 1,2 مرة خلال الفترة 2004-2014، بزيادة تصل إلى 21,1% أي 2,1% من الحضريين تزداد سنوياً. وفي المدن المتوسطة،

تضاعف هذا العدد بحوالي 1,3 مرة، بزيادة تصل إلى 26,2% و2,6% من الحضريين تزداد سنويا.

أما المراكز الحضرية الأخرى، فهي تضم 5,6% (1134185 نسمة) من الساكنة الحضرية. وقد تضاعف عددها بحوالي 4,6 مرة، حيث عرف تطورا كبيرا يصل إلى 365,3% أي 36,3% من الحضريين تزداد سنويا.

### 3.1.1.1. النمو العام في عدد سكان المدن

خلال الفترة 2004-2014، ساهمت خمس مدن مغربية في النمو العام لسكان المدن. ساهمت مدينة الدار البيضاء بـ 328422 نسمة، بمتوسط نمو سنوي يصل إلى 1,1%. وساهمت طنجة بـ 260285 نسمة، بنسبة تبلغ 3,8%. وساهمت مدينة فاس بـ 161832 نسمة، بنسبة تبلغ 1,7%. وساهمت مدينة سلا بـ 130217 نسمة، بنسبة تبلغ 1,7%. وساهمت مدينة مراكش بـ 102216 نسمة، بنسبة تبلغ 1,2%.

### 4.1.1.1. عدد المجالات الحضرية سنة 2014: انتشار المجالات التي تقل عن 50 000 نسمة

تحليل التطور العام في عدد المجالات الحضرية والنمو العام لعدد سكانها حسب النوع (المدن الكبيرة: أكثر من 500000 نسمة، والمدن المتوسطة: بين 50000 و500000 نسمة، والمدن الصغيرة: أقل من 50000 نسمة، والمراكز الحضرية الأخرى) وحسب الحجم (عدد السكان)، يتبين أن الوسط الحضري بالمغرب يتميز بالتفاوت الجغرافي الكبير فيما يتعلق بالتوزيع المجالي للسكان. فمن بين 367 مجال حضري تم تحديدها سنة 2014، يمكن تمييز أربعة أنواع من المجالات الحضرية:

- 7 مدن كبيرة (2% من مجموع المجالات الحضرية):
- 63 مدينة متوسطة (17%):
- 148 مدينة صغيرة (40%):
- 149 مراكز حضرية أخرى (41%).

إذا كانت المدن الكبيرة لا تشكل سوى 3,2% من مجموع المدن المغربية، فإن المدن المتوسطة تمثل أكثر من الربع بحوالي 28,9%، في حين تمثل المدن الصغيرة ثلثي مجموع المدن بحوالي 67,9%.

فيما يتعلق بتطور المدن حسب نوع المدينة، فقد عرف المغرب زيادة (+1) مدينة كبيرة تفوق ساكنتها 500000 نسمة بين 2004 و2014. كذلك فإن المدن المتوسطة هي الأكثر تطورا حيث عرفت زيادة (+13) مدينة من هذا النوع منتقلة من 50 إلى مدينة متوسطة 63 خلال نفس الفترة. فيما تعتبر المدن الصغيرة أكثر انتشارا رغم أنها عرفت تراجعا خلال نفس الفترة بـ (-14) منتقلة من مدينة صغيرة 162 سنة 2004 إلى 148 سنة 2014 بسبب التحولات الديمغرافية أو الإدارية.

## 2.1.1. سياسة المدينة

اعتمد المغرب سياسة المدينة من أجل محاربة جميع أشكال الإقصاء الاجتماعي أو المجالي وتوفير الاندماج الحضري لسكان الأحياء المحرومة من العمل، وولوج الخدمات وتجهيزات القرب. كما تهدف إلى تطوير مدن جديدة، ذكية، مفتوحة وشاملة ومنتجة ومتضامنة ومستدامة. وتدرج في إطار تنفيذ البرنامج الجديد للمدن، الذي يعتبر امتدادا لبرنامج التنمية المستدامة في أفق 2030 المعتمد من طرف 193 دولة عضو في الأمم المتحدة منذ شتبر 2015.

أهداف هذه السياسة هي:

- تعزيز دور المدينة كقطب للتنمية وأداة لخلق الثروة وفرص العمل لأكثر عدد من السكان؛
- زيادة قدرات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والسكني للمدن؛
- إعادة تأهيل المدن التاريخية؛
- تنشيط المناطق الحضرية غير القادرة على التنافسية؛
- تحسين البيئة المعيشية للمجالات الحضرية التي تواجه عجزا في توفير السكن والتجهيزات وانخفاض معدل الخدمة التي تقدمها الخدمات الحضرية؛
- تعزيز استدامة المدن.

سياسة المدينة هي الآن في مرحلتها العملية، من حيث تنفيذ مشاريع المدن التي صممها الفاعلون المحليون من خلال مقاربة تشاركية وما تقتضيه من شراكة. تروم الآفاق في هذا المجال العمل على التعاقد وتنفيذ مشاريع المدن والمناطق الحضرية أو الأحياء بالنسبة لجميع المجالات ذات الأولوية، على الصعيد الوطني، مع مقاربة مزدوجة:

المقاربة الأولى تتعلق بالإعلان عن مشاريع من شأنها تشجيع الفاعلين المحليين لحشد شراكاتهم وتدخلاتهم حول رؤية التنمية وأولويات العمل المشترك؛

وتهم المقاربة الثانية عملا استباقيا واستهدافيا للمجالات، انطلاقا من مؤشرات جيدة و«مجالات جغرافية ذات أولوية» على الصعيد الوطني، من أجل تأهيل المجالات التي راكمت عددا من مظاهر العجز على مستوى التجهيزات والبنية التحتية الأساسية.

### 1.2.1.1. خلق مدن جديدة

من أجل التخفيف من الضغط على المدن الكبرى، فإن السياسة التي تعتمدها الدولة بخصوص المدن الجديدة تشكل الرابط القوي في برنامج الحكومة على مستوى إعداد التراب الوطني. بحلول أفق 2020، يجب أن يتم إحداث حوالي 15 مدينة جديدة بغية تلبية حاجيات المدن المزدهمة، بما في ذلك طنجة والناظور والدار البيضاء. ولقد تحملت المجالات الحضرية التطور السكاني الذي يفوق أكثر من 15 مليون نسمة بالوسط الحضري خلال خمسين سنة. أدت هذه الوثيرة إلى ازدحام المدن، التي تميزت باستنزاف الاحتياط العقاري، وتزايد طلب السكن،

وضعف القدرة الشرائية لفئة واسعة من السكان وانتشار واسع للسكن الغير اللائق. وبذلك تمت برمجة ست مدن جديدة: تمنصورت بالقرب من مراكش، وتمسنا بالقرب من الرباط، ولخيايطة وزناتة في ضواحي الدار البيضاء وملوسة بطنجة وتكاديرت بأكادير.

وتهدف المدن الجديدة إلى تقسيم التجمعات السكانية الكبيرة والمحافظة على أدوارها السياحية والتاريخية. كما أنه لا يتعلق الأمر بتوسيع المدن الموجودة، ولكن سيتم إحداث مدن جديدة قائمة الذات. حيث يمكن أن تستقبل تمنصورت بالقرب من مراكش حوالي 450.000 نسمة. وستستقبل تمسنا 250.000 نسمة وستغطي 38% من حاجيات السكن في جهة الرباط. وتضم هذه المدينة 54.000 سكن، منها 8300 سكن بتكلفة ضعيفة (ما بين 120.000 و 140.000 درهم للوحدة) و 9800 سكن اقتصادي (ب 200.000 درهم للوحدة) و 1500 فيلا اقتصادية (ما بين 800.000 و 1300.000 درهم للوحدة). والباقي يتكون من سكن مختلف المستويات، خصوصا لفائدة الطبقة المتوسطة. أما بالنسبة للمدينة الجديدة لساحل لخيايطة التي انطلقت سنة 2009، في إطار المقتضيات الجديدة التي تنظم الشراكة ما بين القطاع العام والخاص، ستطلق أشغال الصيانة من طرف المنعشين العقاريين الذين سيعملون على تهيئة ثلث المساحة الإجمالية، لكن الثلث الآخر سيتم تهيئته من طرف مجموعة العمران والثلث الباقي سيخصص للبناء الذاتي وسيتم تفويته على شكل تجزئات إلى الأشخاص الذاتيين.

### 2.1.1.2. برامج التأهيل الحضري

لقد تم إطلاق برامج التأهيل الحضري للمدن والمراكز الحضرية. ويهدف هذه البرامج إلى إعادة هيكلة العمليات الجماعية في مجال البنيات التحتية والتجهيزات الجماعية حول البرامج المتماسكة والمندمجة، على أساس الشراكة والتعاقد بين مختلف الفاعلين.

في إطار المقاربة المعتمدة على أساس الانسجام والتشاور الجيد بين جميع الشركاء المعنيين بالتنمية الحضرية في المغرب، يستجيب التأهيل الحضري، بتنفيذ مختلف محاوره الإستراتيجية للعديد من الاشكاليات الحضرية: التطهير الصحي والتزويد بالماء الشروب، التنقل والتجول، القضاء على السكن غير اللائق، توقع التوسع الحضري، إلخ.

تغطي هذه البرامج المحاور التالية:

- تحسين جاذبية المدن بفضل تأهيل البنية التحتية والتجهيزات الحضرية (الطرق، التطهير، الكهرباء العمومية، الفضاءات والأماكن العمومية، والتجهيزات الجماعية،...);
- تحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف الجماعات الترابية والأرياح المدرة بواسطة التجهيزات الجماعية (محطات القطار، المجازر، الأسواق البلدية، وأسواق الجملة،...);
- دعم التجهيزات الاجتماعية للقرب (التجهيزات الرياضية، دور الشباب، نوادي نسوية، ودور الثقافة،...);
- تحسين إطار المعيشي بواسطة إعادة هيكلة وتأهيل الأحياء الغير المجهزة؛
- المحافظة على التراث التاريخي والثقافي (المدن القديمة، القصبات، والأسوار،...).



وتمثل الأهداف الرئيسية المتوخاة في تحسين ظروف سكن الأسر، وتسوية الوضعية العقارية، والمحافظة على الإطار الاقتصادي والاجتماعي وإدماج الأحياء غير القانونية والمهمشة في النسيج الحضري، وذلك بواسطة مقاربات تعتمد في الاستعمال المشترك للتدخل الفعلي والعمليات الوقائية المرتكزة على التجهيز العقاري المتفائل. إلى حدود سنة 2015، استفادت 230 مدينة ومركز حضري من التأهيل الحضري.

ومنذ سنة 2017، انطلق الجيل الثاني من البرامج. يتعلق الأمر بوضع برامج تموية والتي تخص، علاوة عن البنيات التحتية والتجهيزات، إعادة هيكلة الأحياء غير المجهزة، وحماية المدن ضد الفيضانات وإحداث مشاريع اقتصادية.

### 3.1.1. الصعوبات ومشاكل المدن

أدت الجهود المبذولة في مجال التمدن وتعزيز دور المدن، كأقطاب للتنمية، ومحدثة للثروة وخلق عدد كبير لفرص الشغل، إلى تجديد المجالات الحضرية بواسطة البنيات الحديثة، والخدمات العصرية المريحة التي تعوق التسبير الجيد للمدن. ونتج عن هذه الوضعية، إحداث ضواحي غير مندمجة. وهي في غالب الحالات، أحياء محرومة، لم تتم برمجة أي تهيئة لها من قبل. وبذلك، نتج عن هذه السلوكيات ظهور مستويات مرتفعة للفوارق، وغياب التنظيم وبنيات تحتية غير كافية ووجود ثغرات في مجال التجديد والتهيئة. من جهة أخرى، أدت أيضا إلى أزمة في السكن وانتشار أشكال الهشاشة، لاسيما دور الصفيح والفقير.

وفيما يتعلق بالمدن الجديدة الواقعة بالقرب من المدن الكبرى (الدار البيضاء، الرباط، مراكش وطنجة) فإنها لم تستند بالشكل المناسب من وسائل النقل، الضرورية للفئات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف والمستهدفة من طرف البرامج المنجزة في مجال السكن الاجتماعي. ولم تواكب أيضا، التجهيزات الأساسية (التربية، الصحة، التجارة وخدمات القرب، والأمن،...) وذلك لعدة أسباب منها (تشتت وضعف العمليات العقارية الخاضعة للمنعشين الخواص، ومشكل المردودية،...).

والملاحظ وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة في مجال الحد من السكن غير اللائق، مازالت دور الصفيح منتشرة في معظم المدن المغربية. ويتعلق الأمر بساكنة حضرية متأثرة غالبا بالإشعاع الاقتصادي للمدينة عوض الوسط القروي غير القادر للاستجابة لحاجياتها. كما تجذب المدينة تدفق المهاجرين ما بين المجالات الحضرية نتيجة عرض الشغل أو انتظار مستقبل مضمع بالأمل أو العيش الكريم. تهم هذه التدفقات، التي تقطن دور الصفيح غير اللائقة، ساكنة فقيرة أو هشة وتطرح مشاكل، خاصة في المدن الكبرى، لسكناهم في المساكن غير القانونية، وإعادة إدماجهم في الأنشطة الاقتصادية واندماجهم كذلك في توجهات الحدثة.

### 4.1.1. المخططات المستقبلية في مجال سياسة المدينة

تعرض المدن المغربية، منها الصغيرة والمتوسطة أو الكبيرة إلى عدة تحديات:

- ضمان عرض كفيل للاستجابة إلى التطور المرتفع الذي يؤدي إلى ارتفاع في حاجيات السكن؛

- القدرة على تحمل الطلب الزائد من ناحية الخدمات الضرورية والتجهيزات الأساسية (الماء، الكهرباء والتطهير)؛
- التكلفة البيئية للتوسع الحضري؛
- اختيار التهيئة المعمول بها وانعكاساتها المحتملة؛
- المشاكل الاجتماعية التي يمكن أن تنتج عن الكثافة السكانية المتزايدة والتجمعات الحضرية؛
- التحدي الخاص بالتنافسية التي تفرضها ضروريات العولمة؛
- التحدي الإيكولوجي؛
- التحدي المرتبط بتقوية التماسك الاجتماعي؛
- التحدي المتعلق بالتحكم في تطور المدن؛
- التحدي المرتبط بتكامل الاختصاصات والأدوار داخل شبكات المدن؛

إعادة تعريف الخريطة الجهوية في إطار الجهوية المتقدمة من شأنه أن يمكن الجهات من الارتكاز على القطب الحضري الحركي. وفي نفس الوقت، ستلعب الجهات دورا جديدا في النهوض والتنسيق داخل ترابها؛

التحدي المتعلق بالمدن الذكية يعتبر منافسة مفتوحة للمدن المغربية. وسيساعد هذا التحدي على الحصول على نتائج لفائدة المقيمين، وتأهيل الجماعات الترابية على التجديد، وعلى وضع شراكات وشبكات جديدة والعمل على استفادة جميع المغاربة.

## 2. الإسكان والتولوج إلى الخدمات الأساسية

### 1.2. وضعية قطاع الإسكان

تهدف السياسات العمومية في مجال السكنى إلى إيجاد تطابق بين العرض والطلب في مجال السكن والقضاء على السكن غير اللائق.

وهكذا، وفي إطار سياسة متدرجة، تم تقليص العجز السكني المتراكم في حدود 840.000 وحدة في 2011 إلى 624.000 وحدة سنة 2014 تم إلى 400.000 وحدة في أفق 2016.

وترتكز جهود الحكومة في هذا المجال على محورين أساسيين:

- القضاء على السكن غير اللائق وتحسين ظروف عيش الأسر في وضعية هشاشة؛
- تنويع عرض السكن للاستجابة لحاجيات عدة شرائح اجتماعية.

## أ. القضاء على السكن غير اللائق

إن ظروف العيش غير الملائمة في مدن الصفيح والأخطار التي تواجهها الأسر في المساكن الآيلة للسقوط من أهم أسباب التي دفعت السلطات العمومية إلى تبني عدة برامج:

- البرنامج الوطني «مدن بدون صفيح»: يهدف برنامج «مدن بدون صفيح» الذي انطلق سنة 2004 إلى القضاء على دور الصفيح المتواجدة ب 85 مدينة وجماعة حضرية. ويهم هذا البرنامج 471.259 أسرة. ومنذ انطلاقتها وحتى حدود 2018، تمكن هذا البرنامج من إنجاز 69,4% من أهدافه. حيث تم إعلان 59 مدينة بدون صفيح. وتتراوح نسبة تقدم البرنامج في باقي المدن ما بين 50% و80%.
- برنامج تأهيل المباني الآيلة للسقوط: ظهرت ضخامة ظاهرة المباني الآيلة للسقوط بداية سنة 2000، حيث كشف الإحصاء الذي أجري سنة 2004 عن وجود 43697 بناية آيلة للسقوط على الصعيد الوطني. وقد بلغ إلى حدود 2017 عدد المباني التي تم التدخل فيها 27.500 أي ما يعادل 63% من المباني المحصية ولكن وتعتقد الظاهرة وكثرة المتدخلين، تم اصدار قانون جديد 12.94 يروم اعتماد مقاربة تشاركية في تنظيم التدخل في المباني الآيلة للسقوط.

## ب. تنويع العرض في السكن

إن تقليص العجز السكني بأكثر من 50% جاء نتيجة لمجموعة من البرامج تهدف إلى تنويع العرض وهي كالتالي:

- برنامج السكن الاجتماعي بقيمة 250000 درهم: يمتد هذا البرنامج في الفترة بين 2010-2020 ويرمي هذا المنتج السكني إلى امتصاص العجز بقطاع السكن عن طريق إعطاء رؤية واستقرار جبائي للمستثمرين في العقارات الاجتماعية. منذ انطلاق البرنامج، بلغ عدد الوحدات المنجزة 406.217 وحدة ما بين 2010-2018؛
- برنامج السكن المنخفض التكلفة: «140.000 درهم»: انطلق هذا البرنامج سنة 2008، يهدف هذا المنتج الذي يستفيد من العقار العمومي والتجهيز بثمن التكلفة، إلى تمكين الأسر ذات الدخل المحدود من سكن مع إعطاء الأولوية لقاطني الدور الآيلة للسقوط ودور الصفيح وحاملي البذلة وموظفي الدولة. وفي حدود سنة 2018، بلغ عدد الوحدات التي حصلت على شهادة المطابقة 26152 وحدة.
- برنامج السكن الموجه للطبقة المتوسطة: في إطار سياستها الرامية إلى تسهيل الملكية العقارية لكل الفئات الاجتماعية، قامت الحكومة سنة 2013 بتخصيص منتج جديد للطبقة المتوسطة: حيث حددت لهذا المنتج خصائصه التقنية والتجارية (مساحة من 80 إلى 150 متر مربع وثمان لا يتعدى 7200 درهم مع احتساب القيمة المضافة وإعفاء المستفيد من رسوم التسجيل والتحفيز) ومنذ انطلاقاته، ولغاية نهاية دجنبر 2018 تم التوقيع على 30 اتفاقية لإنجاز 9326 وحدة سكنية كما توجد حاليا 3510 وحدة سكنية في طور الانجاز، 310 منها حصلت على رخصة السكن.

## 2.2. الولوج لخدمات البنيات التحتية الأساسية

تشكل خدمات البنية التحتية الأساسية عاملاً أساسياً في تحسين ظروف عيش السكان ففي الوقت الذي تستفيد ساكنة الوسط الحضري عموماً من هاته الخدمات (النقل الإنارة، الربط بشبكات الماء الصالح للشرب وخدمات التطهير السائل) تبقى المناطق ذات الكثافة السكانية الضعيفة والمساكن المتفرقة في العالم القروي محرومة من هذه الخدمات أو تستفيد منها بشكل ضعيف بالرغم من المجهودات المبذولة لتعميم خدمات البنيات التحتية الأساسية.

### 1.2.2. ولوج البنيات التحتية الطرقية

مكنت البرامج الطرقية لفك العزلة عن العالم القروي منذ 1995 من ترجمة التزام الدولة والسلطات المغربية بتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي العادل لجميع مناطق التراب الوطني وتحسين ظروف عيش الساكنة القروية. وهكذا فإن إنجاز البرنامج الوطني الأول للطرق القروية ما بين 1995 و2005 مكن من إنجاز 11236 كلم من الطرق ورفع نسبة ولوج الساكنة القروية للطرق من 36% الى 54%.

وفي نفس الإطار وسعيها منها لتمكين المزيد من المناطق القروية من الولوج الى الطرق تم إطلاق برنامج ثانٍ للطرق القروية سنة 2005 قصد إنجاز 15572 كلم من الطرق القروية. ويهدف البرنامج إلى رفع نسبة الولوج إلى الشبكة الطرقية إلى 80% على الصعيد الوطني. وقد وصل طول الطرق التي أعطيت انطلاقاً منها 15122 كلم أي بنسبة 97% من مجموع البرنامج، وبلغت نسبة الولوج 79,3%. وتقوم الوزارة حالياً ببرمجة العمليات المتبقية حسب الأولويات وجب المدفوعات المستوفية من طرف الجماعات المحلية المعنية.

و تجدر الإشارة إلى بعض العراقيل التي واجهت إنجاز هذا البرنامج، ومنها على الخصوص التنسيق و التقائية برامج فك العزلة بسبب تعدد المتدخلين (وزارة التجهيز ووزارة الفلاحة والمندوبية السامية للمياه والغابات والجماعات الترابية) إلى جانب مشاكل أخرى من قبيل تمويل إصلاح الطرق المتضررة أو المتهاكلة غير المصنفة مما يؤثر سلباً على جودة البنية التحتية الطرقية خصوصاً على مستوى الجماعات الترابية الفقيرة.

ومن جهة أخرى، تم إنجاز برنامج التأهيل الترابي (2011-2015) الذي هم 2320 كلم (بناء: 773 كلم، إعداد 1547 كلم، بناء 90 منشأة عبور منها 68 منشأة معزولة)، وذلك لفائدة ساكنة قروية تقدر ب 810.963 نسبة موزعة على 207 جماعة و22 إقليم.

تعتبر الطرق الإقليمية ذات الطابع القروي والتي توجد في حالة سيئة ومهددة بالاندثار، الحلقة الضعيفة بين الشبكة الهيكلية (الوطنية والجهوية) والطرق المحلية المنجزة في إطار البرامج الطرقية المتتالية، وتساهم تهيئتها في مواكبة مجهود فك العزلة، يصل الطول الإجمالي المبرمج في إطار برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي بصيانة 8000 كلم مخصصة للحفاظ على طرق القرب القروية المصنفة وبناء 180 منشأة فنية.

## 2.2.2. ولوج الماء الصالح للشرب والتطهير السائل

أدت الجهود المبذولة في مجال المياه إلى انتشار واسع لمياه الشرب في المناطق الحضرية، حيث عرف معدل الولوج للماء الصالح للشرب في الوسط الحضري تطور ملحوظ في السنوات الأخيرة ليصل إلى 96% سنة 2016.

وفيما يتعلق بمجال التطهير ومن أجل تدارك التأخير الحاصل في هذا المجال، تم تطوير البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة سنة 2005 بتكلفة تصل إلى 43 مليار درهم لتجهيز 330 مدينة ومركزا حضريا لفائدة 10 ملايين نسمة.

وقد مكن هذا المشروع منذ انطلاقه من تنفيذ العديد من المشاريع بالتشاور والشراكة مع الفاعلين في القطاع، بما في ذلك المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء، وذلك من خلال صندوق الدعم المخصص لهذا المجال والتي تم خلقه من خلال القانون المالي لسنة 2007.

وهكذا مكن البرنامج الوطني للتطهير من الرفع من نسبة الربط بشبكة مياه الصرف الصحي لتصل إلى 90% بالوسط الحضري سنة 2016. ومع ذلك، لاتزال المناطق القروية متأخرة في هذا المجال بحيث تصل نسبة الولوج لشبكة صرف صحي محسنة (حفر صرف صحي مجهزة) 19,5% فقط 7,1% منها مربوطة مباشرة بشبكة الصرف.

## 3.2.2. النفايات المنزلية والمماثلة لها

وقد تم إلى حدود سنة 2018 تحقيق النتائج الآتية:

- الرفع من عملية جمع النفايات بالمراكز الحضرية بطريقة مهنية إلى 85,2%؛
- الرفع من نسبة معالجة النفايات داخل مراكز طمر وتثمين النفايات لتصل إلى 62,4% من النفايات المنتجة؛
- إنجاز 25 مطرحة مراقبا تم تحويل 22 منها إلى مراكز للطمر والتثمين بعدد من المدن المغربية؛
- إعادة تأهيل 29 مطرحة عشوائيا.

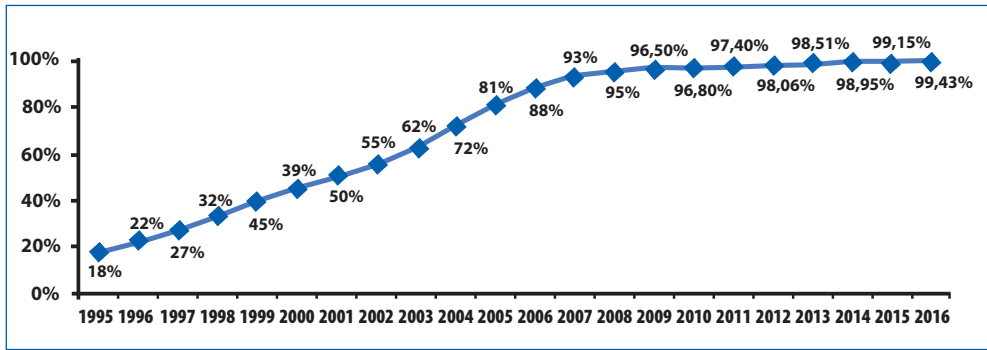
## 4.2.2. كهربية العالم القروي

تبنى المغرب منذ أوائل الثمانينات كهربية العالم القروي في إطار سياسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة مع مراعاة العدالة المجالية والاجتماعية. أولا من خلال البرامج الوطنية للكهربة القروية البرنامج الأول والثاني PNER I و PNER II أما في سنة 1996 فقد تمت انطلاقة برنامج الكهرباء القروية الشامل (PERG) عبر أربعة مراحل. خلال المرحلة الثانية للبرنامج (PERG4) والتي تهم الفترة 2006-2016 قد وصلت نسبة الكهرباء معدلا يناهز 99,43% وذلك

عن طريق كهربية 39445 قرية عبر الشبكات مما مكن من كهربية 209.9675 أسرة و تجهيز 51559 أسرة في 3663 قرية. فضلا عن ذلك، تمكن هذا البرنامج من تحقيق 47.630 كلم من الخطوط ذات الجهد المتوسط و126.027 خط من الجهد المنخفض بالإضافة إلى تثبيت 24.057 محطة للمحولات بقوة 1.796 ميكافولت أمبير.

وفي إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وصل معدل الكهربية القروية إلى 99,49% في أواخر غشت 2017 بفضل إنشاء 19.438 جهازا شمسيا وفق تقنية الكهربية اللامركزية. وبهذا ارتفع العدد الإجمالي للدواير المتصلة بالشبكة الكهربية إلى 39.750 قرية، استفاد منها 12,7 مليون فرد من أصل 2,1 مليون أسرة.

الشكل 9: معدل الكهربية القروية



المصدر: المكتب الوطني للماء والكهرباء

### 3.2. الآفاق

#### 1.3.2. آفاق قطاع السكني

إن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها المغرب والتي تتجلى في ظاهرة التحضر المتسارع أدت إلى تحولات في نمط السكن للمواطن المغربي، كما تعيق جميع الجهود المبذولة في هذا المجال. فإذا كانت الإرادة والإجراءات الرامية للقضاء على « مدن القصدير » تسير بخطى حثيثة فإن انتشار البنائيات الغير القانونية لاتزال تؤرق السلطات العمومية. وتعد موافقة العرض مع خصوصيات الطلب وتحسين آليات الوصول إلى السكن أهم تحديات التي تواجه القطاع والتي ينبغي للسلطات العمومية مواجهتها.

وفيما يخص تنويع العرض السكني فقد وضعت خارطة طريق 2030 حددت على وجه الخصوص وضع مخططات محلية للسكن من أجل مقارنة ترابية لتنظيم وتطوير عرض سكني أكثر ملائمة. كما حددت الأولويات والإحتياجات مع إعادة تحديد قاعدة الإستهداف المتعلقة بالدعم العمومي وتوجيهها للمجالات ذات الخصائص، وكذا إطلاق برامج تهدف إلى تنويع وتجويد العرض السكني.

تضمنت خارطة الطريق ستة محاور استراتيجية تشكل رهانات بالنسبة لقطاع السكن والإنعاش العقاري وتشمل تطوير العرض العقاري وضبط السوق العقارية وملائمة العرض للطلب في إطار مقاربة ترايبية، والرفع من نجاعة البرامج الموجهة لامتناس العجز السكني، وإعادة توجيه القطاع العام، واعتماد الجودة والإستدامة والتأطير التقني والقانون للقطاع والمنظومة الصناعية للبناء والسكن.

وبالنسبة للبنىات الآيلة للسقوط، ستسمح الآليات الجديدة المتعلقة بقانون 94.12 لإرساء مقاربة شاملة وتشاركية للتدخل في المباني الآيلة للسقوط من جهة ودعم نهج استثنائي مبني على تخطيط طويل الأمد يرمي إلى تعبئة الميكانيزمات المناسبة.

وفي هذا الصدد جاء القانون 94.12 بعدد من المستجدات تتجلى أساسا في تنظيم أدوار جميع المتدخلين وتحديد المسؤوليات بما فيها مسؤولية مالكي المباني الآيلة للسقوط، وإقرار تدابير لمعالجة هذه المباني بالإضافة إلى تدقيق مسطرة إخبار ملاك المباني الآيلة للسقوط أو شاغليها، للاضطلاع بمسؤولياتهم وتحديد الإجراءات في حال عدم تنفيذ الأشغال المقررة أو في حالة تعذر معرفة الأشخاص المعنيين بالإضافة إلى إحداث الوكالة الوطنية للتحديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط التي سيعهد إليها الإشراف على تنفيذ البرامج العمرانية والمشاريع المتعلقة بالتحديد الحضري وتأهيل الأنسجة والمباني الآيلة للسقوط.

ومن جهة أخرى؛ ولتنشيط قطاع السكن الموجه للكراء وتمكينه من لعب دور البديل للملكية. وضعت الوزارة استراتيجية للنهوض به تعتمد على خمسة محاور:

- تطبيق القانون 67.12 الرامي إلى إيجاد توازن بين الملاكين والمكترين عبر إجبارية العقود بين الطرفين؛
- إنعاش حضيرة السكن المعد للكراء؛
- تأمين الإيجارات؛
- دعم المكترى؛
- الحكامة.

## 2.3.2. آفاق الولوج إلى خدمات البنىات التحتية الأساسية

### 1.2.3.2. الولوج إلى البنىات التحتية الطرقية

من أجل تحسين الولوج إلى الطرق في العالم القروي تم تقييم وجدد الخصاص في مجال الطرق القروية في مجموعة من الجماعات الترابية القروية بشراكة مع وزارة الداخلية في إطار برنامج التأهيل الترابي. وقد تم إعداد برنامج طريقي يغطي الفترة الممتدة بين 2016-2025 حيث سيتم إنجاز 25000 كلم من الطرق وإصلاح 1000 كلم بدعم من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وقد تقرر إعطاء الأولوية للمناطق الجبلية البعيدة من أجل تقليص الفوارق بين مختلف الجماعات الترابية.

ويندرج هذا البرنامج في إطار مخطط شامل ومندمج للتنمية يروم تحسين ظروف عيش السكان المستهدفين ويشمل هذا المخطط الطرق القروية، الصحة، التعليم، الماء، والكهرباء.

سيتم أيضا استكمال ودعم مشاريع وبرامج الطرق في المناطق الجنوبية، حيث سيتم استكمال مشروع الطريق السريع تزنييت- الداخلة.

أما في مجال النقل الطرقي بالعالم القروي، فقد تم اتخاذ مجموعة من التدابير التنظيمية الخاصة بالنقل المزدوج من أجل تنظيم هذا القطاع وتحسين جودة خدماته وتحسين السلامة الطرقية ومن جملة هذه التدابير: المصادقة على دفتر التحملات المتعلق باستغلال وتنظيم خدمات النقل المزدوج في العالم القروي واتخاذ تدابير مرحلية لتسوية وضعية الأشخاص المشتغلين في النقل العشوائي.

وتدرج تلبية مطالب السكان في مجال النقل ضمن توجهات البرنامج الحكومي التي نصت على جعل العالم القروي محورا رئيسيا في سياسة التنمية في المملكة.

### 2.2.3.2. الولوج للماء الصالح للشرب والتطهير السائل

وفي إطار المحافظة على الموارد المائية وضع المخطط الوطني للماء سنة 2014 ليترجم كل الإجراءات والأهداف الإستراتيجية التي يتعين تحقيقها عن أفق 2030. يتضمن المخطط سياسة تدبير الطلب لتجنب الاستهلاك المفرط للماء. وتحسين المردودية مع مواصلة اتخاذ الإجراءات المحددة في هذا المجال، بما في ذلك تنفيذ البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري بالتعاون مع وزارة الفلاحة، كما سيتم تعيين شرطة المياه للسهر على مراقبة وتنظيم الولوج إلى المياه الجوفية، مع اتخاذ إجراءات للتحكم في استهلاك مياه الشرب. بالإضافة إلى كل هذا يتضمن المخطط الوطني للماء، سياسة تدبير العرض من خلال تعبئة الموارد المائية التقليدية (بناء سدود جديدة وحصاد مياه الأمطار) وغير تقليدية، من خلال تحلية مياه البحر وإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة.

ويشمل المخطط أيضا برنامج تعميم الولوج للماء الصالح للشرب في العالم القروي لتغطية كافة الساكنة القروية وتحسين معدل الربط المنزلي.

أما بالنسبة للتطهير السائل، يهدف المخطط الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة إلى تحقيق نسبة ربط الشبكة تصل إلى 100% في العالم الحضري والحد من التلوث المحلي بنسبة 100% في أفق 2030.

وللحد من التأخير الحاصل في هذا المجال والذي يمكن أن يكون ناتج كذلك عن المواقع السكنية ونشيتها وضع برنامج وطني للتطهير في الوسط القروي لخدمة 32.000 دوارا في 1300 بلدية.

### 3.2.3.2. النفايات المنزلية

يهدف البرنامج الوطني تمكين 350 مدينة ومركز حضري من إنجاز مراكز لطمر وتثمين النفايات، وإغلاق وتأهيل 220 مطرح غير مراقب، وتحسين خدمات جمع النفايات والنظافة من خلال التدبير المفوض للفاعلين المهنيين.



وتكمن الأهداف الأساسية للبرنامج في أفق 2020 فيما يلي:

- تعميم المخططات الميرية على كل العمالات والأقاليم؛
- الرفع من نسبة جمع النفايات إلى مستوى 90%؛
- إنجاز مراكز لطمر وتثمين النفايات المنزلية والمماثلة لها لصالح كل المراكز الحضرية؛
- إعادة تأهيل كل المطارح الغير مراقبة؛
- إضفاء الطابع المهني على تدبير هذا القطاع بالحواضر من خلال التدبير المفوض؛
- تطوير عملية فرز وتدوير وتثمين النفايات عبر مشاريع نموذجية لرفع مستوى التدوير إلى 20% وتثمين إضافي لا يقل عن 30%؛
- تحسيس وتكوين الفاعلين الأساسيين في ميدان تدبير النفايات.

### 3. الهجرة الدولية

يعتبر المغرب منذ فترة طويلة بلد هجرة، إذ يقدر عدد المغاربة المقيمين في الخارج بحوالي 4,6 مليون نسمة. تدريجيا، أصبح بلد عبور في اتجاه الشمال على مدى السنوات العشرين الأخيرة. أما حاليا، فقد أصبح أيضا بلد إقامة للآلاف من المهاجرين، خاصة من جنوب الصحراء والذين جاؤوا إلى المغرب إما طواعية أو نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة لبلدانهم الأصلية أو بحثا عن مستقبل أفضل.

إن التغيرات التي يعرفها العالم اليوم، وتسارع حركية السكان عبر الحدود والدول، والقرب الجغرافي للمغرب بالنسبة لأوروبا، بالإضافة إلى مناخ الاستقرار والحرية الذي يتمتع به وانطلاق عدد من أورش التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي هي في طور الإنجاز، كلها عوامل اجتذبت العديد من الأجانب إلى المغرب وشجعتهم على الاستقرار به. وقد تفاقمت هذه الحالة في أعقاب تعزيز نظام مراقبة الحدود الأوروبية، خاصة منذ سنة 2003.

وقد دفعت هذه التحولات الدولية المغرب لإجراء مجموعة من الإصلاحات للاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء (SNIA)، وأيضا للاستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين في الخارج (MRE). والتي كانت نتيجة التوجيهات الملكية في مجال الهجرة واللجوء، والتي تركز على مقارنة تشاركية تتوخى أن تكون متجانسة ومسؤولة وإنسانية في فلسفتها وشاملة في مضمونها. وقد تم تقدير هذه المبادرة الرائدة من قبل المجتمع الدولي والإقليمي. وبذلك، تم تكليف المغرب من طرف الاتحاد الإفريقي ليكون قائد المجموعة الأفريقية بشأن الهجرة ومن طرف الأمم المتحدة لاستضافة المؤتمر الحكومي الدولي، الذي انعقد خلال 10 و11 دجنبر 2018، من أجل اعتماد ميثاق عالمي لهجرة آمنة منظمة ومنظمة.

لقد حرص المغرب، على مدى عقود، على الحفاظ على علاقته الدائمة مع المغاربة المقيمين في جميع أنحاء العالم. إذ بلغ عدد مغاربة العالم المسجلين في السجلات القنصلية 3,6 مليون فقط سنة 2017، أي حوالي 10% من السكان المغاربة المقيمين في المغرب. ومن حيث تيار المهاجرين

المغادرين، تم تقديره سنوياً بحوالي 106 ألف مهاجر خلال 2009-2010، منهم 20,6% يهاجرون كأسر بأكملها. وتتزايد أهمية هذا التيار لدى الاناث لدى أصحاب الكفاءات وفي اتجاه بلدان جديدة.

### 1.3. المغاربة المقيمون بالخارج

#### 1.1.3. استراتيجية المغاربة المقيمين في الخارج

تهدف استراتيجية المغاربة المقيمين في الخارج إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، بما في ذلك الحفاظ على الهوية المغربية لمغاربة العالم، وحماية حقوقهم ومصالحهم وتعزيز مساهمتهم في تنمية البلاد وإشعاع صورته، قيمه وثقافته في الخارج. يتم تقسيم هذه الأهداف الإستراتيجية إلى 10 أهداف محددة، والتي يتم تنظيمها في 8 برامج (6 قطاعية و2 مستعرضة)، و39 مشروع، و104 إجراء.

- تنويع العرض الثقافي؛
- تطوير العرض التعليمي؛
- توسيع العرض الاجتماعي؛
- خلق آلية للمرافقة القانونية والإدارية؛
- تطوير شبكات الكفاءات؛
- مرافقة حاملي المشاريع الاستثمارية؛
- إقامة شراكات مع جمعيات مغاربة العالم وتعزيز قدراتها؛
- إطلاق منصة إلكترونية جديدة للوزارة وموقعها على شبكات التواصل الاجتماعي؛
- تعزيز وسائل الإعلام والاتصال المؤسساتي؛
- تنظيم تظاهرات لفائدة مغاربة العالم؛
- تحسين صورة مغاربة العالم في الدول المضيفة ومكافحة أعمال التمييز والتطرف والخوف من الإسلام؛
- تعزيز عملية العبور «مرحبا»؛
- تطوير آلية الحكامة؛
- إنجاز دراسات استشرافية.

#### 2.1.3. إجراءات لفائدة المغاربة المقيمين في الخارج

من حيث تنويع العرض الثقافي: يتعلق الأمر بتنظيم رحلات ثقافية إلى المغرب (منتدى الشباب المغاربة المقيمين في الخارج) وبتشغيل المراكز الثقافية المغربية بالخارج : دار المغرب

(مونتريال، أمستردام، باريس). من ناحية أخرى، يتم تنظيم العديد من الجولات المسرحية والأيام الثقافية سنوياً في البلدان المضيفة لفائدة المغاربة المقيمين في الخارج.

فيما يتعلق بتطوير الخدمات التعليمية، وذلك في إطار الاتفاقيات الحكومية الدولية في مجال التعليم بين المغرب وبعض البلدان المضيفة (فرنسا وبلجيكا وإسبانيا)، تم وضع برنامج تعليم اللغة والثقافة الأصليتين «ELCO» الذي يروم تعزيز تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية. وبذلك أصبح يستفيد من هذا البرنامج أكثر من 70.000 تلميذ كل سنة. بالإضافة إلى ذلك، تم التوقيع على إعلان نية يتعلق بتعليم اللغة والثقافة الأصليتين ELCO بين المغرب وفرنسا.

أما فيما يتعلق بدعم الجمعيات في مجال التعليم، كان هناك:

- دعم ومرافقة 19 مشروعاً لتعليم اللغة العربية والثقافة المغربية للأطفال المغاربة المقيمين في الخارج في فرنسا وبلجيكا وإيطاليا وإسبانيا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية.
  - تنظيم دورات تكوينية لفائدة 140 معلماً و73 مشرفاً.
  - توزيع أكثر من 100000 كتاب وأدوات تعلم لصالح أكثر من 374 جمعية.
- بالنسبة للدعم المدرسي: تم دعم 8 مشاريع متعلقة بالدعم المدرسي للأطفال الذين يعانون من صعوبات مدرسية في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وهولندا.

فيما يتعلق بتوسيع العرض الاجتماعي: إقامة برامج دعم لغاربة العالم في وضعية هشّة:

- الدعم الاجتماعي لتدريس أطفال المغاربة المقيمين في الخارج: (أكثر من 2500 طفل)
- التكوين المهني والحرفي.
- المنح الدراسية: منح الطلبة المغاربة المقيمين في الخارج من 1000 منحة سنوياً.

المرافقة الاجتماعية لفائدة المغاربة في حالة عودة اضطرارية:

- الإدماج الجامعي والمدرسي للشباب والأطفال العائدين بشكل اضطراري؛
- المساعدة الاجتماعية وإدارة الأزمات لفائدة المغاربة الذين يعيشون المعاناة.
- تقديم المساعدة لترحيل الجثامين: تكاليف ترحيل الجثامين لأكثر من 1650 جثمان مغاربة العالم الفقراء والذين لا يتوفرون على التأمين.

أما فيما يتعلق بخلق آلية للمرافقة القانونية والإدارية:

المساعدة القانونية: تهدف هذه الآلية، التي توّطرها الدورية الوزارية رقم 430 بتاريخ 9 يونيو 2014، إلى حماية حقوق المغاربة المقيمين في الخارج وحماية ممتلكاتهم. بالإضافة إلى معالجة أكثر من 240 شكوى تم تقديمها ضد سلطات الدول المضيفة، سمحت هذه الآلية بتسوية العديد من النزاعات. بصفة عامة، تتمحور طبيعة الدعاوى القضائية التي تم تقديمها للمحامين

حول نزاعات تتعلق بما يلي:

- الطرد التعسفي وإزالة الوثائق الإدارية؛
- التعويض عن حوادث الشغل أو حوادث المرور؛
- الطلاق وتوزيع الممتلكات المكتسبة في إطار الزواج المختلط؛
- انتهاكات الكفيل التي تعاني منها الشغيلة المغربية العاملة في دول الخليج، وخاصة النساء اللاتي يعشن وضعياً هشاشة؛
- تصفية ممتلكات الجالية المغربية في بلدان إقامتهم.

كما دأبت وزارة العدل على إحداث خلايا لاستقبال المغاربة المقيمين بالخارج وتمكينهم من المعلومات القانونية حسب الحالة بجميع محاكم المملكة وأيضاً بالإدارة المركزية.

آلية الرصد القانوني: إن عدم تجانس الترسانة القانونية الجاري بها العمل في البلدان المضيفة وتكرار تعديلات النصوص القانونية التي تتعلق بشكل وثيق بالحياة والوضع الاجتماعي والقانوني لأفراد الجالية المغربية في الخارج، يبرر اعتماد نهج استباقي لضمان فعالية وكفاءة آلية المساعدة القانونية. وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات:

- إنشاء قاعدة معطيات تحتوي على مجموعة من النصوص القانونية التي تتعلق بحياة الجالية المغربية في الخارج؛
- خلق خلايا رصد قانوني داخل التمثيليات الدبلوماسية والمراكز القنصلية من أجل الكشف عن مشاريع القوانين التي قد تؤثر سلباً على مصالح الجالية المغربية في الخارج.
- تعبئة المحامين أعضاء الشبكة التي تم انشائها مؤخراً في إطار منتدى المحامين المغربية المقيمين والممارسين في بلدان الاستقبال. (منتدى المحامين المغربية المقيمين في الخارج: حماية حقوق ومصالح مغاربة العالم، وتعبئة الكفاءات).

تدبير ومعالجة الشكايات والطلبات: تقوم على استقبال، وتوجيه المغاربة المقيمين في الخارج المتضررين وإيجاد طريقة لمعالجة شكاياتهم بتسيق مع مختلف القطاعات الوزارية المعنية.

تطوير شبكات الكفاءات: تم تحديد ما يقرب من 5400 كفاءة مقابل 2016 سنة 2014. ويركز عمل تعبئة الكفاءات، على تشجيع الانخراط في شبكات حسب مجالها الجغرافي وحسب موضوع تخصصها، من أجل بروز جيل جديد. والهدف من هذه الشبكات يروم توجيه الطاقات لفائدة التنمية المستدامة في المغرب ودعم اندماج المواطنين المغربية في بلدان الاستقبال.

مرافقة حاملي المشاريع الاستثمارية: يتعلق الأمر بما يلي:

- إرشاد وتوجيه المستثمرين المحتملين لمختلف القطاعات الاقتصادية؛
- مساعدة حاملي المشاريع خلال جميع مراحل تحقيق استثماراتهم، منذ الاعداد إلى التنفيذ؛

- تحديد أشكال الشراكة التي يمكن اعتمادها مع الفاعلين المحليين لتحفيز وتشجيع المغاربة المقيمين في الخارج من أجل المساهمة في تنمية جهاتهم.

إقامة شراكات مع جمعيات المغاربة المقيمين في الخارج وتعزيز قدراتهم: «الجهة 13 الخاصة بمغاربة العالم المقاولين»: بغرض تشجيع المغاربة المقيمين في الخارج للاستثمار في المغرب وتعزيز ودعم علاقاتهم الاقتصادية مع المغرب، تم تجديد آلية الدعم المالي «MDM invest». بل تم أيضا القيام بالتوعية من أجل ترويج مزيد من المعلومات حول الاستثمار من خلال دليل لإنشاء الشركة، ومناخ الأعمال والأوراش الاقتصادية الكبرى، وبوابة الكترونية مع نظام للتتبع على الإنترنت للمشاريع وقاعدة وثائقية.

إطلاق بوابة الكترونية جديدة للوزارة وموقعها على شبكات التواصل الاجتماعي:

- الشراكة مع جمعيات مغاربة العالم: منتدى المجتمع المدني لمغاربة العالم (أكثر من 200 جمعية وشبكة)؛
- مرافقة جمعيات مغاربة العالم من أجل تنمية التضامن؛
- مشروع «مبادرة مشتركة للهجرة والتنمية»؛
- مشروع شراكة: تم تحديد وإدراج حوالي 1100 جمعية في العديد من بلدان إقامة المغاربة بالخارج؛
- تعزيز قدرات جمعيات مغاربة العالم: بوابة الكترونية تقدم العديد من الخدمات عبر الإنترنت.

بالإضافة إلى محاور أخرى تتعلق بتعزيز وسائل التواصل الاعلامي والمؤسساتي، وتحسين صورة المغاربة المقيمين في الخارج في بلدان الاستقبال ومكافحة أعمال التمييز والتطرف والإسلاموفوبيا وتعزيز عملية العبور «مرحبا» لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج.

تطوير آلية الحكامة: يتعلق الأمر بالانتظام وإنجازات اللجنة المشتركة بين الوزارات، ومشاركة المغاربة المقيمين في الخارج في أنشطة المؤسسات الاستشارية والحكامة الرشيدة وتعزيز التعاون الدولي.

### 3.1.3. التحديات والمعوقات

تعتبر الجالية فاعلا رائدا في التنمية المستدامة، ولكن هناك بعض التحديات التي تواجه إشراك وتمكين الجالية من المساهمة في التنمية. وهي عادة تحديات صعبة المنال نظرا للانتشار الجغرافي لهذه الفئة والاختلاف السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان الاستقبال. ومن أهمها:

- تطوير نظام معلومات مندمج ومحين لمعطيات حول الجالية: الإحصائيات (المجاميع والنتيارات)، ومكان الإقامة / الأصل، والخصائص والكفاءات، وظروف الاندماج والاحتياجات والطموحات والانتماءات للمنظمات غير الحكومية، وما إلى ذلك؛

- إقامة نماذج للشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحديد الأدوار والتوقعات واستخدام الموارد؛
- إيجاد طرق لقياس وملائمة عرض رساميل الجالية مع الطلب؛
- استكشاف طرق لملائمة التوقعات / قدرات الجالية بهدف تعبئتها في البلد / التراث؛
- خلق قنوات الاتصال عبر الوطنية وتنسيق الإجراءات المنظمة من طرف الدولة، بحيث يتواصل المجتمع المدني ويتعاون مع الجالية، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار تصورات الجالية حول شرعيتها ومصداقيتها.
- الاستثمار في التدبير المستمر للعلاقات: المشاركة، وتمكين الجالية من التنمية رهين بمأسسة العلاقة بين الحكومة والأفراد / المنظمات؛
- تكييف البرامج والقنوات حسب نوع ومهمة المنظمة (مجتمعية، إنسانية، حقوق الإنسان، حقوق المرأة، سياسية، دينية، ثقافية، بيئية، مهنية، خدمات اجتماعية، طلبية، الدعوة / النضال، الشباب، إلخ؛
- تعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين من أجل زيادة الفعالة السياسية والحكامة الرشيدة.

### 4.1.3. آفاق

وتقر خطة 2030 وإعلان نيويورك والخطة الأفريقية للهجرة بالمساهمة الإيجابية للجالية في النمو الشامل والتنمية المستدامة. حيث تحافظ الجالية على العلاقات مع البلد الأصلي من خلال خلق تأثيرات مفيدة مثل تحويل الأموال والمعارف والكفاءات والتكنولوجيا والمواطنة وروح المصلحة العامة والمواطنة بصورة جيدة للبلاد. ويتعلق الأمر ب:

- إنشاء نقاط اتصال أو وكالات للجالية لتدبير شؤون الجالية و برامج المواطنة؛
- تشجيع الشراكة الدولية وتوجيه مشاريعهم وأنشطتهم للمساعدة في اتخاذ إجراءات فعالة وزيادة التزام الجالية؛
- تنفيذ تكوين حول نهج على نطاق الحكومة لتعبئة الجالية، بدءا بخراطة الجالية (الكفاءات والاحتياجات والاهتمامات، إلخ)، وإشراك مختلف القطاعات من أجل وضع استراتيجيات حول كيفية تحقيق الجالية لبناء الثقة وتطوير برامج للالتزام والمنفعة المتبادلة؛
- إجراء أبحاث حول المغاربة المقيمين في الخارج من الجيلين الثاني والأخير الذين قد تختلف علاقاتهم مع بلدهم الأصلي مقارنة بالمهاجرين من الجيل الأول، وتطوير إجابات سياسية مناسبة لإشراكهم في تنمية بلدهم الأصلي.
- اعتماد قانون حول الجنسية المزدوجة للجالية؛
- خلق الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة كالبينة السياسية والديمقراطية والحكامة الرشيدة الكفيلة باستقطاب الجالية؛
- تهيئة الظروف لارتفاع دائم لمعدل العودة، وإجراء المراجعات المنهجية لبرامج العودة من أجل فهم تجارب العائدين من أفراد الجالية الذين شاركوا في هذه البرامج، بما في ذلك

العوامل الرئيسية التي ألهمت قرارات عودتهم، سواء بشكل مؤقت أو دائم، واستخدام النتائج لتطوير سياسة وبيئية أكثر ملاءمة؛

- زيادة الاستثمار المالي للجالية، من خلال توفير حماية أفضل للاستثمار، بما في ذلك التأمين؛
- إنشاء قاعدة معطيات موثوقة عن الجالية، سواء لتحديد حجمها وموقعها وكفاءاتها، وتعزيز التواصل والتعاون بين الخبراء في البلد الأصلي ونظرائهم من الجالية المغربية المقيمة في الخارج؛
- تيسير عودة المغاربة المؤهلين المقيمين في البلدان المتقدمة بتدابير وآليات مؤسسية مناسبة؛
- تعبئة الوزارات الوصية لإدارة العلاقات مع المواطنين في الخارج وتسهيل نقل المعرفة العلمية وتشجيع الاستثمار؛
- تطوير الحوار والشراكة جنوب - جنوب وشمال - جنوب لتعزيز التبادل في الموارد البشرية والكفاءات والتكنولوجيا والمعرفة.

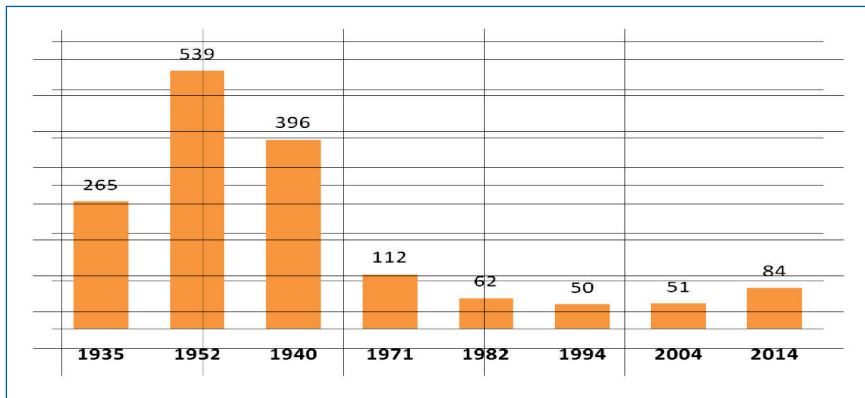
## 2.3. الهجرة واللجوء في المغرب

### 1.2.3. الوضع الحالي والاتجاهات

#### 1.1.2.3. الاتجاه العام لتطور عدد الأجانب

من أصل 33,8 مليون نسمة تم إحصاؤهم سنة 2014، بلغ عدد الأجانب المقيمين في المغرب 84.001 نسمة؛ أي ما يعادل نسبة 0,25% من مجموع السكان المغربية. وبالمقارنة مع إحصاء 2004، سجل عدد الأجانب في المغرب زيادة مطلقة بلغت 32566 أجنبي، وهو ما يمثل معدل نمو إجمالي بلغ 63,3% خلال فترة ما بين الإحصاءين.

الشكل 10: تطور عدد الأجانب المقيمين في المغرب (بالآلاف)



المصادر: تعدادات 1935 و 1952 وإحصاءات 1960 و 1971 و 1982 و 1994 و 2004 و 2014.

تبين التعدادات والإحصاءات المختلفة التي أجريت في المغرب منذ الحماية، أن عدد الأجانب المقيمين في المغرب انتقل من 539000 سنة 1952، إلى 396000 سنة 1960 مسجلا بذلك تراجعاً بلغ 27% في غضون ثمان سنوات فقط. يعزى هذا الانخفاض بعد الاستقلال إلى الرحيل الجماعي للجاليات الفرنسية والإسبانية، ليسجل وتيرة بلغت نسبة 72% بين 1960 و1971، ثم 45% بين 1971 و1982. ومنذ هذا التاريخ، استمر الانخفاض ولكن بوتيرة بطيئة، أي بنسبة 19% بين 1982 و1994. حيث انتقل عدد الأجانب بين 1982 و1994 من 61935 إلى 50181. ولكن منذ 1994، تم تسجيل ارتفاع عدد الأجانب في المغرب منتقلاً من 50 ألف إلى 51435 سنة 2004 ليصل إلى 84.001 سنة 2014.

### 2.1.2.3. التوزيع المجالي للأجانب حسب الجهات

تعتبر خمس جهات أكثر جاذبية، إذ ينتشر بهامعظم الأجانب المقيمين في المغرب (84,8%، 71220). وهي حسب الأهمية: جهة الدار البيضاء-سطات (36,5%، 30683)، الرباط-سلا-القنيطرة (23,0%، 19314)، مراكش-آسفي (10,2%، 8555)، طنجة-تطوان-الحسيمة (8,5%، 7144) وفاس-مكناس (6,6%، 5524). تليها جهة سوس-ماسة (5,8%، 4882)، الجهة الشرقية (4,6%، 3897)، بني ملال-خنيفرة (1,5%، 1250)، الداخلة-واد الذهب (1%، 875)، العيون-الساقية الحمراء (0,9%، 775)، درعة-تافيلالت (0,9%، 757) وأخيراً كلميم-واد نون (0,4%، 345).

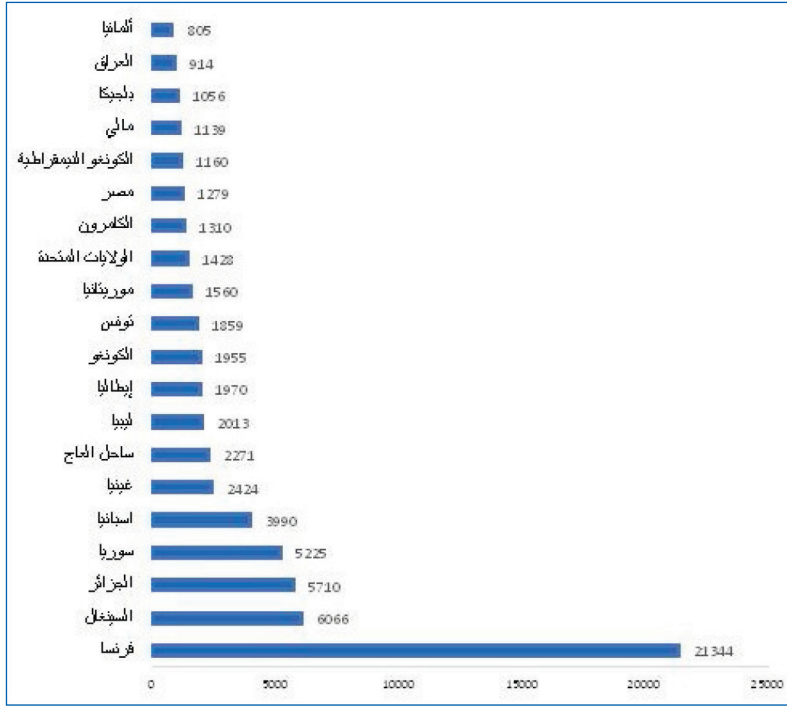
كما يتضح حسب توزيع الجنسيات الأكثر تمثيلاً حسب الجهات بأن الدار البيضاء - سطات تستقطب الجاليات الفرنسية والإيطالية والسنغالية والإيفوارية بالإضافة إلى السورية. أما الرباط-سلا-القنيطرة فتستقطب الغينيين والليبيين. ويستقر معظم الجزائريين في الجهة الشرقية. وأخيراً، يستقر الإسبان في جهة طنجة - تطوان - الحسيمة.

### 3.1.2.3. توزيع الأجانب حسب الجنسية

يقيم في المغرب مزيج من الجنسيات، ومن جميع القارات، مع هيمنة واضحة للأجانب الفرنسيين (25,4%، 21344). يليهم الأجانب السنغاليون بحوالي 7,2% (6066)، ثم الأجانب من جنسية جزائرية (6,8%، 5710) وجنسية سورية (6,2%، 5225)، ثم الإسبان (4,8%، 3990)، والغينيون (2,9%، 2424)، والإيفواريون (2,7%، 2271)، والليبيون (2,4%، 2013) وأخيراً الإيطاليون (2,3%، 1970).



## الشكل 11: توزيع الأجانب المقيمين في المغرب حسب الجنسيات الأكثر تمثيلاً سنة 2014



المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، المندوبية السامية للتخطيط

### 4.1.2.3. اللاجئون وطالبي اللجوء في المغرب

حسب إحصائيات وزارة الخارجية والتعاون الدولي، بلغ عدد اللاجئيين 755 سنة 2018. أما حسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، بلغ عدد اللاجئيين وطالبي اللجوء في المغرب إلى حدود 31 مارس 2017، حوالي 7138 شخصاً موزعين على 53 مدينة مغربية، ومكونين من 58,5% من الرجال مقابل 41,5% من النساء. غالبية طالبي اللجوء الذين استقروا في المغرب هم من سوريا. وبالفعل، يتحدر 3062 منهم من سوريا، تليها الكاميرون بـ 701 شخصاً، وغينيا بـ 612، واليمن بـ 556 شخصاً. وهم يتمركزون في الرباط (900 شخص، 18% من العدد الإجمالي)، والدار البيضاء (673 شخص) ووجدة (567 شخصاً). ونجد في المركز الرابع، مدينة القنيطرة بـ 430 شخص، وتمارة بـ 306، وطنجة بـ 259 ومكناس بـ 233. وتتنوع بقية طالبي اللجوء بين مختلف مدن المملكة.

كل سنة، تقوم المملكة المغربية بالاعتراف بالملئات من اللاجئيين، وبلغ عددهم 755 حاصل على صفة لاجئ سنة 2018، ولكن في نفس الوقت، يتم خصم مائة حالة بسبب العودة الطوعية إلى بلدانهم الأصلية، أو إعادة التوطين في بلدان أخرى، أو المغادرة التلقائية في اتجاه بلدان أخرى.

### 2.2.3. السياسة الوطنية في مجال الهجرة واللجوء

الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء (SNIA) هي نتاج مقارنة تشاركية (السلطات العمومية، والسلطات المحلية والمجتمع المدني والباحثون والجامعيون والمنظمات الدولية). تُطبَّق الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء على جميع الأجناس المتواجدين في الأراضي المغربية. وجدير بالذكر، أن هذه المقاربة عملت على التفكير في تلبية احتياجات فئات خاصة من المهاجرين، بمن فيهم المهاجرين غير الشرعيين والمهاجرين الذين تمت تسوية وضعيتهم القانونية واللاجئين وطالبي اللجوء، وبشكل عام، أي شخص أجنبي في وضعية هشاشة في المغرب. كما تهدف الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء ضمان إدماج أفضل للمهاجرين وتحسين تدبير تدفقات الهجرة في إطار سياسة متجانسة وشاملة وإنسانية ومسؤولة.

تمت بلورة الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء بالاعتماد على ستة مبادئ توجيهية: المقاربة الإنسانية، المقاربة الشمولية، احترام حقوق الإنسان، الانسجام مع القانون الدولي، التعاون متعدد الأطراف، المسؤولية المشتركة. ويتمحور تفعيل هذه الرؤية على سبعة برامج قطاعية (التعليم والثقافة والشباب والترفيه، والصحة، والسكن، والمساعدة الاجتماعية والإنسانية، والتكوين المهني، والتشغيل) وأربعة برامج ذات بعد أفقي (تدبير تدفقات المهاجرين ومحاربة الاتجار في البشر، والشراكة والتعاون الدولي، والإطار التنظيمي والتعاقد، والحكامة والتواصل)، والتي تضم 27 هدفا و81 عملية.

### 3.2.3. إنجازات ومعيقات السياسة الوطنية للهجرة واللجوء

كان النهج الذي اتبعه المغرب خلال الفترة 2015-2017 يعتمد العمل المتزامن على ثلاثة مستويات:

- تسوية الوضعية الإدارية للمهاجرين المقيمين بصفة غير قانونية بالمغرب؛
- إعطاء الحقوق وإدماج المهاجرين واللاجئين للاستفادة من الخدمات العمومية؛
- الارتقاء بالإطار القانوني والمؤسسي.

#### 1.3.2.3. تسوية الوضعية الإدارية للمهاجرين المقيمين بصفة غير قانونية

- العملية الأولى لتسوية الوضعية الإدارية والقانونية للمهاجرين:

قام المغرب بعملية استثنائية لتسوية الوضعية الإدارية للمهاجرين المقيمين بصفة غير قانونية. حيث تمت معالجة 27649 طلب تسوية خلال سنة واحدة بين 2014 و2015. ونتيجة لذلك، تم تسوية وضعية 23096 شخصا، من بينهم قاصرين غير مرافقين وأكثر من 10000 امرأة (83,5%).

• العملية الثانية لتسوية الوضعية الإدارية والقانونية للمهاجرين وإدماج المهاجرين في وضع غير قانوني:

تم إطلاق العملية الثانية لتسوية الوضعية الإدارية للمهاجرين المقيمين بصفة غير قانونية في 15 دجنبر 2016 لمدة سنة واحدة. وفي 31 دجنبر 2017، تم تقديم 28 400 طلب تسوية من طرف مهاجرين غير شرعيين يمثلون 113 جنسية في 83 عمالة وإقليم في المملكة. كما تم، وفقا لتعليمات صاحبة الجلالة، تمديد فترة صلاحية تصريح الإقامة لثلاث سنوات بالنسبة لطلبات التجديد.

### 2.3.2.3. إدماج المهاجرين في الخدمات العمومية

استند ولوج الخدمات العمومية على مبادئ الإنصاف وعدم التمييز بين المواطنين المغاربة والمهاجرين واللاجئين، بهدف إدماجهم في الخدمات الوطنية والمحلية بنفس الظروف والشروط على قدم المساواة مع المغاربة. ويتعلق الأمر بالخدمات العمومية التالية:

#### • التعليم والثقافة

يستطيع الأجانب المقيمون في المغرب واللاجئون تعليم أطفالهم في المدارس العمومية والخاصة في المملكة، بغض النظر عن وضعيتهم الإدارية. في هذا الإطار، يحدد البرنامج الأهداف الثلاثة التالية:

- إدماج المهاجرين واللاجئين في النظام المدرسي الرسمي وغير النظامي؛
- تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي؛
- تدريب المهاجرين واللاجئين على اللغات والثقافة المغربية.

وبالإضافة إلى ذلك، يشارك المهاجرون في الحياة الاجتماعية والثقافية للبلد المضيف ويشجعون الأنشطة من أجل العيش معا وتبادل تنوع الثقافات. حيث عملت وزارة الثقافة على فتح برنامج دعوتها للمشاريع برسم سنة 2016 بغرض تنظيم تظاهرات ثقافية لفائدة جمعيات المهاجرين.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتفعيل هذا البرنامج، فقد تمت مواجهة بعض الصعوبات:

- واجه بعض الآباء صعوبات في تسجيل أبنائهم في المدارس العمومية المغربية بسبب تعقيد وعدم تجانس إجراءات التسجيل المدرسي بالنسبة للأطفال الأجانب؛
- مشاكل لغوية تحد أحيانا من التواصل والاتصال مع المهاجرين الذين يترددون بشكل رئيسي على مواطنيهم وغيرهم من المهاجرين من أصل جنوب الصحراء.

## • الشباب والترفيه

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير ممارسة الأنشطة الرياضية والترفيهية للمهاجرين الشباب وتمكينهم من الاستفادة من البنى التحتية والبرامج القائمة، من خلال:

- إدماج الأطفال والشباب المهاجرين واللاجئين في مخيمات العطل والرحلات المنظمة من طرف وزارة الشباب والرياضة؛
  - إدماج المهاجرين واللاجئين في البرامج الوطنية ودور الشباب والأنشطة الرياضية.
- على الرغم من الجهود المبذولة، لا تزال هناك بعض الصعوبات، خاصة:
- مشاكل لغوية تحد أحياناً من التواصل والاتصال مع المهاجرين؛
  - انخفاض مشاركة المهاجرين في الأنشطة الترفيهية.

## • صحة المهاجرين

تم اتخاذ عدة مبادرات تهدف إلى ضمان حق المهاجرين في الحصول على الخدمات الصحية خلال السنوات الأخيرة. وقد حددت الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء هدفين في المجال الصحي:

- تسهيل ولوج المهاجرين واللاجئين للخدمات الصحية بنفس الشروط التي يستفيد منها المغاربة؛
- تنسيق عمل الجمعيات في مجال الصحة.

ومن أجل تمكين المهاجرين من تغطية صحية ومن سلة العلاجات مشابهة لسلة العلاجات التي يقدمها نظام المساعدة الطبية RAMED، تم القيام بعدة إجراءات:

- توقيع دورية مشتركة رقم 33 بتاريخ 15 فبراير 2017، تنظم المساعدة الطبية للمهاجرين واللاجئين في المغرب؛
- التوقيع على اتفاقية بين الوزارة المنتدبة المكلفة بشؤون الهجرة والوكالة الوطنية للتأمين الصحي (ANAM) في 28 مارس 2017، من أجل إصدار وتسليم بطائق المساعدة الطبية لفائدة المهاجرين (المقيمين واللاجئين) في المغرب.
- تتمثل الصعوبات الرئيسية ومعوقات الحصول على العلاجات في:
- الخوف من التعرض للاعتقال والإعادة إلى الحدود في حالة التردد على المستشفيات العمومية؛
- اللغة (خاصة في حالة المهاجرين الناطقين بالإنجليزية) والاختلافات الثقافية التي تشكل عائقاً للتواصل وفهم الأمراض.

- الحركية المجالية للمهاجرين؛
- تأخر تنفيذ المساعدة الطبية للمهاجرين.

### • سكن المهاجرين

إن الحصول على السكن عامل أساسي للاندماج الاجتماعي للمهاجرين واللاجئين في البلد المضيف. فحسب معطي الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، 47,8% من الأسر الأجنبية تتوفر على سكن من نوع شقة و25,1% تقطن مساكن من نوع دار مغربية عصرية. أما الفيلات فتحتل المرتبة الثالثة (20,3%). وتجدر الإشارة إلى أن حوالي نصف الأسر الأجنبية (49,1%) هي من المُكترين و37,7% منها تمتلك منازلها الخاصة. ومع ذلك، فإن فئة من المهاجرين في وضع إدارية غير قانونية، غالبا ما تعيش في مجموعات والمخيمات في الغابات أو في ضواحي المدن.

بالإضافة إلى ذلك، فتحت وزارة إعداد التراب الوطني والتمدن والإسكان وسياسة المدينة إمكانية ولوج السكن الاجتماعي للمهاجرين، وذلك بتعديل المادة 247 من قانون المالية لسنة 2015. وبمقتضى ذلك، يمكن للمهاجرين الاستفادة من عروض السكن الاجتماعي.

ويواجه هذا البرنامج عددا من الصعوبات تتمثل في:

- عدم إمكانية الحصول على قروض السكن للمهاجرين واللاجئين؛
- عدد محدود للمؤسسات التي توفر سكناً مؤقتاً للمهاجرين؛
- عدم وجود مرافق استقبال استعجالية لصالح القاصرين غير المرافقين وضحايا الاتجار في البشر.
- المساعدة الاجتماعية والإنسانية

يهدف برنامج «المساعدة الاجتماعية والإنسانية» إلى إدماج المهاجرين واللاجئين في برامج التضامن والتنمية الاجتماعية، خاصة لفائدة النساء والأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة، وللمساعدة المهاجرين واللاجئين ضحايا الاتجار في البشر. وقد حددت الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء هدفين في هذا المجال:

- تقديم المساعدة القانونية للمهاجرين واللاجئين؛
  - إدماج المهاجرين في برامج التضامن والتنمية الاجتماعية.
- وتتمثل الصعوبات الرئيسية في مجال المساعدة الاجتماعية والإنسانية فيما يلي:
- غياب تتبع المعلومات حول الشكايات المقدمة من طرف المهاجرين واللاجئين، وحول المستفيدين من المساعدة القانونية؛
  - عدم كفاية عدد الشركاء الذين تمت تعبئتهم للاستجابة للمساعدة الإنسانية المستعجلة للمهاجرين في وضعية هشاشة.

## • التكوين المهني

يهدف برنامج «التكوين المهني» الخاص بالاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء إلى فتح إمكانية ولوج المهاجرين الذين تمت تسوية وضعيتهم الادارية واللاجئين إلى برامج التكوين المهني والتأهيل والمساعدة لتنمية المشاريع المهنية الشخصية. وأهداف هذا البرنامج هي:

- ضمان ولوج المهاجرين واللاجئين إلى التكوين المهني؛
- تسهيل الاندماج المهني للمهاجرين الذين تمت تسوية وضعيتهم الادارية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فإن عدد المهاجرين واللاجئين الذين تلقوا تكويناً مهنيًا ومُرافقةً للاندماج الاجتماعي والمهني لا يزال دون المستوى المتوقع. حيث لاحظ عدد من الشركاء صعوبة الالتزام بالحضور لدى عدد كبير من المستفيدين، الذي يعزى أساساً لأسباب اقتصادية، بالإضافة إلى حركية الأشخاص. ثم إن المدة الطويلة لبعض الدورات التكوينية في مراكز تكوين المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل OFPPT وبمراكز تكوين التعاون الوطني، تعتبر أيضاً أحد العوامل غير المشجعة للعديد من المهاجرين واللاجئين العاملين الذين يشغلون بشكل دائم ولا يستطيعون تكريس الكثير من الوقت للتكوين.

## • التشغيل

يهدف برنامج التشغيل الخاص بالاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء إلى:

- تسهيل الولوج المنصف للمهاجرين واللاجئين إلى العمل؛
  - تشجيع خلق الشركات من طرف المهاجرين النظاميين؛
  - تغطية الاحتياجات الخاصة من اليد العاملة.
- وفي هذا الإطار، تم تنفيذ عدة مبادرات، ويتعلق الأمر ب:
- برامج المساعدة على التشغيل (إدماج، تحفيز وتأهيل)؛
  - إطلاق تطبيق "GSM 'Welcome ANAPEC'" لتمكين المهاجرين النظاميين واللاجئين الباحثين عن الشغل من ولوج جميع خدمات الوكالات الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ANAPEC عبر الإنترنت باستعمال هواتفهم المحمولة؛
  - إطلاق منصة جديدة على الإنترنت «تأشير» في 2017، مخصصة للتأشير على عقود العمل للمأجورين الأجانب، والتي تسمح للمشغلين، الذين يحتاجون كفاءات أجنبية، معرفة إجراءات التقدم بطلب الحصول على تأشيرة.

وقد تم تسجيل تقدم كبير خلال الفترة 2017-2018 في مجال تشغيل المهاجرين واللاجئين. ولكن بعض الصعوبات لازالت قائمة، وعلى وجه الخصوص، لا يزال عدد المهاجرين الذين تم إدماجهم في سوق العمل من خلال آليات الوكالات الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ANAPEC محدوداً. أما فيما يتعلق بالتشغيل الذاتي، والمرافقة والتمويل من أجل خلق الأنشطة المدرة للدخل لصالح المهاجرين يبقى محدوداً للغاية.

### 3.3.2.3. تأهيل الإطار القانوني والمؤسساتي

تخضع قضايا الهجرة بشكل رئيسي على المستوى الوطني بموجب القانون رقم 03-02 لسنة 2003، الذي يتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة.

وتم تسجيل تقدم ملموس بمصادقة البرلمان على قانون جديد يتعلق بالاتجار في البشر في 19 غشت 2016. ويقدم هذا القانون لأول مرة في التشريعات المغربية تعريف هذه الظاهرة وفقا للبروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة المؤرخ في 15 دجنبر 2000، الذي صادق عليه المغرب سنة 2011، «يهدف إلى منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، خاصة النساء والأطفال».

كما تجدر الإشارة الى مشروع القانون رقم 66.17 المتعلق باللجوء وشروط منحه، الذي يعتبر خطوة هامة لوضع نظام قانوني ومؤسساتي يُوَظِر ظاهرة اللجوء وفاء للالتزامات الدولية للمغرب الذي صادق على اتفاقية جنيف لسنة 1951 والبروتوكول المعدل لها لسنة 1967.

أما على المستوى الإقليمي، تميزت الفترة 2016-2017 بعودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي في 30 يناير 2017، وكذلك الاتفاق من حيث المبدأ على انضمامه إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المعروفة بـ "سيداو" (CEDEAO) في 5 و6 يونيو 2017. سيكون لاندماج المغرب في هذه المجموعة تأثير مباشر على سياسة الهجرة والتي تشمل حرية التنقل والإقامة لرعايا الدول الأعضاء في سيداو.

كما صادق البرلمان على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 143 بشأن العمال المهاجرين (الأحكام التكميلية) بموجب قانون التصديق رقم 16-01 الصادر عن ظهير رقم 1.16.115 في 10 غشت 2016. وتهدف الاتفاقية رقم 143 إلى مكافحة الهجرة في ظروف مسيئة، ولاسيما من خلال التزام الدول الموقعة بمنح الفرص والمعاملة المتساوية في مجالات التشغيل والضمان الاجتماعي والحقوق النقابية والثقافية والحريات الفردية والجماعية للمهاجرين في أراضيها.

وأخيراً، تم تعزيز التعاون جنوب-جنوب منذ سنة 2017 بين المغرب والعديد من الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء بشأن قضايا الهجرة. وسيتم تنفيذ هذا المشروع، الممول من طرف الصندوق الائتماني لحالات الطوارئ التابع للاتحاد الأوروبي، والذي تسهر على تفعيله الدول الشريكة بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ والخبرة الفرنسية Expertise France.

### 4.2.3. الخطط المستقبلية

على المستوى الدولي، حظيت قضايا الهجرة باهتمام متجدد. ففي 19 شتبر 2016، استضافت الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعاً رفيع المستوى حول التحركات الكبرى للاجئين والمهاجرين، والذي كان مناسبة لانطلاق إعداد « الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة ». كان هذا الاجتماع بمثابة نقطة تحول من أجل وضع نظام أكثر مسؤولية وتنسيقاً بهدف تدبير تدفقات الهجرة الدولية. كما كان الميثاق العالمي حول الهجرة الموضوع الرئيسي للمناقشة في القمة العاشرة للمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية (FMMD) الذي تولى المغرب وألمانيا رئاسته المشتركة والذي انعقد في برلين ما بين 28 و30 يونيو 2017. حيث تم عقد عدة مشاورات

موضوعاتية وإقليمية من أجل بلورة اقتراح وتم طرحه على طاولة المفاوضات وصادق عليه في دجنبر 2018.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الإجراءات الرئيسية المقترحة لتحسين ولوج المهاجرين واللاجئين إلى الخدمات العمومية، هي:

- تعميم تعليم أطفال المهاجرين عن طريق تعديل الدورية رقم 487-13 بهدف استهداف جميع الجنسيات، وجميع الأطفال في وضع نظامي وغير نظامي، والمهاجرين واللاجئين، وجميع مستويات التعليم والتعليم غير النظامي، بما في ذلك تدريس اللغات والثقافة المغربية وبرامج الدعم المدرس؛
- إدماج المهاجرين واللاجئين في برنامج المساعدة على التعليم ومحاربة الهدر المدرسي «تيسير»؛
- الرفع من عدد المستفيدين من مخيمات العطل في 2018؛
- تفعيل برنامج المساعدة الطبية للمهاجرين؛
- الأخذ بعين الاعتبار المهاجرين في التزويد بالأدوية واللقاحات على مستوى المؤسسات الصحية والصيدليات الموجودة في الأحياء ذات كثافة عالية لهذه الفئة من السكان، وكذلك في عدد الموظفين الطبيين؛
- فتح إمكانية الحصول على قروض السكن للمهاجرين من خلال الاتفاقيات المبرمة مع الأبنك المغربية؛
- زيادة توفير الملاجئ المؤقتة وملاجئ الطوارئ الآمنة والملائمة (خاصة لضحايا الاتجار في البشر والقاصرين غير المرافقين)؛
- تطوير الطاقات الاستيعابية لمؤسسات الحماية الاجتماعية لاستقبال المهاجرين في وضعية هشاشة؛
- إشراك الجهات والجماعات الترابية في الحماية الاجتماعية للمهاجرين؛
- تعزيز التواصل والتحسيس وملائمة أنظمة ووحدة التكوين بمراكز تكوين المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل وبمراكز تكوين التعاون الوطني، لتلبية احتياجات المهاجرين واللاجئين؛
- منح حوافز للمهاجرين واللاجئين لتشجيعهم على متابعة تكوين مهني (بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمجتمع المدني والوكالة البلجيكية للتعاون التقني CTB- دور الحضارة، وتكاليف النقل، والتعويضات، وما إلى ذلك).
- تعزيز ولوج المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء لخدمات العدالة عن طريق إعداد مطويات تشرح المقتضيات القانونية ذات الصلة بهذه الفئة وتأطير جمعيات المجتمع المدني العاملة معها أو المكونة من المهاجرين؛
- تعزيز الخدمات السوسيو قانونية المقدمة من طرف المساعدين الاجتماعيين بخلايا التكفل بالنساء والأطفال المهاجرين ضحايا العنف .



## د- الحكامة

يتضمن مجال الحكامة في إعلان القاهرة لسنة 2013 سبعة وثلاثون توصية تهدف تسهيل الالتزامات في جميع أبعاد السكان والتنمية، مع دمج القضايا السكانية في التخطيط الإنمائي.

يتكون مجال المعطيات والإحصائيات لإعلان القاهرة 2013 من التزامات بشأن بناء القدرات الإحصائية، وتسجيل أحداث الحالة المدنية وإنتاج، وجمع واستخدام في الوقت المناسب لمعطيات الإحصاءات والبحوث، والمعطيات الإدارية وغيرها قصد التخطيط، والتتبع والتقييم.

إن الحكامة الجيدة، في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية-المؤسسية، هي أحد أركان مشروع المجتمع المغربي الذي رسم معالمه جلالة الملك في خطابهات المختلفة، والذي يبتغى منه أن يكون مجتمعا حديثا، شاملا ومستداما، يستند إلى حكم القانون، والديمقراطية التشاركية والمساءلة.

إن الهدف النهائي لهذا المشروع المجتمعاتي هو تهيئة ظروف مواتية لبزوغ نموذج تنموي جديد يمكن أن تجد فيه جميع مكونات المجتمع مكانها للمساهمة في الجهد الوطني لخلق الثروة، المادية وغير المادية، والاستفادة من هذه الثروة. ولتحقيق هذا المشروع المجتمعي، شرعت السلطات العمومية في سلسلة من الإصلاحات الهيكلية التي يعد الإصلاح الدستوري هو حجر الزاوية فيها.

### 1. دستور 2011، قاعدة لحكامة جيدة

في الواقع، يوفر دستور 2011 قاعدة للقيم والمبادئ لمنظومة حكامه جيدة. فتنزيل أحكامه يتم تدريجيا من خلال تنفيذ جيل جديد من الإصلاحات والسياسات العمومية وأنماط للتسيير التنموي وصنع القرار.

وينص دستور 2011 في ديباجته على أن « المملكة المغربية تواصل بعزم مسيرة توطيد وتقوية مؤسسات دولة حديثة، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة». وهو يجسد مبادئ الفصل بين السلط واستقلالية القضاء والديمقراطية المواطنة والتشاركية والربط بين المسؤولية والمساءلة.

وينص الفصل 6 منه على أن جميع الأشخاص والسلطات العمومية متساوون أمام القانون، حيث إنه يحث السلطات العمومية على توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنين والمواطنات، والمساواة بينهم، ومن مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

يفتح الدستور الطريق أمام الجمعيات والمنظمات غير الحكومية للمساهمة في تنفيذ وتقييم السياسات العمومية، وتدعو، لهذا الغرض، السلطات العمومية إلى إنشاء هيئات التشاور المناسبة. وفي هذا الإطار، يمنح الحق للمواطنات والمواطنين في تقديم الطلبات والملاحظات والملاحظات للسلطات

العمومية. كما يضمن الدستور مشاركة المغاربة المقيمين في الخارج في المؤسسات الاستشارية والحكمة الجيدة.

وللاستفادة من الفرص التي يتيحها العائد الديمغرافي، يكرس الدستور الحريات وحقوق الإنسان ذات الطابع المدني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، ويحث الدولة، والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة جميع الوسائل للتمتع الفعلي وعلى قدم المساواة لكل الساكنة، ولاسيما النساء والشباب والمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة.

إن جودة المؤسسات والخدمات التي تقدمها تعرف كذلك اهتماما دستوريا. فالدستور يخصص، في الواقع، جزءا بكامله (الباب الثاني عشر) لموضوع الحكمة الجيدة حيث ينص على تنظيم الخدمات العمومية على أساس المساواة في ولوج المواطنين والمواطنات، وتغطية التراب الوطني واستمرارية الخدمات المقدمة. وهو يحدد معايير وقيم عملهم، في هذه الحالة، معايير الجودة والشفافية والمساءلة، وكذلك معايير الموظفين العموميين الذين ينبغي عليهم تنفيذ مهامهم في إطار احترام القانون والنزاهة. وعلاوة على ذلك، فإن هاته الخدمات يجب أن تحظى بالإنصات للمستعملين والإبلاغ عن تسييرها.

لضمان تنفيذ مبادئ الحكمة الجيدة والديمقراطية التشاركية، أنشأ الدستور وحدد سلطات العديد من الهيئات التي تتمتع بالاستقلالية، بما في ذلك الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، ومجلس المنافسة، الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي.

## 2. تنزيل الأحكام الدستورية لحكمة جيدة

إن تنفيذ أحكام الدستور المتعلقة بالحكمة الجيدة تترجم، من خلال السلطات العمومية، باعتماد مجموعة من القوانين التنظيمية والنصوص القانونية، من أجل إنشاء الهيئات المسؤولة عن الحكمة، أو تدعم نجاعة مبادئ الديمقراطية التشاركية أو أيضا توسيع ولوج السكان إلى مختلف الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقد ركزت المبادرات الأخرى التي اتخذتها الدولة، من ناحية، على إصلاح القضاء والإدارة العمومية ومناخ الأعمال، ومن ناحية أخرى، على إنشاء وتعزيز خطط استراتيجية قطاعية أو عرضية جديدة، تساهم في نجاعة حقوق الإنسان، بما في ذلك، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

### 1.1. الحكمة الإدارية

من أجل تعزيز الحكمة الإدارية، وضعت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية استراتيجية وطنية لتحديث الإدارة للفترة 2014-2021.

إن تحديث الإدارة هو بالفعل خيار استراتيجي لتعزيز إدارة بلدنا، لخدمة التنمية المستدامة. وهو جزء لا يتجزأ من الإصلاحات الدستورية التي تؤيد التسيير العمومي الفعال والناجع، والتي يمكن أن تعزز علاقة الثقة بين المواطنين والمرفق العمومي. وهاته الاستراتيجية تتمحور حول

## المحاور الرئيسية التالية:

تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن من خلال وضع المواطن والمقاولات في مركز اهتمامات الإدارة وتقوية أواصر الثقة بين الإدارة والمواطن من خلال تحسين نوعية الخدمات المقدمة بما في ذلك تحسين الاستقبال والتبسيط ورقمنة الإجراءات الإدارية ومعالجة الشكاوى وخلق فضاءات القرب للمرافق العمومية؛

تثمين الرأس المال البشري باعتباره عنصراً أساسياً في نجاح أي إصلاح إداري وتثبيت ثقافة المرفق العمومي من أجل تطوير نظام تدير الموارد البشرية وتقوية الوقاية الاجتماعية؛

توحيد آليات الحكامة والتنظيم من خلال تحسين النزاهة والشفافية، ودعم التنظيم واللامركز وتحديث أساليب وأدوات التسيير.

## 2.2. محاربة الفساد

أصبحت مكافحة الفساد أولوية، نظراً للآثار السلبية التي تؤثر سواء على المجالين السوسيو-الاقتصادي والإداري، وعلى علاقة الثقة بين المواطنين والمؤسسات العمومية.

وفي هذا الصدد، صادق المغرب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) سنة 2007 وشرع في تنفيذ أحكامها من خلال العديد من الإصلاحات، خصوصاً منها القانونية والمؤسسية من خلال تشديد العقوبات وتجريم الأثراء غير المشروع ورشوة الموظف العمومي وتوسيع نطاق تجريم الرشوة في القطاع الخاص وتجريم الوساطة في الرشوة والغش في الصفقات العمومية وعقود الدولة مع التنصيص على مصادرة القيمة كآلية لاسترداد المال العام وتهدف هذه التعديلات إلى سد الفراغات والإشكالات التي أفرزتها الممارسة العملية زيادة على وضع حد لحالات الإفلات من العقاب في الجرائم المالية التي أصبح الاجماع قائماً بين كافة الأوساط على ضرورة التصدي لها. وفي هذا الإطار، تم وضع استراتيجية وطنية منسقة للوقاية من الفساد ومحاربه بعنوان «توطيد النزاهة والحد من الفساد بشكل ملموس في المغرب في أفق 2025» وتم اعتمادها في أبعادها الوطنية والقطاعية.

تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات وتحسين نزاهة الأعمال وتموقع المغرب على المستوى الدولي. وتتمحور حول خمسة أعمدة رئيسية، هي: الحكامة، والوقاية، والزجر، التواصل والتوعية والتربية والتكوين، وهي مقسمة إلى 10 برامج تهم:

- تحسين خدمة المواطن؛
- إدارة إلكترونية؛
- أخلاقيات وآداب المهنة؛
- الشفافية والولوج إلى المعلومة؛
- الطلبات العمومية؛

- المراقبة والمساءلة؛
- تقوية المتابعة والعقاب؛
- نزاهة عالم الأعمال؛
- التواصل والتحسيس؛
- التربية والتكوين.

### 3.2. الحكامة الترابية

إن الحكامة الجهوية والمحلية تم تعزيزها أيضا لخدمة للتنمية التشاركية والشاملة. وبالفعل، وضع الدستور الانتخابات عن طريق الاقتراع العام المباشر لمجالس الجهات والجماعات، وتمكين رؤسائها من السلطات التنفيذية، وكذلك مبادئ التدبير الحر لتنظيم هاته المؤسسات الجهوية والمحلية، ومشاركة السكان في التنمية المحلية، ومشاركة الجهات والجماعات الترابية في تنفيذ السياسة العامة للدولة من خلال ممثليهم في مجلس المستشارين. وقد خططت كذلك لتعزيز وسائلها المالية، سواء الذاتية أو المخصصة من الدولة تبعا لنقلهم لمهارات الدولة، أو من خلال إنشاء صندوقين، وهما صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات.

إن تنزيل هذه الأحكام الدستورية تم ترجمتها بإصدار القوانين التنظيمية الجديدة 14-111 و14-112 و14-113، التي تنظم على التوالي الجهة والعمالة أو الإقليم والجماعة. وقد حقق القانون التنظيمي الجديد للجهات تحسينات كبيرة يمكن أن تؤدي إلى ديناميكية حقيقية للتنمية الجهوية من خلال تعزيز شرعيتها التمثيلية، واستقلاليتها في العمل، والموارد البشرية والمالية الموجهة لها وكذلك توسيع صلاحياتها خاصة بعد اعتماد ميثاق اللاتمركز الإداري والإجراءات المعتمدة لتنزيله. فلدى الجهة الجديدة نخبة أكثر قدرة على إدارة شؤونها من خلال اعتماد الاقتراع العام المباشر. ويمثل هذا الأخير قطيعة مع النمط القديم للانتخابات، والذي كان يُنتقد في الغالب بسبب تكوين مجلس منتخب على أساس محلي ويفتقر إلى رؤية أوسع قادرة على تحديد الإشكاليات والانتظارات الجهوية وتصميم الحلول المناسبة.

أيضا، تم تعزيز استقلاليتها من خلال منح السلطة التنفيذية لرئيس مجلس الجهة بعد أن كانت تعهد سابقا إلى الوالي. وتجدر الإشارة إلى أن الجماعة كانت السباقة بتكفل رئيسها بهذه السلطة والذي خصصه الميثاق الجماعي لسنة 1976، مما أعطاه وضعاً متقدماً مقارنة بالتقسيمات الأخرى.

وفيما يتعلق بالموارد المالية، فإن الجهة الجديدة تتمتع بموارد مالية إضافية مهمة للاضطلاع باختصاصاتها الجديدة. وهكذا، فحصة الضريبة على الشركات (IS) والضريبة على الدخل (IR) المخصصة لها تم رفعها (من 1 إلى 5%)، خاصة بعد فرض ضرائب جديدة لصالح الجهة (20% من حقوق عقود التأمين).

وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء صندوقين لتقوية التنمية البشرية على المستوى الجهوي إعمال إجراء المعادلة ما بين الجهات، هما وهما صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات.

يهدف الصندوق الأول إلى تسريع القضاء على العجز الكبير في القطاعات المرتبطة مباشرة بالتنمية البشرية والبنية التحتية والتجهيزات الأساسية: الولوج إلى الماء الصالح للشرب والكهرباء، والقضاء على مدن الصفيح والسكن غير الصحي، وإنشاء البنية التحتية الطرقية.

أما بالنسبة لصندوق التضامن بين الجهات، فهو يهدف إلى ضمان التوزيع العادل للموارد لحد من الفوارق بين الجهات. سيتم تخصيص موارد الصندوق وفقا للاحتياجات عن طريق تفضيل الجهات الأقل حظا.

على الرغم من أن الجهة حتى الآن تبدو عاجزة بسبب نقص الكفاءات البشرية المؤهلة والمتمرنة في التخطيط والتنفيذ التقني والمالي للمشاريع، إلا أن التنظيم الجهوي الجديد أتى بتعديل كبير لنظام الحكامة الجهوية من خلال إنشاء وكالة جهوية لتنفيذ المشروع (AREP)، تحت إشراف مجلس الجهة.

هذه الوكالة، التي تتميز بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية والتدبيرية، ستكون مسؤولة عن تقديم المساعدة القانونية أو الهندسة التقنية والمالية وضمان تنفيذ المشاريع وبرامج التنمية لحساب مجلس الجهة. وسيترأسها مدير عام يعينه ويتعاقد معه رئيس مجلس الجهة وستضم لجنة للإشراف والمراقبة يرأسها رئيس مجلس الجهة.

بالإضافة إلى ذلك، توسعت كفاءات الجهة الجديدة بشكل كبير، بالإضافة إلى كفاءاتها الذاتية، يمكن تقاسم الكفاءات الأخرى بين الدولة والجهة، كم سيتم نقل العديد من مجالات التنمية المندمجة إليها من طرف الدولة.

من حيث الاختصاصات الذاتية، فإن الجهة، بتوفرها على حرية الإدارة، ستكون مسؤولة في حدودها الترابية، على إعادة إطلاق التنمية المندمجة والمستدامة في المجالات الاقتصادية، والتكوين المهني، والتكوين المستمر، والتشغيل، والتنمية القروية، والنقل، والثقافة، والبيئة، والتعاون الدولي وإعداد التراب.

ومن خلال مهامها التي أسندت إليها في هذا الصدد، فإن الجهة مدعوة إلى وضع برنامجها التنموي الجهوي والتصميم الجهوي لإعداد التراب، وكذلك لتتبع وتقييم تنفيذهما. وعلى مستوى آخر، فإن اعتماد التقسيم الجديد للتراب الوطني، في اثنتي عشر جهة بدلا من ستة عشر، قد جعل من الممكن توسيع القاعدة المجالية للجهات، وهو أمر يمكن أن يكون له أثر إيجابي على تراكم الموارد، ولكن في الوقت نفسه، قد يخلق تحديات جديدة، خاصة فيما يتعلق بمدى الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، والتواصل والاندماج الترابي.

لقد أعطت هذه الإصلاحات دفعة جديدة لدور الجهة في التخطيط لتنمية مندمجة ومستدامة. وعلى غرار الوحدات ما دون الجهات، وبموجب القانون التنظيمي ومرسومه التنفيذي، يتعين على الجهة أن تنشئ خلال السنة الأولى من ولايتها، برنامج تنمية جهوي، مع العمل على تتبعه، وتحديثه وتقييمه. يستمر هذا البرنامج على مدى 6 سنوات، ويحدد إجراءات التنمية التي يتعين القيام بها في تراب الجهة، ويجب أن يشمل:

- إنجاز تشخيص يسلط الضوء على احتياجات وإمكانات الجهة؛
- تحديد الأولويات الجهوية؛
- تنفيذ خطة العمل التي تحدد المشاريع التي سيتم إنجازها مع القيام بتنفيذها؛
- تقييم الموارد والمصاريف المتوقعة للسنوات الثلاث الأولى؛
- إعداد مشروع وثيقة برنامج التنمية الجهوي وإنشاء إجراءات للتتبع والتقييم.

من أجل تحقيق ترابط شامل، يجب أن يتبع هذا البرنامج التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة وضمن تنزيلها على المستوى الجهوي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يجب على برنامج التنمية الجهوي دمج توجهات التصميم الجهوي لإعداد التراب واحترام الالتزامات المتفق عليها بين الجهة وباقي الوحدات الترابية الأخرى، فضلا عن المقاولات العمومية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الجهة.

إن الوحدات الترابية الأخرى، عند إعداد برامج التنمية الخاصة بها، مطالبة بضمن التناسق مع توجهات برنامج التنمية الجهوي.

وتجدر الإشارة إلى أن مبدأ التبعية والتعاون، وكذلك التعاقد كطريقة ملائمة في ممارسة بعض الإجراءات، بطبيعتها قادران على إخفاء مشكلة التداخل في الصلاحيات التي أثرت طويلا على صياغة تدخلات الوحدات الترابية وتسهيل التشاور والتنسيق بينها وبين الدولة.

كذلك، فيما يتعلق بمشاركة السكان ووفقا للمادة 139، تقوم مجالس الجهات ومجالس الوحدات الترابية الأخرى بخلق آليات الحوار والتشاور لتشجيع إشراك المواطنين والمواطنات والجمعيات في إعداد وتتبع برامج التنمية. ويجوز للمواطنين والمواطنات والجمعيات ممارسة حق الالتماس في طلب إدراج مسألة ما في جدول أعمال المجلس ضمن نطاق اختصاصها.

### 3. المعطيات والإحصائيات

#### 1.3. الوضع الراهن

تعد المعلومات الإحصائية، اليوم، عنصراً رئيسياً في عملية تصميم وتنفيذ وتتبع وتقييم السياسات والاستراتيجيات الوطنية للتنمية. إن الحاجة إلى عرض تقارير من جانب الفاعلين المسؤولين عن تسيير الشأن العام يحسن، في هذا الاتجاه، من دور الإحصائيات في الحياة العملية المؤسساتية للمجتمعات.

يتألف النظام الإحصائي الوطني (SSN)، من المندوبية السامية للتخطيط (HCP)، باعتبارها المنتج الرئيسي للمعطيات الإحصائية، والوزارات التي تنتج أساسا الإحصائيات الإدارية القطاعية، وقد راكم منذ عدة سنوات تقدما معترف به على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

إن المعطيات والدراسات الإحصائية المنتجة من قبل المندوبية السامية للتخطيط في المجالات الديمغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية والبيئية تتوافق مع المعايير والمقاييس الدولية التي

أوصت بها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، والتي يعتبر المغرب عضوا نشيطا فيها، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومكتب العمل الدولي أو غيرها من الهيآت الإقليمية (المديرية العامة المكلفة بالمعلومات الإحصائية بالاتحاد الأوروبي - Eurostat، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة - ECA، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بالأمم المتحدة - ESCWA، إلخ). نفس هاته المعايير والمقاييس يتم إيصالها لمختلف مكونات النظام الإحصائي الوطني من أجل دمجها في عملية ترقية مخرجاتها الإحصائية كجزء من مهمة التنسيق في النظام الإحصائي الوطني من قبل المندوبية السامية للتخطيط.

وفي إطار تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، تم اتخاذ عدة إجراءات في إنتاج ونشر المعلومات الإحصائية عن السكان والمواضيع ذات الصلة.

### 1.1.3. جمع المعطيات

من أجل ضمان تتبع منتظم ومستمرة للوضعية السوسيو - ديمغرافية للبلاد من أجل مواكبة التغيرات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المغرب، يضمن النظام الإحصائي الوطني جمع ونشر المعطيات الضرورية لتتوير صانعي القرار في القطاع العام والخاص والفاعلين في المجتمع المدني.

إن المشاريع الجديدة التي تم إطلاقها تركز على توسيع التغطية الموضوعاتية للعمليات الإحصائية من خلال إصلاح المقاربات المنهجية وتحسين تتابع العمليات الإحصائية الدائمة وتنفيذ العمليات الإحصائية الجديدة. كما أن توسيع نطاق التغطية الجغرافية للعمليات الإحصائية هو مجال تدخل معتمد من خلال تعزيز عينات البحوث وإنتاج المعلومة على المستوى الجهوي لمصاحبة عملية الجهوية المتقدمة.

كما أن النظام الإحصائي الوطني قدم جهودا ملموسة في تطوير الإحصائيات الإدارية القطاعية والتي تغطي بالتالي مختلف مجالات النشاط الاجتماعي والاقتصادي لسكان المغرب.

وغني عن القول إنه تم تعزيز استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة في عملية إعادة تصميم العمليات الإحصائية: القراءة الأوتوماتيكية للوثائق، ونظام جمع المعطيات بمساعدة الحاسوب (CAPI) ونظام جمع المعطيات عبر موقع المندوبية السامية للتخطيط (CAWI).

هذا ما ساعد على تحسين عمليات جمع وتحليل المعلومات الإحصائية، من خلال:

- إنجاز الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 ونشر نتائجه على مستوى من الدقة لاتخاذ القرار العمومي على مستوى مختلف الوحدات الترابية للبلاد؛
- إنجاز بحوث ديمغرافية وحول الصحة من قبل وزارة الصحة للحصول على معلومات ديمغرافية وحول الصحة الإنجابية. فأخر بحث تم سنة 2017؛
- إنجاز بحث دائم حول التشغيل، ومستويات معيشة الأسر، والاستهلاك ونفقات الأسر 2013/2014 والقطاع غير المنظم سنة 2014. إن نتائج هذه العمليات والبحوث

الإحصائية تجعل من الممكن، من بين أمور أخرى، تحديث على الخصوص المؤشرات الاجتماعية المتوفرة، ولاسيما المؤشرات المتعلقة بالفقر والهشاشة، وإعداد مؤشرات أخرى؛

• الجمع الدوري للإحصائيات من عدة وزارات وهيآت عمومية وجماعات محلية تغطي عدة قطاعات، لاسيما القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

فبعد أن انضم المغرب إلى خطة سنة 2030 بعد اعتماد القرار 1/70 بشأن أهداف التنمية المستدامة في 25 سبتمبر 2015، بدأ الأشغال التحضيرية بشأن تنفيذ إطار قياس مؤشرات التنمية المستدامة. ولقد كلفت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها السادسة والأربعين فريق الخبراء المشترك بين الوكالات والخبراء الخارجيين (IAEG) بوضع سلسلة من المؤشرات القابلة للقياس ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة.

لقد بدأت مكونات النظام الإحصائي الوطني أشغالا ومشاريعا في هذا الاتجاه. والندوبية السامية للتخطيط، في إطار هذا الجهد لوضع اللمسات الأخيرة المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمواضيع ذات الصلة، كانت نشيطة وشاركت في العديد من الأحداث على المستوى العالمي والإقليمي وتفاعلت أيضاً عبر الأنترنت مع وكالات الأمم المتحدة في إطار المشاورات حول إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

وفي إطار توطين تنفيذ خطة سنة 2030، ساهمت المندوبية السامية للتخطيط بشكل نشيط، بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، في أشغال الندوة الوطنية حول توطين أهداف التنمية المستدامة.

### 1.1.1.3. بعد النوع الاجتماعي

حرص المغرب باستمرار على إدماج بُعد النوع الاجتماعي عند القيام بتصوير دراساته وأبحاثه الإحصائية. ويعتبر مصدر قلق كبير عند تصميم العمليات الإحصائية المختلفة التي تقوم بها مختلف مكونات النظام الإحصائي الوطني. فالبحث الوطني حول انتشار العنف ضد المرأة (ENPVEF) المنجز سنة 2009 سيتم تحديثه سنة 2018 لرصد تطور الظاهرة مع مرور الوقت ولدمج القضايا الجديدة في استمارة البحث.

بالإضافة إلى ذلك، يتم تضمين بُعد النوع الاجتماعي في البحوث الأخرى، مثل البحث الوطني حول التشغيل، والبحث حول مستويات معيشة الأسر، والبحث حول استهلاك ونفقات الأسر، والبحث حول تصور مقاصد أهداف التنمية المستدامة، والبحث حول القطاع غير المنظم، والبحث حول الهجرة الدولية والبحث حول الأسرة المقرر بين سنتي 2018 و2019. وتنتج أيضا المندوبية السامية للتخطيط والوزارات الأخرى بصورة منتظمة إحصاءات وإصدارات عن المرأة في المغرب خلال الاحتفال بالأيام الوطنية والدولية للمرأة.

ولقد تم اختيار المغرب مع 4 دول أخرى من أصل 35 دولة على المستوى الدولي لتكون طرفا في برنامج «مراعاة كل امرأة وكل فتاة». ويهدف هذا البرنامج، الذي تديره هيئة الأمم المتحدة



للمرأة بالتعاون مع المندوبية السامية للتخطيط، إلى تعزيز قدرة النظام الإحصائي الوطني على إنتاج المؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي، لاسيما تلك المتعلقة بالهدف 5 من خطة سنة 2030. النشاط الأول للبرنامج الذي سينتهي في 2021 يتمثل في إعداد دراسة تحليلية حول إحصاءات النوع الاجتماعي في المغرب.

### 2.1.1.3. الفئات الخاصة من السكان

من أجل الحصول على معلومات قيّمة حول هاته الفئات من السكان، قامت العديد من الوزارات بإعداد بحوث إنجاز دراسات التي تهتم الشباب، والطفولة، والهجرة، والأشخاص المسنين والنساء والأشخاص في وضعية إعاقة. وتوفر المعطيات المستقاة من الإحصاء العام للسكان والسكنى على وجه الخصوص مجموعة من المعلومات القيّمة والمفصلة حول مختلف المجموعات الفرعية من ساكنة المغرب.

### 2.1.3. التنسيق بين مستعملي الإحصائيات ومنتجها

إن النظام الإحصائي الوطني منظم بموجب القانون الإحصائي لسنة 1968 ويتم ضمان التنسيق من قبل لجنة تنسيق الدراسات الإحصائية CoCoEs<sup>27</sup> والتي تلعب دور أمانتها المندوبية السامية للتخطيط. هذا الهيكل التنسيق المؤسسي يتضح أنه معطل حاليا. ومع ذلك، تواصل المندوبية السامية للتخطيط بذل الجهود لضمان التنسيق المؤسسي بكل الوسائل الممكنة. وللتغلب على هذا النقص، الذي يعيق التنسيق الإحصائي ويضعف فعالية النظام الإحصائي الوطني، قدمت المندوبية السامية للتخطيط مشروع القانون رقم 14.109 المتعلق بالنظام الإحصائي الوطني. الهدف من المشروع هو تحديد المبادئ الأساسية التي تنظم الإحصائيات الرسمية، ووضع الإطار القانوني المنطبق على جمعها وتحليلها وحفظها ونشرها، وتحديد مهمة النظام الإحصائي الوطني وتكوينه.

كما يحدد هذا المشروع المبادئ والأحكام الملزمة لجميع مكونات النظام الإحصائي الوطني والتي تشكل ضمانات لجودة الإحصائيات الرسمية. وتهتم هذه المبادئ الاستقلالية العلمية والمهنية، الموضوعية، واحترام المناهج والقوائم والتصنيفات المعمول بها على المستوى الوطني والدولي في مجال الإحصائيات وهذا في مختلف مراحل تنفيذ العمليات الإحصائية.

كما تلزم أحكام مشروع القانون هذا مكونات النظام الإحصائي الوطني باحترام السرية الإحصائية والمهنية وإتاحة جميع الإحصائيات الرسمية لجميع المستخدمين. أيضا، وبهدف تحسين حكامه النظام الإحصائي الوطني، يعلن هذا مشروع القانون هذا عن إنشاء المجلس الوطني الإحصائي الذي تتمثل مهمته في تنسيق برامج الإحصاءات والبحوث الإحصائية الرسمية وتقويم جودتها واحترام المبادئ والمعايير المعمول بها وطنيا ودوليا.

ويترتب على ما ورد أعلاه أن تحديث الإطار القانوني للنظام الإحصائي الوطني يهدف إلى تعزيز موقع المغرب في هذا المجال على المستوى الدولي ومصداقية الإحصائيات الرسمية من قبل

27- لجنة تنسيق الدراسات الإحصائية المحدثة بالمرسوم الملكي رقم 67-370 بتاريخ 5 غشت 1968

المنظمات والمؤسسات الدولية ومن قبل مستخدمي الإحصائيات على المستوى الوطني وهذا من خلال تكريس المبادئ الأساسية التي تحكم الإحصائيات الرسمية كما اعتمدها الأمم المتحدة.

### 3.1.3. الحصول على المعلومة الإحصائية واستعمال التكنولوجيات الحديثة

ينبغي التذكير فيما يتعلق بإمكانية الحصول على المعلومة أن المغرب يواصل انضمامه «للمعيار الخاص لنشر البيانات»<sup>28</sup> لنشر المعلومات الإحصائية وقد بذل العديد من الجهود، لاسيما الخاصة بالمندوبية السامية للتخطيط، فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيات الحديثة للحصول على المعلومة. ولم تتوقف المندوبية السامية للتخطيط عن بذل الجهود لإدخال أحدث الابتكارات التكنولوجية في منظومة جمع المعطيات واستغلالها ونشرها في عملياتها الإحصائية (الإحصاءات والبحوث).

وفي هذا الاتجاه، ومن أجل تسهيل الوصول إلى المعلومة الإحصائية، قام المغرب بتنوع وسائل وطرق نشر المعطيات الإحصائية. وتحتوي المواقع الإلكترونية لمختلف الوزارات والمنظمات المنتجة للإحصائيات على أقسام مخصصة لتقديم المعطيات للمستخدمين. وفيما يخص الموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط، فقد شهد في الآونة الأخيرة إعادة صياغة عميقة، فالبيانات الصحفية والندوات الصحفية وأيام «الأبواب المفتوحة» وورشات التكوين لفائدة وسائل الإعلام والفاعلين الاجتماعيين والندوات التي تُعقد للنقاش، وكذا المنشورات على الورق وعلى الأقراص المدمجة أصبحت متوفرة على الموقع الإلكتروني. وتتبعي الإشارة أيضا إلى الشبكات الإحصائية الذي يمكن من تلبية الطلبات الوافدة من مصادر مختلفة، حيث يتم الحصول على المعلومات في الحين أو تنقل إلى طالبيها بواسطة الهاتف أو البريد الإلكتروني أو في نسخة ورقية.

بالإضافة إلى النقاشات المنتظمة مع الشركاء الاجتماعيين، ونشر النشرات الصحفية في تواريخ محددة حول نتائج البحوث والوضع الاقتصادي، تقدم المندوبية السامية للتخطيط بشكل شامل، جميع دراساتها وإحصائياتها على موقعها المؤسساتي ([www.hcp.ma](http://www.hcp.ma)). وقد أنشأت موقعا آخر مخصص للتنمية البشرية والأهداف الإنمائية للألفية ([www.omdh.hcp.ma](http://www.omdh.hcp.ma)) من أجل إعلام المستخدمين على نحو أفضل وتوسيع نطاق النقاش حول هذه القضايا وموقعا مخصصا للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 ([www.rgph2014.hcp.ma](http://www.rgph2014.hcp.ma)).

### 4.1.3. وضع قواعد المعطيات

قام المغرب كذلك بـ :

- وضع العديد من قواعد المعطيات على مستوى عدة وزارات (وزارات المالية والتربية والصحة، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الخ...). ومن بين تلك التي تُقدّم معطيات ومؤشرات ذات طابع ديمغرافي وسوسيو-اقتصادي، توجد قواعد المندوبية السامية للتخطيط، خصوصا قاعدة المعطيات الإحصائية، والإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، والقاعدة المخصصة لأهداف الألفية للتنمية والتنمية البشرية.

28- المحدث سنة 1996، من قبل صندوق النقد الدولي.

- إعادة تصميم قاعدة المعطيات الإحصائية (BDS) بحيث يمكنها دمج وظائف أخرى مثل البحث متعدد المعايير والإصدار الأوتوماتيكي للمنشورات وخصائص الويب.
- استخدام المنصة التقنية SDMX كأداة لتبادل المعطيات ومعطيات التعريف حول بعض مؤشرات التنمية مع المنظمات الدولية، خاصة شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، وتعزز استخدامها في التبادل مع بعض الوزارات في المستقبل القريب.

## 2.3. الإكراهات والآفاق

### 1.2.3. الحكامة في مجال الإحصائيات العمومية

يشكل الإطار القانوني الذي يحكم النظام الإحصائي الوطني وحكامته عقبة رئيسية في السير العادي للأنشطة الإحصائية وتنسيقها. ففي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الإطار القانوني الحالي الذي ينظم الدراسات الإحصائية وإحصاء السكان والسكنى يعود إلى أكثر من 40 سنة (المرسوم الملكي بمثابة قانون رقم 67-360 بتاريخ 10 جمادى الأولى 1388 (5 غشت 1968) يتعلق بالدراسات الإحصائية والقانون رقم 71-001 بتاريخ 22 ربيع الثاني 1391 (16 يونيو 1971) يتعلق بإحصاء السكان والسكنى في المملكة) ولم يعد يستجيب للتطورات التي عرفتها الهياكل المنتجة للمعلومة الإحصائية الرسمية، وبالتالي تحديثها أصبح ضرورة ملحة لتتميتها وتكييفها مع المبادئ والتوصيات المعمول بها على المستوى الدولي في هذا المجال.

في هذا السياق، جاءت الرسالة الملكية التي أرسلها جلالة الملك للمشاركين في اللقاء العلمي الذي نظم بمناسبة اليوم العالمي للإحصاء في 20 أكتوبر 2010 لتحث الحكومة على وضع إطار قانوني يتعلق بالإحصاءات والبحوث والدراسات الإحصائية واتخاذ الأحكام التشريعية والتنظيمية من أجل وضع للمسات الأخيرة على تأسيس القواعد القانونية والمؤسسية للنظام الإحصائي الوطني.

إن الثقة التي يجب أن تنظم العلاقات بين منتجي الإحصائيات العمومية ومستعملها هي ثقة يمكن اكتسابها من الوقائع. غير أن الضمانة المؤسسية لهذه الثقة لا يمكن أن تُعنى عن سلطة تتمثل مهمتها في الحرص على احترام، من قبل الجميع، عدد من المبادئ التي تشكل العديد من شروط أخلاقيات المهنة والتي تسبق مصداقية هاته الإحصائيات. وعلى رأس هذه المبادئ يوجد الاستقلالية المهنية لتصميم المعطيات وإنتاجها ونشرها.

اليوم، أصبح من الضروري إعادة النظر، على ضوء التحولات الكبرى التي شهدتها بلدنا، في الوضع القانوني للجنة تنسيق الدراسات الإحصائية (COCOES) والارتقاء بها إلى مستوى مؤسسة حقيقية للتنسيق في مجال الإحصائيات العمومية وخلق الانسجام في المناهج والمفاهيم وضبط قواعد نقل المعطيات وتحديد السر الإحصائي. علاوة على ذلك، سيتمكن لهاته المؤسسة تقديم الرؤية الضرورية للمشاريع الإحصائية القطاعية والتمكن من ترشيد تكاليف الإحصائيات العمومية.

ولهذا الغرض، قدمت المندوبية السامية للتخطيط مشروع قانون ومشروع مرسوم يتعلق بإحداث وتكوين وتسيير المجلس الوطني للمعلومة الإحصائية، وقد وصلا اليوم إلى مرحلة المصادقة. هذا التأهيل يعتبر ضروريا لكون نظامنا الإحصائي مدعواً لمواكبة الورش الكبير للجهوية المتقدمة.

### 2.2.3. مواكبة مسلسل الجهوية

إن المبادرة التي اتخذها صاحب الجلالة الملك محمد السادس من أجل إعادة تحديد مسلسل الجهوية على أساس استقلالية أكبر للجهة تقتضي استراتيجية جديدة لتطوير الإحصائيات العمومية على المستوى المحلي. وقد بذلت المندوبية السامية للتخطيط في هذا الإطار، وضمن حدود وسائلها، جهودا كبرى، إن على مستوى إنتاج المعلومات المحلية أو على مستوى اللوجستيك لتحضير مديرياتها المركزية وتمثلياتها الجهوية لمواكبة هذا المسلسل.

فإضافة إلى الإحصاء العام للسكان والسكنى والإحصاء الاقتصادي، تم وضع جهاز للأبحاث من أجل التوفر على معلومات، على مستوى الجماعات، حول البنيات التحتية والاستثمار. وبفضل التقنيات الإحصائية للنمذجة التي تمزج معطيات الأبحاث ذات التمثيلية الوطنية بمعطيات شاملة للإحصاءات العامة، تقوم المندوبية السامية للتخطيط بإنتاج معطيات غنية ومتنوعة حول الفقر والتنمية البشرية والاجتماعية على مستوى الجماعات. وقد انتقلت عينة البحث حول التشغيل بين صفوف الأسر من 45.000 إلى 90.000 أسرة حتى يتيسر التوفر على معلومات جهوية وجزئية إقليمية. وتعتبر عينة البحث الديمغرافي التي تتجاوز المائة ألف أسرة أيضا عينة تمثيلية على المستوى الجهوي. وكذلك البحث حول المداخيل ومستويات المعيشة يقدم بعض المعطيات عن الجهات الكبرى للمملكة.

وعلى مستوى آخر، وضعت المندوبية السامية للتخطيط جهازا لإنتاج الحسابات الجهوية على أساس نظام المحاسبة الوطنية 93، وهو ما يمكن من التوفر، بالنسبة لكل جهة من جهات المملكة، على الناتج الداخلي الخام حسب فروع الأنشطة ونفقة الاستهلاك النهائي والقيم المضافة وفق عوامل الإنتاج أو التكوين الخام لرأس المال الثابت.

وبطبيعة الحال، بإمكان المندوبية السامية للتخطيط أن تنمي إنتاجها الإحصائي الجهوي وأن تزيد من تقوية عينات أبحاثها، بتكلفتها يُمكن للدولة أن تتحملها إلى حد ما. غير أن ذلك يظل غير كاف باعتبار أن التعبير عن الحاجيات إلى المعلومات يزداد أكثر فأكثر، ليس على مستوى المجال الترابي الجهوي فحسب، وإنما على مستوى المجالات الترابية تحت الجهوية، مثل الإقليم أو الجماعة. وبالتالي تصبح كلفة جمع المعلومات لدى الأسر باهظة. ويرجع ذلك بصفة خاصة إلى التكلفة العالية للإحصائيات المحلية الذي يمكن إنتاجها أساسا من خلال مصادر إدارية (إحصائيات قطاعية أو إحصائيات روتينية)، وأحيانا من خلال أبحاث لدى الأسر.

## 4. الدراسات والأبحاث

### 1.4. الوضع الراهن

#### 1.1.4. الأبحاث والتحليل الديمغرافية والسوسيو-اقتصادية

تعتبر الأبحاث في مجال السكان والتنمية ذات أهمية خاصة لأنها تولد المعرفة التي تساهم في فهم أفضل لبعض الظواهر والسلوكيات الاجتماعية.

في المغرب، نمت الأبحاث بشكل كبير في السنوات الأخيرة بسبب تطوير وتنوع المعطيات الإحصائية التي تنتجها مختلف الهيئات الحكومية، خاصة المندوبية السامية للتخطيط (HCP)، المنتج الرئيسي للمعلومة الإحصائية، ومن قبل القطاع الخاص، والجماعات الترابية، وأحيانا من قبل المجتمع المدني.

ومع ذلك، فإن هذا التطور لا يزال إلى حد ما غير كاف مقارنة بالتغيرات السريعة والعميقة التي يشهدها المجتمع المغربي. وفي الواقع، لا يزال أمام الأبحاث طريق طويل لتقديم الدراسات التي تولد المعرفة حول الظواهر والسلوكيات الجديدة، وتسمح بفهم أفضل للتحويلات التي تحدث في المجتمع، لكشف وجهات النظر، وتزويد صناعات القرار السياسي من أجل استهداف أفضل واتخاذ القرار المناسب، خاصة على المستويات المحلية.

#### 2.1.4. مؤسسات الأبحاث

من أجل تحسين وتعميق التحليل والبحث في المجال الديمغرافي والسوسيو-اقتصادي، يتوفر المغرب على العديد من المؤسسات المتخصصة في هذا النوع من النشاط.

إن المندوبية السامية للتخطيط، حيث يتم إنجاز معظم أنشطة البحث، تتوفر على ثلاثة مؤسسات مكرسة لأبحاث السكان والتنمية:

- مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية (CERED) الذي ينجز الدراسات الديمغرافية والسوسيو-اقتصادية؛
- مرصد ظروف مستويات معيشة السكان (OCVP) الذي يقوم بدراسات حول الفقر والهشاشة؛
- وأخيرا، مديرية التوقعات والمستقبلية (DPP) التي تعمل بصفة منتظمة على إنجاز دراسات عن تأثير بعض السياسات التي تنفذها الحكومة على الخصائص السوسيو-اقتصادية للسكان، خصوصا الساكنة الهشة.

المرصد الوطني للتنمية البشرية (ONDH)، الذي يهدف إلى إجراء دراسات عامة ومقارنة وبحوث وخبرات حول المعطيات والمعلومات المتعلقة بالتنمية البشرية، لاسيما تلك المتعلقة بالفقر، الإقصاء وعدم الاستقرار، وإعداد مؤشرات خاصة للتنمية البشرية من أجل تقييم أثر البرامج المنفذة أو لقياس تأثير الإجراءات المتخذة على التراب الوطنية؛

وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، المسؤولة عن إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في مجال التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، بالتنسيق مع القطاعات المعنية. وتتكلف الوزارة، من بين أمور أخرى، بإجراء الدراسات والتقارير في مجال التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية؛

المرصد الوطني لحقوق الطفل (ONDE)، المكرس لقضايا الطفولة، يشكل مساحة كافية للتعاون بين مختلف الفاعلين في القطاعين العام والخاص والجمعيات العاملة في مجال الطفولة. كما أنه أداة للتنسيق بين الأطراف المعنية ودعم وتقييم الإجراءات المنجزة لصالح الطفولة على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يعمل المرصد على جمع المعطيات والمعلومات والقيام بالدراسات العلمية والميدانية حول مختلف القضايا التي تهم الأطفال.

علاوة على ذلك، يتم إجراء الأبحاث والدراسات من قبل الأساتذة والباحثين الجامعيين بطريقة مستقلة بسبب عدم التنسيق بين مختلف الفاعلين.

## 2.4. الإكراهات

إن النقص في الأبحاث والدراسات في مجال السكان والتنمية في المغرب يأتي من الأسباب الرئيسية التالية:

- لا يتم تأطير البحث ككل من خلال رؤية استراتيجية أو برنامج حكومي يطمح إلى فهم احتياجات المجتمع، بل هو عبارة عن دراسات قطاعية أو ذات صلة بالأبحاث الدورية والدائمة التي تجريها المندوبية السامية للتخطيط؛
- طبيعة الموضوعات التي تتناولها الأبحاث والدراسات التي تركز بشكل واسع على القضايا الكلاسيكية والمعروفة إلى حد كبير، حيث تناولتها العديد من الأبحاث والدراسات سابقاً، مثل النمو السكاني، والتمدن، والهجرة، والفقر وما إلى ذلك؛
- تغطية جغرافية محدودة دون أبعاد محلية أو جهوية؛
- الميزانية التي تخصصها الدولة للبحث العلمي بشكل عام، والتي تعتبر منخفضة مقارنة بالدول المتقدمة، تبلغ حوالي 0,8% من الناتج الداخلي الإجمالي. وإذا تم تضمين ميزانية الأبحاث في مجال السكان والتنمية، فمن المحتمل أن تكون جد ضئيلة.

## 3.4. الآفاق

- تطوير التعاون على المستوى الوطني بين المؤسسات الحكومية، والجامعات، والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛
- مواصلة تطوير الشراكة في إطار التعاون الدولي؛
- تكييف عرض المعلومة لاحتياجات الأبحاث وصناع القرار السياسي سواء على المستوى الوطني أو الجهوي والمحلي.

---

الجزء الثالث :

التقدم المنجز وآثار الجهود  
لتحقيق العائد الديمغرافي





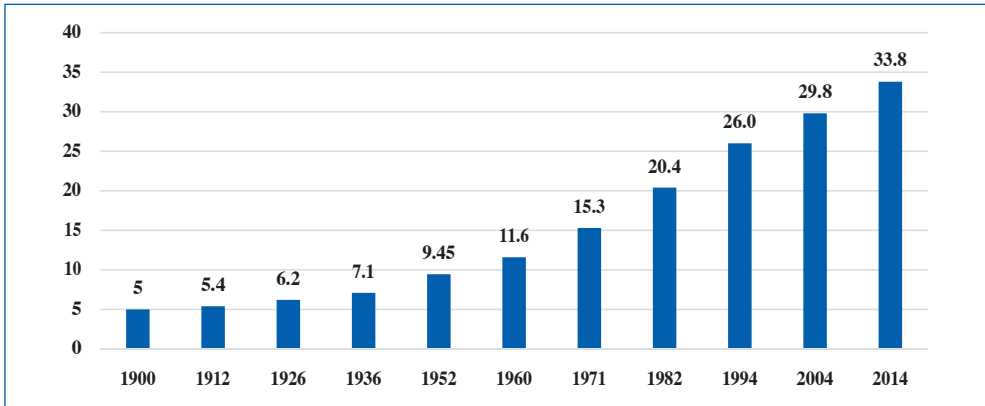
## آثار الجهود لتحقيق العائد الديمغرافي

بعد العائد الديمغرافي بعدا هاما في جدول أعمال إعلان القاهرة حول السكان والتنمية حيث أن 20% من التزامات هذا الإعلان من شأنها أن تدفع قدما بالتحويلات في المنطقة وتحقق العائد. ولهذا، يقدم هذا الجزء تقييما يدرس التقدم الشامل، والآثار والجهود المبذولة لتحقيق العائد الديمغرافي.

### 1. الديناميكية الديمغرافية في المغرب

منذ بداية القرن الماضي، اتسمت الديناميكية الديمغرافية في المغرب بالنمو السريع للسكان، والذين تضاعف عددهم بسبع مرات تقريبا. ووفقاً لبعض التقديرات<sup>4</sup>، كان حجم السكان يبلغ حوالي خمسة ملايين نسمة سنة 1900. وقد نما بشكل تدريجي منذ ذلك الحين ليصل إلى 11,6 مليون نسمة وفق أول إحصاء عام للسكان والسكنى سنة 1960 وحوالي 34 مليون نسمة وفق آخر إحصاء لسنة 2014.

الشكل 12: تطور سكان المغرب ما بين 1900 و2014 (بالملايين)



المصدر: من 1900 إلى 1952: غ. إسكاليي (1995) ومنذ 1960 إلى 2014: المندوبية السامية للتخطيط

منذ الاستقلال (سنة 1956)، بُذلت جهود في مجال الصحة العمومية للحد من الوفيات، لاسيما مع تحسن البنية التحتية الصحية، وزيادة العاملين في قطاع الصحة، وحملات النظافة وتلقيح الأطفال في سن مبكر ضد أمراض الطفولة. منذ بداية الستينيات وخصوصا سنة 1965، قدمت مذكرة ملكية تم تعميمها على الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية توضح الإطار العام لسياسة سكانية تهدف إلى تحديد النسل. وفي نفس الوقت، شددت مختلف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة منذ هذه الفترة على مسألة النمو الديمغرافي وتأثيره على التنمية في المغرب.

29- إسكاليي غويبيغ (1995). (Escallier Robert)، المغرب في انتقال ديمغرافي

وهكذا، فإن متوسط النمو السكاني السنوي، الذي تسارع من 0,64% ما بين 1900-1912 إلى 2,58% ما بين 1960-1971، عرف شبه ركود خلال الفترة ما بين الإحصاءين 1971-1982، بمعدل 2,61%. ومنذ ذلك الحين، تباطأ النمو إلى 2,06% ما بين 1982-1994 و1,25% خلال الفترة 2004-2014.

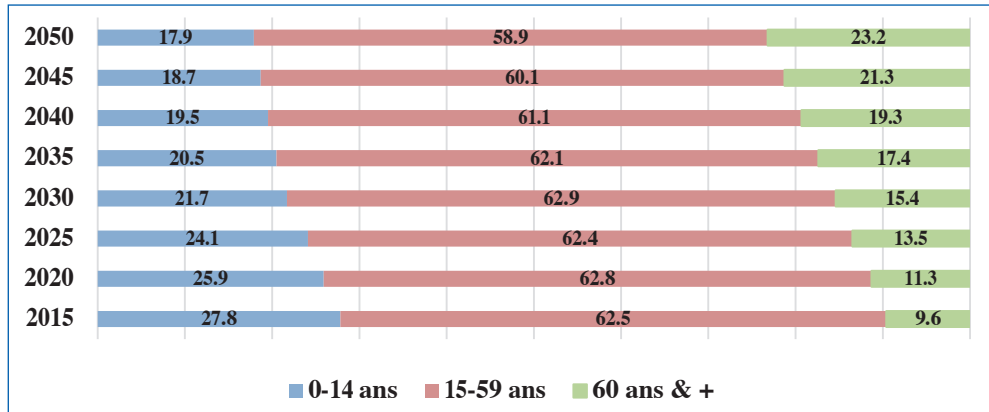
ومع مستويات منخفضة للوفيات والخصوبة، فإن متوسط معدل نمو السكان سيواصل هذا الاتجاه التنازلي حتى على مدى العقود القادمة وفقا للإسقاطات الديمغرافية<sup>5</sup>. مما سيكون له تأثير كبير على بنية سكان المغرب.

## 2. البنية حسب السن

هذه الديناميكية الديمغرافية أدت إلى تزايد حجم السكان في سن النشاط بمرور الوقت على حساب السكان غير النشيطين. ففي سنة 1960، كانت نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15-59 سنة تمثل 48,4% من سكان المغرب. وفي سنة 1982، تعدت هاته النسبة نصف (51,5%) إجمالي السكان قبل أن تقترب من الثلثين (62,4%) حسب آخر إحصاء لسنة 2014. بينما نسبة الساكنة التي تتراوح أعمارهم أقل من 15 سنة انخفضت من 44,4% سنة 1962 إلى 28,4% سنة 2014. أما نسبة الأشخاص البالغين 60 سنة فما فوق فقد عرفت ارتفاعا طفيفا من 7,2% سنة 1960 إلى 9,4% سنة 2014.

ومع خصوبة مرتفعة خلال سنوات 1960، 1970 و1980، فقد تفاقم ارتفاع حجم الساكنة في سن النشاط وتراكمت أعداد العديد من الأجيال مخلفة طلبا على التشغيل في تزايد مستمر ومسببا في تكثيف الضغط على سوق العمل.

### الشكل 13: تطور البنية حسب السن في المغرب ما بين 2015 و2050 (ب %)



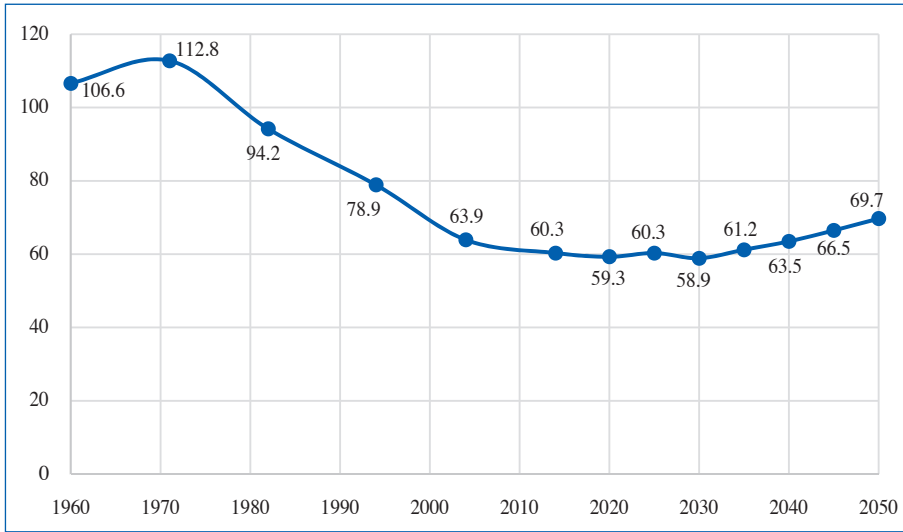
المصدر: إسقاطات المندوبية السامية للتخطيط في أفق 2050

غير أنه مع انخفاض معدل الخصوبة، فإن الضغط الديمغرافي، الذي بدأ في سنوات 1960، سوف يهدأ في السنوات القادمة. وستستمر نسبة الشباب في الانخفاض، مما سيفسح المجال للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق، والذين سيتزايدون باستمرار في المستقبل حتى يصلوا إلى ما يقرب ربع (23,2%) مجموع السكان سنة 2050. موازاة مع هذا، ستعرف الساكنة النشيطة، والتي تمثل حالياً حوالي ثلثي مجموع السكان، انخفاضا طفيفا إلى 58,9% سنة 2050.

### 3. الهبة الديمغرافية

يظهر تطور نسبة الإعالة استقرارا في حدود 60% ابتداء من الفترة 2005-2010 (الشكل 14). وبعبارة أخرى، فكل شخص نشيط يتكفل بأقل من شخص واحد غير نشيط. هذا الفارق الإيجابي سوف يتضاءل بمرور الوقت لانطلاق زيادة في هذه النسبة ابتداء من الفترة 2035-2040، إلى أن تصل إلى 70 شخصا غير نشيط تحت تكلفة 100 شخص نشيط بحلول سنة 2050. فمن الناحية الديمغرافية، إن وضعية وفرة السكان النشطين هي فترة مواتية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي للمغرب شريطة توفر الظروف اللازمة لهذا الإقلاع الاقتصادي.

الشكل 14: تطور نسبة الإعالة في المغرب ما بين 1960 و 2050 (ب %)



المصدر: مركز الأبحاث والدراسات الديمغرافية، المندوبية السامية للتخطيط

### 4. النتائج السوسيو-اقتصادية

في الواقع، لمواجهة مثل هذا الوضع الديمغرافي، يجب أن يخضع الاقتصاد الوطني لعملية تحول بنيوي من أجل استيعاب الأعداد المتزايدة من السكان في سن النشاط والتي تتزايد بمعدل 400 ألف شخص سنويا، بينما، فقط 47% من هؤلاء السكان يلجون سوق العمل، مما يشير إلى مشكلة عدم النشاط، وخاصة بين الشباب والتي ينبغي أن تعتبر مصدر انشغال من أجل الحفاظ على التماسك والاستقرار الاجتماعيين.

إن ضعف الانتفاع من الهبة الديمغرافية ينعكس خصوصا في البطالة، لاسيما لحاملي الشهادات. فقد وصل معدل البطالة لهاته الفئة إلى 18% وتوجه هاته البطالة إلى أن تدوم مدة طويلة. ففي الواقع، 51,03% من الأفراد الحاصلين على شهادة جامعية من الكليات لديهم مدة بطالة طويلة (أكثر من 12 شهرا)، يليهم من لديهم شهادة ثانوية بنسبة 42,65%، في حين أن 86,7% من الأفراد الذين ليس لا يتوفرون على أي شهادة فمدة بطالتهم أقصر (أقل من ستة أشهر).

أکید بأن مرونة سوق العمل يمكن أن تفسر جزءاً من هذه البطالة، لكن الإكراهات البنيوية الأخرى للاقتصاد تقف وراء هاته النقائص. وتكمن آليات الموازنة الممكنة بين المرونة وتأمين التشغيل بشكل رئيسي في السياسات البديلة مثل التدخل في أوقات الأزمات لتجنب فقدان الوظائف (خاصة للشباب)، وتوسيع نطاق التأمين ضد البطالة، العمل بجزء من الوقت، إلخ.

ومع ذلك، فإن الجهود التي ينبغي بذلها للاستفادة من هذه الهبة التي تُعرض في المغرب، يجب أن تعتمد بشكل رئيسي على تنويع النسيج الإنتاجي، على أساس تهمين المزايا النسبية مع ظهور تخصصات جديدة (إعادة التوطين) وتظل عنصراً هاماً في هذه المعادلة والتي يجب أن تقترن بجهود لتكثيف البنيات الإنتاجية والإطار المؤسسي لمطالبات اختيار الانفتاح في سياق عولمة متسارعة. ولا يمكن أن يكون لهذه الجهود أي تأثير دون تهمين رأس المال البشري من خلال تكوين يتماشى مع التشغيل، ويوفّق بين تحديات التنافسية وتحسين مستوى معيشة السكان والسماح بالتنمية الشاملة للحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والترابية.





المندوبية السامية للتخطيط

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

إيلو3-31، قطاع 16، حي الرياض، الرباط - المغرب ص.ب : 10001-178  
الهاتف : 05-37-57-69-04 - الفاكس : 05-37-57-69-02  
الموقع الإلكتروني : [www.hcp.ma](http://www.hcp.ma)